المركز الجامعي إيليزي-الجزائر

مجلة آفاق للبحوث والدراسات
AFAQ
RESEARCHS AND STUDIES

ISSN 2602-6546

مجلة آفاق للبحوث والدراسات

دورية سداسية أكاديمية محكمة

تصدر عن المركز الجامعي ايليزي – الجزائر

تنشر الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية

ردمد 2602-6546

العدد الثاني- المجلد الثاني جوان 2018

مجلة آفاق للبحوث والدراسات

دورية سداسية أكاديمية محكمة
تصدر عن المركز الجامعي ايليزي – الجزائر

تنشر الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية

العدد الثاني- المجلد الثاني جوان 2018

مجلة آفاق للبحوث والدراسات - دورية سداسية أكاديمية محكمة

تصدر عن المركز الجامعي ايليزي، الجزائر

مدير المجلة:

د. موسى بوبكر

رئيس التحرير:

أ. عبد الجليل طواهير

أعضاء هيئة التحرير :

د عبد الغني بن حامد

دعبد الله بن الضب

أ حماني فضيلة

الإدارة والوسائل العامة:

ميلود مرخوفي

اللجنة العلمية والاستشارية للمجلة:

- أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3
- أ،د ابراهيم بختي جامعة ورقلة
- أ.د أسامة دفرور جامعة أدرار
- أ.د عبد المجيد عيساني جامعة ورقلة
- أ.د الياس بن ساسي جامعة ورقلة
- أ.د جلال حاتم الإمارات العربية المتحدة
- أ.د جمال الهواري جامعة سيدي بلعباس
- أ.د عبد النور عمراني قمار جامعة وهران
- أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة
- أ.د مصطفى عوفي جامعة باتنة
- أ.د أحمد لعماري المملكة العربية السعودية
- أ.د محمد قريشي جامعة ورقلة
- أ.د لعلى بوكميش جامعة أدرار
- أ.د أحمد بن سعيد جامعة سيدي بلعباس
- أ.د غنية شليغم جامعة ورقلة
- د. رضوان شافو جامعة الوادي
- د. يحيظه سملالي المملكة العربية السعودية
- د. عبد القادر رياض جامعة الجزائر 3
- د. نور الدين جوادي جامعة الوادي
- د. محسن بن الحبيب جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
- د. الياس ميدون المركز الجامعي ايليزي
- د. عبد الغني بن حامد المركز الجامعي ايليزي
- د. عبد الله بن الضب المركز الجامعي ايليزي

معلومات الإتصال

مجلة أفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي - طريق المطار ايليزي

afaq33dz@gmail.com

قواعد النشـــر

أ. الشروط العامة:

1- تحرر الورقة البحثية بأحد اللغات التالية: العربية، الفرنسية والإنجليزية مع تقديم مستخلصين أحدهما بلغة التأليف، والآخر بلغة أخرى من اللغات السالفة الذكر في حدود 10 أسطر لكل مستخلص، مرفقة بكلمات مفتاحية لا يتجاوز عددها 5 كلمات؛

2- أن لا تكون الورقة البحثية قد قدمت في نشاط علمي آخر، أو نشرت في مجلة أخرى؛

3- أن لا يتجاوز عدد صفحات الورقة البحثية 20 صفحة بالمقاس A4 شاملة المصادر والهوامش والجداول والرسوم التوضيحية؛

4- لا ترد الأوراق البحثية المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أم لم تقبل؛

5- أن تعد الورقة البحثية بعناية وأن تكون موثقة جيدا بالمصادر العلمية مع الالتزام بالقواعد المنهجية وبالتحليل العلمي؛

6- كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في نهاية الورقة البحثية؛

7- تعطى الأولوية في النشر للدراسات التطبيقية، كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول الكتب الجديدة والتعريف بها؛

8- يعبر مضمون الورقة العلمية عن أراء أصحابها ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة ولا المركز؛

ب. الشروط التقنية للتحرير:

1- يشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF نوع الخط باللغة العربية : Traditional Arabic مقاسه 14، أما باللغة الأجنبية فنوع الخط : Time New Roman، مقاسه 12، مع تثخين العناوين الرئيسية.

2- بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى 2.0 سم ومن الأسفل 1.6 سم، ومن اليمين واليسار 1.6 سم؛ والمسافة بين الأسطر 1.15 سم أوتوماتيكيا؛

3- ترتب وترقم الهوامش والإحالات والمراجع في أخر المقال، نوع الخط باللغة العربية Traditional Arabic مقاسه 12 وباللغة الأجنبية Time New Roman مقاسه 10.

ترسل الأبحاث والدراسات إلى البريد الالكتروني التالي: afaq33dz@gmail.com

محتويات المجلد الثاني

الرقم	عنوان المقال	صاحب المقال	الصفحة
15	مقتضيات توفير الحماية للمستهلك الالكتروني في ظل قانون حماية المستهلك وقمع الغش الجزائري	أ عزوز سعيدي	265-257
16	المدّرس النّموذج في التصورات الحديثة	أ د عبد المجيد عيساني	281-266
17	دور صحافة العلماء المسلمين الجزائريين في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الجزائري -	د قرة عائشة	289-282
18	الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول	أ ميموني بلقاسم أ عبود ميلود أ ضمضمة سعاد	304-290
19	العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015	د ميلود وعيل و د هاني محمد	314-304
20	اتجاهات العمال نحو المسؤولية الاجتماعية في الإدارة الجامعية	اكزيز نسرين أكزيز آمال	326-315
21	دراسة قياسية لفرص ومخاطر تغير أسعار النفط وتأثيرها على استيراد الوقود في الأسواق الأورو - متوسطية	أ هاني عبد المالك	345-327
22	**دور ادارة الجودة الشاملة في تحقيق التميز في المنظومة التعليمية**	د سعودي عبد الصمد أمويسي مروة	362-346
23	**بيير مارداج " عيادة العلاج :ترجمة لدراسة حالة تعاني من رهاب المدرسة المؤلف السلوكي"**	أ بوسعيد سعاد	372-363
24	**الحق في بيئة سليمة: معوقات ورهانات**	أ احمد داود رقية	384-373
25	**السياحة الصحراوية لمنطقة الجنوب الغربي للجزائر**	**أ حراث حنان**	404-385
26	**النظام القانوني للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الجزائر**	د البرج محمد	418-405
27	**Le rôle de leader d'opinion électronique (e-LO) sur l'attitude envers la marque et l'intention d'achat du consommateur**	**SAYAH Fatima**	435-419
28	**فعالية اليقظة الإستراتيجية في تحسين الأفضلية التنافسية المستدامة**	**د بن خليفة أحمد** **د سلازي سامر**	450-436

مقتضيات توفير الحماية للمستهلك الالكتروني في ظل قانون حماية المستهلك وقمع الغش الجزائري

الأستاذ عزوز سعيدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة لونيسي علي البليدة2

ملخص:
لقد تطرق البحث بدراسة وتحليل مجمل المقتضيات التي بررت وجوب توفير حماية المستهلك الالكتروني في ظل قانون حماية المستهلك وقمع الغش الجزائري سواء تعلق الامر بالمقتضيات التقنية الفنية التي تخص خصوصيات الوسط والوسيلة اللتان يتم ابرام العقود الالكترونية فيهما، او المقتضيات القانونية التي تمثلت في قصور النصوص القانونية التقليدية في توفير حماية فعالة للمستهلك الالكتروني في ظل الظروف الراهنة.
الكلمات المفتاحية: المستهلك الالكتروني، الشبكة العنكبوتية، الحماية.

Résumé :
la recherche portait sur l'étude et l'analyse de toutes les exigences justifiant la nécessité d'une protection du consommateur électronique dans la loi de protection de consommateur et répression de fraude, qu'il s'agisse des exigences techniques liées aux spécificités du support et des moyens de contractualisation électronique ou des contraintes juridiques, En fournissant une protection efficace au consommateur électronique dans les circonstances actuelles**.**
Mots clés : le consommateur électronique, l'internet, la protection.

مقدمة:

لقد ظل الحضور المادي للبائع والمشتري لحقبة طويلة من الزمن امًرا لا يتم البيع الا به، غير ان الإقلاع عن أنواع المعاملات التقليدية اضحى ضرورة حتمية نتيجة سرعة التطورات التكنولوجية التي أحدثت ثورة غير مسبوقة على مختلف المفاهيم التقليدية اين مهدت الطريق الى بروز نوع جديد من المعاملات لم تكون معروفة منذ ازمنة غابرة والتي تستعمل فيها وسائل الاتصال الحديثة على راسها الشبكة العنكبوتية، وامام هذه المتغيرات ظهرت اشكال جديدة من العقود اطلق عليها مسمى العقود الالكترونية التي بدورها افرزت عن ظهور نوع جديد من المستهلكين وهو ما اطلق عليه بالمستهلك الالكتروني، ولما كان المعاملات في البيئة الرقمية تتمتع بخصوصيات كثيرة يطرح الاشكالية الاتية: **ما مدى توفير وملائمة قانون حماية المستهلك وقع الغش الجزائري في توفير حماية للمستهلك الالكتروني ؟**

وهو ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المقال الذي ارتأينا تقسيمه الى محورين رئيسيين كما يلي:

1. مفهوم المستهلك الالكتروني؛
2. مبررات توفير حماية للمستهلك الالكتروني.

أولاً- مفهوم المستهلك الالكتروني:

قبل التطرق الى عرض الأسباب التي دعت الى توفير الحماية للمستهلك الالكتروني ارتأينا انه من الأهمية ببيان مفهوم المستهلك الالكتروني كونه من المفاهيم الحديثة التي تستوجب منا اعطاءها حقها من الدراسة، غير ان تحديد تعريف المستهلك الالكتروني يتطلب في بادئ الامر الاخذ بتعريف المستهلك بشكل عام سواء من منظور فقهي، او من منظور قانوني على ان نقوم في الأخير بإعطاء تعريف للمستهلك الالكتروني حسب التفصيل الاتي.

1- التعريف الفقهي للمستهلك:

لقد انقسم الفقه في تحديد مفهوم المستهلك الى اتجاهين أحدهما ضيقه، والجانب الاخر وسعه ليشمل أكبر قدر من المستهلكين الذين يمكنهم التمتع بالحماية المقررة في قوانين حماية المستهلك وفقا لما يلي:

1-1- الفقه المضيق لمفهوم المستهلك:

يعد المستهلك وفقا لهذا الاتجاه كل شخص طبيعي يتصرف لإشباع حاجاته الخاصة وحاجات من يعولهم من الأشخاص وليس لإعادة بيعها او تحويلها او استخدامها في نطاق مهنته او مشروعه، فالمستهلك هو الذي يسعي لتحقيق احتياجاته الشخصية او احتياجات افراد اسرته[1]، وقد وصل التشدد في تضييق مفهوم المستهلك حسب انصار هذا الاتجاه الى استبعاد صفة المستهلك حتى عن الشخص الذي يتصرف لأغراض مهنية بشكل جزئي وعن المهني الذي يتصرف لغرض مهني حتي ولو كان خارج مجال اختصاصه على أساس ان هذا الأخير يكون اقل جهلا من المستهلك الذي يتصرف لأغراضه الشخصية اذا ما واجه احدهما مهنيا محترفا اثناء تعاقدهما معه، مما يجعل المستهلك اكثر حاجة للدفاع عنه[2].

وقد ذكر في هذا الصدد بعض الفقهاء مجموعة من التعريفات للمستهلك نذكر منها ما يلي:

المستهلك هو:" **كل من يبرم تصرفا قانونيا يهدف الى اشباع احتياجاته الشخصية والعائلية من السلع والخدمات**"[3].

اما اخر فقد عرفه على انه:" **كل شخص يقتني او يستعمل مالا او خدمة لتحقيق هدف شخصي او عائلي، سواء تعلق الامر باقتناء منقولات او عقارات دون ان يكون لهذا الاقتناء أي هدف مهني**"[4].

فالمتأمل لهذه التعريفات بمجملها وان اختلفت في مبانيها اللفظية الا انها تصب في معنى واحد، اذ تخرج كل من يتعاقد لأغراض مهنية او لأغراض مزدوجة مهنية وشخصية في الوقت ذاته من نطاق الحماية التي يكفلها التشريع للمستهلك، وتدخل في دائرة هذه الحماية كل من يتعاقد من اجل التزود بالسلع والخدمات لإشباع حاجاته الشخصية او حاجات من يعولهم[5].

1-2- الفقه الموسع لتعريف للمستهلك:

على عكس أنصار الاتجاه المضيق في إعطاء مفهوم للمستهلك، ظهر بعض الفقه الموسع الذي يقول بضرورة الاخذ بالمفهوم الواسع للمستهلك ليشمل اشخاص اخرين او كل من يتعاقد من اجل الاستهلاك، ولهذا عرف المستهلك على انه كل

شخص طبيعي او معنوي يبرم تصرفا قانونيا للحصول على منتوج بقصد ان يكون هو او ذويه المستعمل النهائي له وتمتد نفس الصفة الى المهني الذي يتعاقد خارج مجال اختصاصه.

فالمستهلك إذا هو من تنتهي عنده دورة السلعة أيا كان الغرض من استعمالها، لذا يستبعد من هذا المفهوم من يشتري سلعة او خدمة أيا كانت من اجل إعادة بيعها ثانيا[6].

كما يلاحظ من هذا الاتجاه وسع أيضا من مفهوم المستهلك ليشمل حتى الشخص المعنوي، والعبرة وفقا لأنصار هذا الاتجاه تكمن في ان الشخص المعنوي يمكن ان يكون هو بدوره في مركز ضعف سواء اقتصاديا او فنيا، اذ قد يمارس نشاطا مهنيا لا يحصل عليه من موارد مالية، ومن ثم فهو يشبه المستهلك الذي يتعاقد للحصول على المنتجات لإشباع حاجاته الشخصية، اما الضعف من الناحية الفنية يكون حينما لا يتمتع الشخص المعنوي بالقدرة الفنية على اقتناء المنتوجات تماما مثل المستهلك العادي[7].

2- التعريف القانوني للمستهلك:

ان تحديد تعريف المستهلك يكتسي أهمية كبيرة، فهو المعيار الذي يتم بموجبه تحديد الشخص المقصود بالحماية، وهذا ما دفع بنا الى محاولة تحديد مفهومه وفقا للتشريع الجزائري وكذا التشريع الفرنسي والمصري لكونهما المصدران التاريخيان للتشريع الجزائري.

2-1- تعريف المستهلك في القانون الفرنسي:

لقد نصت المادة الثانية من القانون الفرنسي رقم 78-22 المتعلق بحماية المستهلك في مجال عمليات الائتمان على انه**:" يطبق القانون الحالي على كل العمليات التي تمنح عادة للأشخاص التبيعين او المعنويين والتي لا تكون مخصصة لتمويل نشاط مهني"**[8].

غير انه وفي سنة 1993 وبصدور القانون الفرنسي في26 جويلية 1993 فقد عرف المشرع الفرنسي المستهلكين بأنهم**:" الأشخاص الذين يحصلون او يستعملون المنقولات او الخدمات لاستعمال غير مهني"**[9].

وما يلاحظ على هذا التعريف ان المشرع الفرنسي اخذ بالمعيار المضيق في تعريف المستهلك من جهة، وقد جاء هذا القانون خاليا من أي تعريف للمستهلك الالكتروني من جهة مقابلة.

2-2- تعريف المستهلك في القانون المصري:

عرف القانون المصري رقم 67 لسنة 2006 بشأن حماية المستهلك في مادته الأولى المستهلك بانه**:" كل شخص تقدم اليه أحد المنتوجات لإشباع احتياجاته الشخصية او العائلية او يجري التعامل او التعاقد في هذا الخصوص".**

ويقصد بالشخص بمفهوم هذه المادة:" **الأشخاص الطبيعية والمعنوية ومنها الشركات بجميع اشكالها والكيانات الاقتصادية والجمعيات والاتحادات والمؤسسات والمنشئات والروابط والتجمعات المالية وتجمعات الأشخاص على اختلاف طرق تأسيسها**"[10].

يلاحظ من خلال التمعن في نص هذه المادة من اول نظرة ان المشرع المصري قد اخذ بالمفهوم الواسع للمستهلك من خلال استعماله لفظ (كل شخص)، غير انه يتنين ويتضح لنا من عبارة احتياجاته الشخصية او العائلية على انه استقر على الاتجاه الضيق لمفهوم المستهلك. كما ان المشرع المصري لم يقوم بإيراد أي تعريف او مفهوم للمستهلك الالكتروني.

2-3- تعريف المستهلك في القانون الجزائري:

لقد افرد المشرع الجزائري المستهلك بقانون خاص به منذ بداية سنة 1989 وذلك بموجب القانون رقم 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك (ملغي)، ثم اتبع هذا القانون بمجموعة من المراسيم التنفيذية الى ان تم الغاءه واستبداله بموجب القانون 09-03 الجديد، وقد خرج المشرع الجزائري في هذه النصوص عن قاعدة ترك مهمة وضع التعريفات للفقه بالنسبة لتحديد مفهوم المستهلك، بحيث تضمنت جل القوانين التي أصدرها في هذا المجال مصطلح المستهلك حتى لا يترك أي مجال للاختلافات والتأويلات الفقهية.

وبالاطلاع على مجمل النصوص القانونية نجد ان المشرع الجزائري قد تطرق لتعريف المستهلك أولا في نص المادة 9/2 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش اذ عرف المستهلك في هذا النص على انه:" **كل شخص يقتني بثمن او مجانا منتوجا او خدمة للاستهلاك الوسيط او النهائي، لسد حاجياته الشخصية او حاجة شخص اخر او حيوان يتكفل به**"[11].

كما وجاء كذلك القانون رقم 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية في مادته الثالثة بتعريف للمستهلك بنصها:" **هو كل شخص طبيعي او معنوي يقتني سلعا قدمت للبيع او يستفيد من خدمات عرضت ومجردة من كل طابع مهني**"[12].

اما القانون رقم 09-03 الجديد تحديدا في مادته 1/3 تطرقت الى وضع تعريف للمستهلك بقولها:" **المستهلك كل شخص طبيعي او معنوي يقتني بمقابل او مجانا سلعة او خدمة موجهة للاستعمال النهائي من اجل تلبية حاجاته الشخصية او تلبية حاجة شخص اخر او حيوان يتكفل به**"[13].

ومن خلال استقراءنا لمجمل هذه النصوص القانونية نجد ان المشرع الجزائري قد تبني المفهوم الضيق للمستهلك اذ قصر مفهومه على الشخص الذي يقتني منتوجات او خدمات من اجل الاستعمال الشخصي فقذ دون المهني، كما وجاءت هذه المواد مثلها مثل القانون الفرنسي والمصري خالية من أي تعريف او إشارة للمستهلك الالكتروني.

من خلال ما سبقنا التطرق اليه يتبين ان معظم التشريعات المقارنة لم تتطرق الى تعريف مصطلح المستهلك الالكتروني وذلك لقلة التطبيقات العملية خاصة في الدول النامية، اذ ان معظم عمليات الاستهلاك تتم بطريقة تقليدية، كما ان معظم هذه التشريعات عرفت المستهلك من خلال الهدف الذي يسعي اليه وهو اشباعه لحاجاته او حاجات من يعولهم، وليس من خلال الوسيلة المستخدمة في العاقد.

ولذا فإن التعريف بالمستهلك الإلكتروني هو تعريف يقوم على أساس الوسيلة المستخدمة في إشباع الحاجات والرغبات، إذ أن المستهلك يقوم باستخدام جهاز إلكتروني مرتبطبشبكة الإنترنت يُعينه على بحث السلعة أو الخدمة التي يريدها ومن ثم يقدم على طلبها وتعبيره بالقبول لها ومن ثم السير في إجراءات التعاقد بالطرق الإلكترونية ومن ثم الحصول على السلعة أو الخدمة إما بشكل إلكتروني أيضا أو عن طريق الاستلام اليدوي، فالعبرة هنا تكمن في طريقة اختيار المنتج أو السلعة وطريقة إبرام العقد، أما التنفيذ فقد يتم إلكترونيا وقد يتم بشكل تقليدي[14].

ولذلك يمكن تعريف المستهلك الالكتروني على انه:**" كل من يقوم باستعمال السلع او الخدمات لإشباع حاجاته او حاجات من يعولوهم ولا يهدف الى إعادة بيعها او تحويلها او استخدامها في نشاطه المهني، وان يقوم التعاقد بشأن تلك السلع والخدمات بالوسائل الالكترونية الحديثة"**[15].

ثانياً- مبررات حماية المستهلك الالكتروني:

انه وباتساع استخدام الشبكة العنكبوتية في ابرام مختلف المعاملات الالكترونية عبر مختلف انحاء المعمورة، ونظرا لخصوصيات هذا الوسط الذي تبرم فيه هذه المعاملات فان مسالة حماية الطرف الضعيف من هذه العلاقة وهو المستهلك الالكتروني قد بدا يتبلور مفهومها على صعيد مختلف التشريعات القانونية الوطنية منها والدولية، ولكن هذه الحماية ظهرت نتيجة مقتضيات عديدة منها ما يعود للطبيعة التقنية للوسط الذي تبرم فيه هذه المعاملات، ومنها مقتضيات قانونية سنتطرق اليها بنوع من التفصيل كما يلي:

1- مقتضيات حماية المستهلك الالكتروني التقنية:

يمكن حصر مقتضيات حماية المستهلك الالكتروني التقنية فيما يلي:

1-1- تطور شبكة الانترنت:

لقد ظهرت العديد من التقنيات والأدوات التي ساهمت كثيرا في تطوير الشبكة العنكبوتية مما جعلها من احدث الخدمات التقنية التي تعتمد على تفاعل المستهلك مع جهاز الكمبيوتر فمن خلالها يمكن الوصول الى اكبر عدد ممكن من السلع والخدمات بطريقة سهلة وسريعة، وعليه فان التطور التقني في هذا المجال يعد جانبا واقعيا علميا يأتي بتطورات مستمرة، مما ينبغي ان يقود الى تحسين وتمتين الروابط التجارية بين المزود والمستهلك، بهدف الحصول على افضل أداء للممارسات التجارية الالكترونية[16]، غير

ان التطور التقني قد يكون له جانب سلبي يتجسد في قهر المستهلك بطريقة عدائية، مما سيؤثر حتما على الوصف القانوني لعقد التجارة الالكترونية عبر الشبكة العنكبوتية مقارنة بالبيع التقليدي الذي يتم في موطن ومحل إقامة المستهلك.

1-2- حاجة المستهلك الى الخدمات الالكترونية:

ان حاجة المستهلك الى السلع والخدمات الالكترونية التي تقدم عبر شبكة الانترنت(كالخدمات السياحية، والمصرفية، والتامين، وبيع تذاكر الطيران، والحجز في الفنادق...الخ)، تدفعه الى الاقبال عليها وابرام التصرفات من خلال الشبكة العنكبوتية، فحاجة المستهلك للخدمات الالكترونية تنبع من كونها توفر منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار معقولة بسبب كثرة المواقع التجارية مما يؤدي الى زيادة المنافسة بين هذه المواقع لتقديم افضل الخدمات[17]، غير انه وبالرغم من حاجة المستهلك لهذه الخدمات الى انه قد يفتقر الى الخبرة والدراية والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات الامر الذي يدفعه الى الدخول في علاقات من خلال مواقع وهمية تعرضه للاحتيال والخداع[18]، ومن هنا كانت الحاجة للبحث عن حماية للمستهلك بشكل ملح وواضح[19].

2- مبررات توفير الحماية للمستهلك القانونية:

ان اهم المبررات التي دفعت الى وجود توفير حماية للمستهلك الالكتروني تتمثل أساسا في قصور النصوص القانونية التقليدية في توفير حماية للمستهلك الالكتروني، فمثلا لو تمعنا في مجمل القواعد التي قررها المشرع الجزائري لحماية المستهلك العادي بموجب القانون رقم 03/09 والنصوص التنظيمية الصادرة بشأنه، يمكن القول بانه وان كانت هذه القواعد على درجة عالية من الأهمية في حماية المستهلك التقليدي، فأنها لا تصلح لحماية المستهلك الالكتروني الذي يبرم تعاقداته في طبيعة تقنية لكونها تتسم بخصوصيات تميزها عن المعاملات التقليدية اين يلتقي المستهلك العادي بالمهني وجها لوجهن ويتم التعاقد بشكل مادي وملموس، عكس المستهلك الالكتروني الذي يبرم تعاقدات بدون الحضور المادي للمتعاقدين من جهة، ودون إمكانية معاينة السلعة او الخدمة بشكل ملموس، مما يجعله ادعى للحصول على ضمان اكبر وتبصير اعمق بمحل التعاقد حتي يكون على بينة بما هو مقدم عليه[20].

كما ونجد ان المشرع الجزائري وان كان قد أشار في المرسوم التنفيذي رقم 13-378 الى تقنيات الاتصال عن بعد وإمكانية استعمالها في التعاقد حيث عرفها بموجب المادة 22/3 بنصه على انها:" **كل وسيلة بدون الحضور الشخصي والمتزامن للمستهلك والمتدخل يمكن استعمالها لإبرام العقد بين هذين الطرفين**"[21].

غير انه يبرز جانب النقص في عدم تنظيم المشرع لكيفية ابرام العقود بهذه الوسيلة، كما لم ينظم أساليب اعلام المستهلك الالكتروني عن طريق هذه الوسائل، كما لم يتناول مسألة الضمان هل يتم استبدال شهادات الضمان الورقية بشهادات ضمان الكترونية[22]، وغيرها من المسائل التي لم تشير اليها النصوص القانونية الحالية التي قلنا انها لا تستجيب لمعايير توفير الحماية للمستهلك الالكتروني في ظل ضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

خاتمة.

ان الثورة التكنولوجية التي نعيشها في حاضرنا هذا قد ولجت ودخلت لكافة مجالات الحياة الإنسانية لاسيما منها المجالات التجارية، وقد احدث هذه التطورات ثورة غير مسبوقة على المفاهيم التقليدية، ولما كان المستهلك الجزائري بدوره ليس بمعزل عن هذه البيئة، كان لزاما على التشريع الجزائري ان يواكب بدوره هذه المتغيرات العصرية، وذلك بتنظيمها والاحاطة بجميع جوانبها بموجب نصوص قانونية فعالة حتى تعطي ثقة وحماية اكثر للمتعاملين في البيئة الرقمية التي لا تحصرها الحدود التقليدية والجغرافية لدول المعمورة، وعليه لابد على المشرع الجزائري تحيين منظومته القانونية بالتعجيل في اصدار القانون الخاص بالتجارة والمعاملات الالكترونية، او على الأقل تعديل القانون 09-03 وتضمينه نصوص قانونية خاصة بحماية المستهلك الالكتروني بما يتماشى مع الطبيعة الخاصة بهذه الأخيرة.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1)_نبيل محمد احمد صبيح، حماية المستهلك في التعاملات الالكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق، عدد09، الكويت، 2007، ص147.

(2)_ ليندة عبد الله، المستهلك والمهني مفهومان متباينان، مداخلة مقدمة لأشغال الملتقي الوطني حول، حماية المستهلك في ظل الانفتاح الاقتصادي، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي الوادي، أيام 13 و 14 افريل 2008، ص21.

(3)_ امير فرج يوسف، عالمية التجارة الالكترونية وعقودها وأساليب مكافحة الغش الالكتروني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص138.

(4)_ ليندة عبد الله، مرجع سابق، ص21

(5)_ ليندة بوحراث، فاعلية القانون 09-03 في حماية المستهلك الجزائري في الالفية الثالثة، ص346. مقال متوفر على الموقع الالكتروني التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26932.

(6)_ نوال شعبان، التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية، فرع: عقود ومسؤولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص ص25-26.

(7)_ ليندة بوحراث، مرجع سابق، ص347.

(8)_ القانون رقم 78-22 الفرنسي المتعلق بحماية المستهلك في مجال عمليات الائتمان متوفر على الموقع:www.legifrance.gouv.fr.

(9)_ قانون الاستهلاك الفرنسي رقم 93-949 الصادر في 26 جويلية 1993، متوفر على الموقع: www.justic.gouv.fr.

(10)_ قانون حماية المستهلك المصري رقم 67 لسنة 2006، منشور في جريدة الوقائع المصرية، عدد 241 بتاريخ 2006/10/22.

(11)_ المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 3 رجب عام 1410هـ الموافق لـ 30 يناير سنة 1990، المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش.

(12)_القانون رقم 04-02 المؤرخ في 05 جمادي الأول عام 1425 هـ الموافق لـ 23 يونيو سنة 2004، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

(13)_ القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر 1430 هـ الموافق لـ 25 فبراير 2009م المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

(14)_ شبيب بن ناصر بن خلفان البوسعيدي، المستهلك الالكتروني من الناحية القانونية، مقال متوفر على الموقع التالي: https://roohalqanon.blogspot.com/2015/08/blog-post.html.

(15)_ علي احمد المهداوي،" اثر خيار الرؤية في حماية المستهلك الالكتروني"،(دراسة تحليلية في ضوء قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم 01 لسنة 2006 بشان المعاملات والتجارة الالكترونية والقانون الاتحادي رقم 24 بشان حماية المستهلك)، مجلة الشريعة والقانون، عدد 42، ص129.

(16)_ شاهين بهاء، الانترنت والعولمة، عالم الكتاب، مصر، 1999، ص46.

(17)_عبد الله ذيب عبد الله محمود، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجيستر في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص31.

(18)_ طارق كميل، حماية المستهلك في التعاقد عبر شبكة الانترنت، (دراسة مقارنة)، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، ص68. متوفر على الموقع التالي: http://www.aauj.edu/sites/default/files/% %87.pdf .

(19)_ عبد الله ذيب عبد الله محمود، مرجع سابق، ص31.

(20)_ ليندة بومحراث، مرجع سابق، ص376.

(21)_ المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 هـ الموافق لـ 09 نوفمبر سنة 2013، المحدد للشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك.

(22)_ليندة بومحراث، مرجع سابق، ص377.

المراجع:

أولا: الكتب.

_ امير فرج يوسف، عالمية التجارة الالكترونية وعقودها وأساليب مكافحة الغش الالكتروني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

_ شاهين بهاء، الانترنت والعولمة، عالم الكتاب، مصر، 1999.

ثانيا: الاطروحات والمذكرات.

_ نوال شعبان، التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية، فرع: عقود ومسؤولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012

_ عبد الله ذيب عبد الله محمود، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجيستر في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

ثالثا: المقالات:

طارق كميل، حماية المستهلك في التعاقد عبر شبكة الانترنت، (دراسة مقارنة)، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، ص68. متوفر على الموقع التالي: http://www.aauj.edu/sites/default/files/%Df.

_ ليندة بومحراث، فاعلية القانون 09-03 في حماية المستهلك الجزائري في الالفية الثالثة، ص346. مقال متوفر على الموقع الالكتروني التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26932.

_ نبيل محمد احمد صبيح، حماية المستهلك في التعاملات الالكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق، عدد09، الكويت، 2007.

_ علي احمد المهداوي،" اثر خيار الرؤية في حماية المستهلك الالكتروني"، (دراسة تحليلية في ضوء قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم 01 لسنة 2006 بشان المعاملات والتجارة الالكترونية والقانون الاتحادي رقم 24 بشان حماية المستهلك)، مجلة الشريعة والقانون، عدد 42.

_ شبيب بن ناصر بن خلفان البوسعيدي، المستهلك الالكتروني من الناحية القانونية، مقال متوفر على الموقع التالي: https://roohalqanon.blogspot.com/2015/08/blog-post.html.

رابعا: اعمال الملتقيات:

_ ليندة عبد الله، المستهلك والمهني مفهومان متباينان، مداخلة مقدمة لأشغال الملتقي الوطني حول، حماية المستهلك في ظل الانفتاح الاقتصادي، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي الوادي، أيام 13 و 14 افريل 2008.

خامسا: النصوص القانونية:

أ:/ الجزائرية:

_ النصوص التشريعية:

_ القانون رقم 04-02 المؤرخ في 05 جمادي الأول عام 1425 هـ الموافق لـ 23 يونيو سنة 2004، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

_ القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر 1430 هـ الموافق لـ 25 فبراير 2009م المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

_النصوص التنظيمية:

_ المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 3 رجب عام 1410هـ الموافق لـ 30 يناير سنة 1990، المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش.

_ المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 هـ الموافق لـ 09 نوفمبر سنة 2013، المحدد للشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك.

ب/ النصوص القانونية المقارنة:

_ القانون رقم 78-22 الفرنسي المتعلق بحماية المستهلك في مجال عمليات الائتمان متوفر على الموقع:www.legifrance.gouv.fr.

_ قانون الاستهلاك الفرنسي رقم 93-949 الصادر في 26 جويلية 1993، متوفر على الموقع: www.justic.gouv.fr.

_ قانون حماية المستهلك المصري رقم 67 لسنة 2006، منشور في جريدة الوقائع المصرية، عدد 241 بتاريخ 2006/10/22.

المدّرس النّموذج في التصورات الحديثة

أ د عبد المجيد عيساني

مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري.

جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر

الملخص: التعليم رسالة سامية، ومهنته علم وفن وموهبة، ولا تكتمل الصورة المثلى إلا إذا اجتمعت هذه السّمات وأحيطت بالرغبة الملحة ووضوح الرؤية، حينها يمكننا الحديث عن النموذج الجيد لتحقيق جودة التعليم. ويمثل المعلم الكفء بجميع الأبعاد الشخصية والمهنية والأخلاقية حديث الأخصائيين والباحثين على مر العصور، باعتباره رقما من أرقام بناء المجتمعات الراقية، واللبنة الأساسية لصناعة الأجيال البناءة الفاعلة. وللإقرار بمهنة التعليم بجميع أبعادها، فليس ذلك إلا بتكوين علمي جيد، وإعداد متقن في مجال التخصص، وكفاءات علمية جيدة لقدراته العلمية التي يحملها ويتقن استثمارها، ومؤهلات خلقية تسهم في بناء المجتمع المنشود. ولقد أكدت كل التجارب مع طول الخبرة بأنه ليس كل من يحمل هذه القدرة العلمية يكون بالضرورة قادرا على مزاولة مهنة التعليم، بل تتطلب المهنة جملة من الاستعدادات لا تتوفر إلا في المفطورين على ذلك. وبناء على ذلك يتناول المقال تحليلا كافيا يصور المدرس المستقبلي، صاحب الرسالة البناءة، والمتحلي بالقدرات المنشودة في عصرنا الحديث ويلبي الحاجات الأساسية لقضايا التعليمية المبتغاة.

Résumé en français:

L' Education c’est un message anti-Semite, et sa science de carrière et de l'art et le talent, et compléter le tableau parfait si seulement rencontré ces caractéristiques et a été informé du désir urgent et la clarté de la vision, alors nous pouvons parler du bon modèle pour une éducation de qualité. L'enseignant efficace de toutes les dimensions personnelles, professionnelles et éthiques est le plus moderne des spécialistes et des chercheurs à travers les âges, en tant qu'éléments

constitutifs de la haute société et éléments de base des générations productives et productives. Et de reconnaître la profession de l'éducation dans toutes ses dimensions, il est non seulement la composition d'un bon scientifique, bien fait et se préparer dans le domaine de spécialité, scientifique et compétences de bonnes capacités scientifiques réalisées et maîtrisé ses investissements, les qualifications et l'éthique contribuent à la construction de la communauté souhaitée. Toutes les expériences ont confirmé avec la longueur de l'expérience que pas tout le monde qui détient cette capacité scientifique est nécessairement capable de pratiquer la profession d'éducation, mais exige que la profession d'un ensemble de préparations ne sont disponibles que dans les développeurs. En conséquence, l'article traite d'une analyse adéquate du futur enseignant, l'auteur du message constructif, qui a les capacités de l'âge moderne et répond aux besoins de base des questions éducatives souhaitées.

مقدمة: التعليم ونظرة الآخر إلى دور المدرس.

التعليم رسالة عظمى، ومهنته علم وفن وموهبة، ولا تكتمل الصورة المثلى إلا إذا اجتمعت هذه المواصفات وأحيطت بالرغبة الملحة وصدق السريرة، حينها يمكننا الحديث عن النموذج الجيد والقدوة المثالي. لذلك يمثل المعلم الكفء بجميع الأبعاد الشخصية والمهنية والأخلاقية حديث الأخصائيين والباحثين على مر العصور باعتباره رقما من أرقام بناء المجتمعات الراقية، واللبنة الأساسية لتخريج الأجيال ذوي القدرات المحترمة. وعندما نقر بعلمية مهنة التعليم بجميع أبعادها، فلا يكون ذلك إلا بتكوين جيد للمادة العلمية التي يزاولها، وإعداد متقن في مجال تخصصه، وكفاءات علمية جيدة لقدراته العلمية التي يحملها ويتقن استثمارها، ومؤهلات خلقية تسهم في بناء المجتمع المنشود. ولقد أكدت لي التجارب مع طول الخبرة بأنه ليس كل من يحمل هذه القدرة العلمية يكون بالضرورة قادرا على مزاولة مهنة التعليم، بل تتطلب المهنة جملة من الاستعدادات لا تتوفر إلا في المفطورين على ذلك. وبناء على ذلك تتناول مداخلتي تحليلا شافيا كافيا يصور المدرس المستقبلي، ذا الضمير الحّي، الذي يتحلى بالقدرات التي ننشدها في عصرنا الحديث والمواصفات الشخصية التي تعينه على أداء دوره الرسالي، ويلبي الحاجات التعليمية المبتغاة.

والتعليم من أرقى المهمات التي ينبغي على المجتمعات الاهتمام به بشكل عميق وبصفة دائمة، ذلك أن الصفة الإنسانية عند البشر تلزمه التعلم للتفرد والتميز عن الكائنات الأخرى التي خلقت لأجله وسخرت له، لذلك كان أول ما أُمر به "اقْ أ"رقبل غيرها من الواجبات، وليس ذلك إلا لأهمية القراءة لأنها مفتاح العلم والتعلم. والأمم الراقية التي

استطاعت أن تحقق تقدما ملموسا وازدهار مشاعا لم يكن لها ذلك إلا بالمعرفة الواعية. وما من فترة من فترات الضعف والتدهور في مختلف مجالات الحياة إلا بسبب ضعف التعليم والتعلم، لما له من تأثير مباشر على مختلف ميادين المجتمع، لذلك يظل البحث عن الأسباب التي أدت إلى فشو ظاهرة الفشل وإلى وجود أزمة في العملية التعليمية من أهم الأسئلة التي تبحث عن إجابة بشكل دائم ومستمر.

والحديث عن المعلم والتعليم والتربية حديث ذو شجون، يقودنا مباشرة إلى التفكير في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، إذ أن المعلم إذا لم يكن قادرا على أداء مهمته أداء جيدا فإنه بالضرورة سيضر أكثر مما ينفع، ولا شكَّ أنه إذا أسند الأمر إلى غير أهله ولغير القادرين عليه تكون الخسارة للجميع عاجلا أو آجلا. إن الأدوار التي يجب على المعلم الفاعل في الوقت الراهن هي أدوار ذات اتجاهات عديدة، في وقت تتغير فيه الحياة بصفة سريعة ومستمرة تماشيا مع التغيرات التي تحدث في العالم في كل لحظة، وعليه تتغير ظروف التعليم وتكوين المعلم ومهارته مع كل التغيرات الحاصلة التي يجب أن تترجم إلى ممارسات ميدانية فعلية تعكس حركية المجتمع والتطورات الحاصلة. وفي ظل المتغيرات يصبح على المعلم واجب التجدد والابتكار والتفاعل والتأقلم مع المستجدات طلبا للنجاح وتحسين المردودية، وبالتالي عليه بتطوير قدراته الإبداعية والنقدية والتفكيرية وحل المشكلات والاعتماد على النفس وإدارة تلاميذه بطريقة جيدة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويقودنا هذا بالضرورة إلى أهمية خضوع المعلم إلى التكوين المهني والتربوي في المراكز المتخصصة للمعلمين.

إذا كانت العملية التعليمية تقوم على الثلاثي المعهود، المعلم والمتعلم والمعارف، فإننا نرى أن عصرنا الحديث بما يملكه من إضافات ومستجدات يقتضي التفكير جيدا في جل الظروف والمواصفات التي تؤهل المعلم لأداء رسالته على أحسن وجه، فالطرائق المناسبة والوسائل الحديثة على أنواعها، والمحيط المهيأ، كل ذلك يديره المعلم ويحركه باعتباره العنصر الأساس المحرك للعملية كلها. وذلك يقتضي منه أن يمتلك قدرات عالية ومؤهلات نفسية وعقلية وتربوية وعلمية في غاية الأهمية، وأن يملك شعورا عاليا اتجاه الرسالة التي يقوم بها. ولهذا كله يتفق جميع المربين على أن نجاح المعلم في مهنته: "لا تكمن في الطريقة العادية لتأدية واجبه ولكنها كامنة في قدرته على القيادة عن طريق تأثير شخصيته العقلية والخليقة وعن طريق قدوته الحسنة"[1] هذه الشخصية المؤثرة هي التي تصنع الأحداث وتحرك المتعلم وتؤثر فيه. يذكر المفكر مالك بن نبي شروط الحضارة ويحدد عناصرها في الإنسان والزمن والتراب، ولكن لا قيمة للزمن والتراب إلا بالإنسان الذي يستطيع بما أوتي من قوة أن يحرك الأحداث ويفعّل بقية العناصر الأخرى. والأمر نفسه للمعلم الذي يعمل على تحريك المتعلم المعرفة كليهما. ومن ناحية أخرى إن وظيفة المعلم في عملية التربية "تقوم بين الفرد وعوالمه الثلاثة: عالم الطبيعة وعالم المجتمع وعالم الأخلاق، وموقف المعلم بين الفرد وعوالمه والتفاعل المستمر بين الفرد وهذه العوالم. والمعلم يعين ويشرف

[1]-رشيدي طعمية، الأسس العامة لمناهج تعليم اللغة العربية، إعدادها، تطويرها، تقويمها، القاهرة، دار الفكر العربي2000ص66

ويوجه ويرشد حتى يسهل هذا التفاعل ويوجهه إلى الهدف المنشود"2 إن التعليمية الحديثة لا تؤمن بعملية تكديس المعارف، لأنها ليست مطلوبة لذاتها، بل المطلوب هو تفعيل المعارف، ولذلك فإن دور المعلم التوسط بين المعرفة والمتعلم لإحداث التفاعل. وقد أوصت كثير من المؤتمرات العالمية بضرورة العناية بكفايات المعلم باعتباره محرك العملية التربوية، فعندما حدد الباحثون احتياجات التنمية كان المعلم واحدا من ثلاث احتياجات لعلاج ثلاث مشكلات، هي: "مشكلات البحث العلمي، والمشاركة والتخطيط التنموي، والبنية الأساسية، فضلا عن تحديات تتعلق بالموارد البشرية وأهمها تدهور كفاءة التعليم والتكوين وظاهرة الأمية."3 والمعلم في جميع مراحل التعليم، ينبغي أن يكون محيطا بعالم الطفل ومراحل نموه وشخصيته، مدركا لطبيعة التعلم وعلاقته بسيكولوجية المتعلم لأنّ "التلاميذ داخل القسم الواحد يختلفون فيما بينهم، في إمكاناتهم الوراثية منها والمكتسبة، ويتفاوتون في وتيرة عملهم، من حيث السرعة والبطء في التعليم"4. والمعلم الماهر هو الذي يراعي ذلك في جميع مراحل التعلم، خاصة في المرحلة الابتدائية لا سيما الطور الأول منه، لما له من تأثير في شخصية الطفل ومسيرته التعليمية، وما سينتج عنها سيكون بسبب نجاح أو فشل هذه المرحلة، وبشكل أخص في الوسيلتين اللتين سيمارس الطفل بهما عملية التعلم في جميع المواد التعليمية، وهما القراءة والكتابة. وكل هذه المعاني والأفكار تقودنا إلى أنه لا يتيسر للمعلم أن يوصف بأنه صاحب مهنة إلا إذا كان نافعا متجددا ومطلعا على كل جديد في الميدان، بحيث يكون دائما على مستوى المسئولية، وقادرا على المشاركة في عمليات التجديد التربوي، فهو من خلال اتصاله بتلاميذه، وإدارته العديد من التفاعلات بينه وبينهم، يستطيع أن يضع يده على مواطن القصور والنواحي السلبية، ويستطيع في الوقت نفسه أن يضع من التصورات الكفيلة بالعلاج على نحو عفوي. ولا يستطيع المعلم أن يقوم بمثل هذا الدور دون توافر الاستعداد الشخصي، شعوره بعظمة المسؤولية. وما نراه في السنين المتأخرة من عدم إقبال الطلاب المتفوقين على دخول كليات التربية والاهتمام بمهنة التعليم، إنما يرجع إلى عدة أسباب، منها: احتقار المجتمع لمهنة التعليم وعدم تقديرها لها، والقيود التي تضعها السلطات المسؤولة على كاهل المعلم، وتدني رواتب الموظفين في قطاع التعليم5، وغيرها من المثبطات المختلفة.

والتعليم بمعناه المحدود جزء من عملية التربية، لأن التعليم بمعناه الحديث صار إلى التعلم أقرب، والتمييز بين المصطلحين كالتمييز بين من يعطيك الشيء ومن يدلك عليه لتبحث عنه. والتعليمية تجعل من وظيفة المعلم مساعدة الطفل على أن يوفق بين حاجاته ومقتضيات نموه وبين البيئة بوضعه في الوضع المناسب، فيدله المعلم على أحسن

---

[2]- نفسه.

[3]- المؤتمر الثامن لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المحور:"الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة: 24 .27 ديسمبر 2001.

[4]- المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي"الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة: 24 . 27 ديسمبر 2001.

[5]- الصاوي، محمد وجيه، دراسات في الفكر التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح، دط. 1999

سبيل للحصول على حاجاته التعليمية تلبية لما ينشده. لذلك يكون أهم دور للمعلم هو أن يتوسط بين المتعلمين والبيئة التعليمية ليعينهم على التعلم والنمو، مع التنبه لتوقع مشكلات تعلمهم ليعد الخطط لحلها، ويوجههم عبر مراحل التعلم الأولى ويدربهم ليصل بهم إلى التعلم الذاتي. فهو يوفر دعما كافيا للمتعلم، ويعلم المهارات باعتبارها وسيلة لبلوغ الأهداف، ليكون في مقدور المتعلمين في النهاية الاعتماد على أنفسهم في عملية التعلم، وهذا يتطلب منه القيام بدوره على أكمل وجه، عملا على تخطي العقبات التي تحول بينه وبين تحقيق الأهداف التربوية التي يصبو إلى تحقيقها. ولا يستطيع المعلم الوصول إلى تحقيق كل الأهداف التي يرجوها، إلا إذا كان معلما كفأ يتمتع بشخصية متميزة، كما يتصف بثقافة عامة، وإعداد أكاديمي نوعي.

ولهذا كله يتفق جميع المربين على أن نجاح المعلم في مهنته لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر مجموعة من الكفايات على أنواعها، وحينها يكون عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة.

أولا: الكفايات العلمية والصحية.

يشير بعض الباحثين إلى ما نص عليه القدامى في نظرتهم للكفاءة العلمية للمعلم التي تمكنه من أداء رسالته على وجه صحيح ويوردون قول ابن جماعة الذي ينصح المعلم "بدوام الحرص على الازدياد بملازمة الجهد والاجتهاد ولاشتغال قراءة وإقراء ومطالعة وتعليقا وحفظا وبحثا ولا يضيع شيئا من أوقات عمره في غير ما هو بصدده من العلم إلا بقدر الضرورة"[6] وتلك لا شك مفاتيح العلم والمعرفة، لأنهما لا يتأتيان للإنسان دون جهد يبذل. "ولم يكتف المفكرون بذلك يل طالبوا المعلم أن يكون ذا ثقافة واسعة في غير تخصصه أيضا وربما كانت هذه شائعة في العصور الإسلامية الأولى حيث كانت الموسوعية سمة العلماء والمفكرين، فينصح ابن جماعة بالمعلم لأن يكون مبدعا في فن من الفنون ليخرج من عداوة الجهل. وأن يكون غزير المادة العلمية، يعرف ما يعلمه أتم معرفة وأعمقها وعلى المعلم ألا ينقطع عن التعليم وأن يداوم على البحث والدراسة وتحصيل المعرفة"[7]

وللكفاية (la competence) في مجال التربية مفهوم خصب، فهي التأملات الجارية في إطار التوجهات المنهجية الجديدة في المنظومات التربوية الغربية، فلم يعد عدد البرامج القائمة على منطق الكفايات قابلا للحصر، حيث عرفها عدد من المنظومات الأوروبية بأنها حسن تصرف المؤسس على تعبئة واستنفار مجموعة من الموارد واستخدامها، أو هي القدرة على تشغيل مجموعة منظمة من المعارف.[8] كما تعرف الكفاية في التدريس على أنها:

[6]- عبد العال حسن إبراهيم، فن التعليم عند بدر الدين بن جماعة، مكتب الربية العربي لدول الخليج. 1985

[7]- نفسه.

[8]- فيليب جونير، الكفايات والسوسيو بنائية، إطار نظري، ترجمة الحسين سحبان، الدار البيضاء، مكتبة المدارس، الطبعة الأولى 1426هـ / 2005م ص 47

"المعرفة المتكاملة التي تشمل مجمل مفردات المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة لأداء مهمة ما أو جملة مترابطة من المهام المحددة بنجاح وفاعلية".9 أو أنها "قدرات تعبر عنها بعبارات سلوكية تشمل مجوعة مهام معرفية، مهارية ووجدانية."10 وكل هذه التعاريف تصب في اتجاه واحد هو تجميع القدرات الذاتية لخدمة المهمة المطلوبة في الأداء ولتحسين العملية التعليمية. والأمر نفسه ينطبق على الكفاية الوظيفية التي تقتضي من المعلم أن يكون على معرفة تامة وبمهارات قيمة تمكنه من حسن تعليم التلاميذ بفاعلية وكفاءة عالية مع مراعاة الوقت المخصص والجهد المطلوب. أما الكفاءة في المجال التعليمي فهي مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه، أما الكفاءة في التدريس فتعني: معرفة المعلم بكل عبارة مفردة يقولها ومالها من أهمية.11

وينسحب المفهوم دون شك على كل مدرس لأي مادة توكل إليه، ولا يمكن أن يكون المدرس بهذه الصفة إلا **بالتكوين المستمر** سواء أكان **ذاتيا** أم من **الجهات الوصية** أم بالتكامل بينهما، والذي بهما يستطيع المدرس أن يطور من نفسه ومن أسلوبه وأن يجدد معلوماته. أما أن يظل المدرس ثابتا في معارفه يجهل كل جديد في هذا المجال، فليس هذا الأمر إلا تكريسا للرداءة. وينبغي على المعلم أن يكون على وعي تام بهذه المعارف وأن يملك القدرة على التجاوب مع الآخرين في جميع المستويات، والعلم أنّ العالم قد يكون بحرا في علمه، ولكنّه قد لا يكون معلّما بدرجة توازي ما لديه من علم، فنقل العلم إلى المتعلّم يحتاج إلى مهارة. فهل يستطيع العالم الذي لا يملك الأسلوب المناسب للتعليم تطوير نفسه في هذا المجال؟ واعلم بأنّ المعلّم يتعلّم الكثير عن طريق الخبرة، ولكنّ ذلك قد لا يكون مفيدا؛ فقد يكّرر المعلّم سلوكا خاطئا، أو يهمل مسائل مهّمة، كما أنّ بعضهم قد يعتمد طريقة المحاولة والخطأ، وقد يعتاد سلوكا خاطئا ومع ذلك يكّرره."[12] وكل هذا ينبغي الانتباه إليه.

أما الكفايات الصحية: فلا يستطيع المعلم القيام بوظيفته كما يتعين إلا إذا توفرت فيه الخصائص الجسمية المساعدة على أداء المهنة الثقيلة، وهذا يعني أن يكون معافى صحيا، خال مما يضعف أداءه المهني المقدس. فالمدرس المصاب بالأمراض المعيقة لا يستطيع القيام بوظيفته على أحسن وجه، لأن المرض يصرفه عن أداء واجبه، ويفوت على المتعلمين كثيرا من الفوائد العلمية والفرص الثمينة، خصوصا إذا كانت الإصابات لها علاقتها المباشرة بالناحية

[9]- صالح عبد العزيز، وعبد العزيز عبد المجيد، التربية وطرق التدريس، دار المعارف، مصر، ط12، باب7 ، ص 159

[10]- مجلة دراسات نفسية وتربوية، الكفايات التربوية لمعلمي ذوي الحاجات الخاصة، قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة، البليدة، العدد الثاني نوفمبر2007 ص179

[11]- ينظر: رشيدي طعيمة، الأسس العامة لمناهج تعليم اللغة العربية، إعدادها، تطويرها، تقويمها، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000م ص 66

[12]- ينظر بتصرف: عبد الرحمن بن إبراهيم الفوزان وزملاؤه، دروس الدورات التدريبية لمعلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها، إعداد موقع روح الإسلام، www.islamspirit.com 1428هـ، ص04

التعليمية. فالإصابة مثلا بالصمم أو حبسة اللّسان أو بعض أمراض الكلام أو ما شابه ذلك من العوائق والعاهات التي تجعله يقصر في وظيفته التعليمية..... وتعرضه لتأنيب الضمير، وغيرها مما يجعله غير مناسب لأداء هذه المهمة،[13] لأن طبيعة الوظيفة التعليمية تحديدا تستوجب بالضرورة جملة من الخصائص الصحية المساعدة على أداء الواجب، بينما قد يؤدي مهاما أخرى هي أنسب إليه ولظروفه الخاصة، أما مهنة التعليم تحديدا فلا أتصور أنه يستطيع وظيفته المهنية المعتمدة على جملة من المهارات الدقيقة.

ثانيا: الكفايات المهنية والمنهجية لتوجيه عمليتي التعليم والتعلم.

يعتقد جل الباحثين في مجال التربية والتعليم أن من أهم أسباب أزمة التعليم في الوطن العربي تعود إلى عدم تأهب المعلمين للتدريس بطريقة مهنية راقية، وغياب الإعداد الجيد المسبق، وقلة الإطلاع في الموضوعات التربوية، وعدم امتلاكهم للمهارات الأساسية التي تيسِّر لهم طريقهم إلى إجادة التعليم...، وعدم قدرتهم السيطرة على المتعلمين وعلى المادة الدراسية التي يزاولونها، وعدم اجتهادهم الخاص لإثبات أنفسهم في هذا المستوى، وقصور الجهات الوصية في اتخاذ التدابير اللازمة، وسيادة العشوائية والذاتية في تسيير القطاع.14 هذه مجمل ما يعيق المعلم عن الأداء الأمثل، ولكن الأدهى من كل هذا عدم حمل المعلم لرسالة التعليم كمسؤولية عظمى أو عدم شعوره بذلك. ويزداد الوضع مرارة حينما تصبح نظرة المجتمع في عمومه نحو التعليم في مختلف مراحله، خصوصا في التعليم ما قبل الجامعي، نظرة الرجل المريب من جدواه وقيمته ودوره في المجتمع. وليس الأمر متوقفا على عامة الناس فحسب بل تعداه إلى خاصتهم وذوي المستويات العليا في المجتمع. فقد وصل الأمر إلى النظر إلى التعليم على أنه وسيلة كغيره من وسائل الرزق، والوظيفة فيه كغيرها من الوظائف، ذلك واقع مر قادنا إلى إحباط المعلم نفسيا وانهزامه معنويا.

لذلك فإنّ مسألة المهنية والمنهجية في عمل من الأعمال تعد رقما من الأرقام الهامة في نجاح العمل أو فشله، فليس من المنطق ولا من العلمية أن نكون قادرين على الانجاز المتقن دون سابق منهجية مرسومة ودقيقة. والمعلم المهني، هو المعلم الذي يشعر أن هناك مسؤولية ملقاة على عاتقه، وبالتالي فهو مطالب بدراسة الفكر التربوي اطلاعا وممارسة. وفي كل الأحوال وجب أن يكون المعلم صاحب شخصية متميزة تمكنه من المشاركة الفعالة بالنقد والتطوير والتعديل والفاعلية المستمرة للعملية التعليمية. ولا يكون المعلم كذلك إلا إذا توفر فيه عنصران، أولهما فطري، والثاني مكتسب. فالفطري استعداده لهذه المهنة وميله الشديد إليها، و المكتسب هو إعداده وتمُّنه عليها، وكلاهما ضروري. والعنصر المكتسب أساسه العنصر الفطري؛ فكما لا يمكن أن نخلق مهندسا بارعًا ممن لا تتوافر فيه بالفطرة المواهب الضرورية لهذه المهنة، كذلك لا يمكن أن نتوقع مدرسا قديرا ممن لا يوهب استعدادا مهنيا للتعليم. وهذا يعني أن يكون المدرس على استعداد بالطبع لصناعة مهنة التدريس. إن الإعداد الجيد يبصر بقواعد هذه الصناعة، ولكن ما

[13]- يستفاد أكثر: حسني عبد الباري عصر، فنون اللغة العربية تعليمها وتقويم تعلمها، مصر، مركز الإسكندرية للكتب.

[14]- الأغا، إحسان خليل، أزمة التعليم في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة. 1992

لم يكن لدى المعلم ميل طبيعي وموهبة خاصة فلن يكون معلما من الطراز الأول. ويؤكد كل الباحثين في المجال أن المعلم ليس خازنا للعلم يغترف منه التلاميذ المعارف والمعلومات، ولكنه نموذج وقدوة، يوجههم كيف يتعلمون، ويقتدون به في عمله الراقي، بل المفكرون التربويون ينصحون المعلم بأن يثير دافعية المتعلم وأن يرغبهم في العلم، إلى أن تكون تلك الدافعية نابعة من المتعلم بنفسه.[15] وبناء على ذلك كيف ومتى يوصف المعلم بأنه صاحب مهنة؟

إن مهنية التعليم تجعل المعلم يسهم في عدد من القضايا ويحققها، ومن ذلك: أن يكون للمعلم دور في عملية الإدارة المدرسية، التي تعد طرفا أساسيا مساعدا في العملية التعليمية، وألا يكون مجرد آلة للعمل يُطالب بتنفيذ المنهج وحسب، بل إلى جانب ذلك مشارك في العمليات الإدارية المتصلة بالمنهج. ومن أدواره ضبط المواقف التعليمية ونقل المعارف وتعميم المهارات أو العادات وتنمية الميول والاتجاهات وغيرها من الجوانب. ويضاف إلى ذلك الكثير من القضايا التنظيمية التي تسهم في الأداء الجيد لعمل المعلم، كالتخطيط لما يقدمه من عمل، وتنظيم الطلاب للتعلم بترتيبهم حسب أسلوب التعلم، وتنظيم الغرفة الدراسية وما تحوية من أثاث ومواد وأجهزة ووسائل تعليمية بشكل يفيد عملية التربية الصفية. إن المعلم الناجح هو الذي يسعى إلى سلوك كل ما من شأنه إدارة صفه بشكل جيد، ويضع القواعد والإجراءات الصفية، ويعلمها لطلابه بشكل جيد ويطبقها ويُعد الدروس بطريقة شيقة وغير مشوشة وبسرعة مناسبة لجذب انتباه طلابه، وإتاحة الفرصة لمشاركة أفراد الصف لتنفيذ مناشط صفية متنوعة مما يساهم في منع حدوث مشكلات سلوكية.[16] ولذا ينبغي على المعلم أن يُعد نفسه للدرس إعداداً جيداً، ويضع خطة متكاملة لدرسه قبل حضوره للصف.

ثالثا: الكفايات الإبداعية والثقافية بين العلمية والفنية.

وهي مجموعة الكفايات التي تجعل منه شخصية مبدعة ومؤثرة ومتفاعلة مع المحيط المتوفر، ويزيل العقبات باعتباره يؤدي دور الوسيط بين المعرفة والمتعلم لإحداث التفاعل. فالمدرس القدير هو الذي يستطيع أن يستخدم مادته في إيقاظ عقول متعلميه وتشويقهم إلى العلم والتعلم والعمل، وعندها تصبح الحياة المدرسية حياة فاعلة في المحيط الاجتماعي العام. إن ثقة المتعلمين بالمدرس هامة جدا كثقة الجند بالقائد، فإذا فقد الجيش ثقته بقائده فلا مفر حينها من الفوضى والعصيان والفشل في النهاية، ومثله إذا فقد المدرس ثقة متعلميه به كان من الصعب عليه جدا أن ينجح في مهمته، أو أن يستعيدها. وخلافه المدرس الماهر المتقن لعمله فإنه من السهل عليه أن يكسب هذه الثقة فيستخدمها في تسهيل ما قد يصعب على المتعلم، وهو العمل ذاته الذي وجد من أجله المدرس وإلا فيكون قد

[15]- ينظر: سعيد إسماعيل، اتجاهات الفكر التربوي الإسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي، عين شمس، 1991

[16]- ينظر: المرجع السابق.

فقد مصداقيته[17] وهذا الذي يدفعنا إلى أن نتوجه إلى المشرفين على العملية التربوية عموما على أن يبذلوا حرصهم في إسناد الأمور إلى أهلها وذويها الذين خُلقوا لها وعلى ألا يتولى القيام بالعملية التعليمية عموما إلا الميّسرون لهذا العمل، الذين تستكمل عدتهم ويشهد لهم بذلك المختصون في الميدان. فضعف المعلم في مادته يجعله يقصر في تحصيل التلاميذ لها، ويقودهم للرداءة، ثم إن هذا الضعف يزعزع ثقة التلاميذ فيه، وقد يصرفهم عنه فيسقط في نظرهم، وبالتالي الارتباك والشعور بالنقص وعدم القدرة على النجاح. ومن فنيات التدريس جملة من القضايا، ومنها:

- التنويه بما يقوم به المتعلم والإشادة بأعماله تأكيدًا على المثابرة والجدية ومكافأتهم عملا على أن يشعر بالثقة والقيمة الذاتية التي يعمل على تحقيقها كل المتعلمين. وبحثهم على المنافسة التي تؤدي إلى العمل والاجتهاد وإلى تحقيق الذات وبالتالي تحقيق التفوق.

- فسح المجال للتعبير بحرية عن آرائهم في الموضوعات التي يرغبون الحديث عنها. إن المتعلم عندما يمنح حرية التعبير فهو يعبر عن ذاته ويشعر أن ما يقوله إنما يقوله عن وعي وقناعة تامين. وذلك جزء من تكوين شخصية المتعلم التي تنمي فيه روح المسؤولية والرقابة الذاتية.

- مراعاة الفروق الفردية التي تعد مسألة طبيعية في حياة البشرية جمعاء، فالمتعلمون يختلفون ويتفاوتون وليسوا على درجة واحدة في التفكير والذكاء، وكان لابد لكل واحد من أن ينال نصيبه من الاحترام والتعلم، فالأذكياء يجب أن يستفيدوا من منهج خاص، والمتوسطون يُشجعون للتحسين، والمتواضعون ينبغي أن يعطى لهم حقهم من التعلم فيعتمد لهم منهج خاص قائم على التكرار والتمعن والتبسيط.[18]

ومع كل هذه التوجيهات والتوصيات فإن أفضل طريقة يسلكها المدرس هي الطريقة التي يستخلصها المدرس من **تجاربه الخاصة.**[19] إلا أن الطرق والنظريات التي يذكرها الباحثون يستعين بها على الفهم أكثر والاستفادة منها. إن العلم بالكيفية المثلى إضافة إلى المادة العلمية المنتقاة التي يتحصل عليها يستطيع المدرس أن يفي بحق العمل الذي جهز نفسه للقيام به. إن التجارب الميدانية في ميدان التربية والتعليم علمتنا أن المادة العلمية ليست بضاعة بمقدور الجميع أن يتسوقها، **لأن لتسويقها فنا ينبغي أن يتقن،** وطبيعة هذا الفن هو القدرة على الأداء المعلوماتي والأداء العملي معا لينال المتعلم المادة على طبق شهي. وكم من المتعلمين الذين ينفرون من المادة العلمية ولا يرغبون في تحصيلها، ليس لأن المادة عسيرة بل لأن المدرس لتلك المادة جعل منها صعبة معقدة، ويعود ذلك لأسلوبه الرديء وقلة كفاءته الذاتية. وذلك ينعكس على المتعلمين سلبا.

[17]- ينظر في الموضوع أكثر محمد عطية الأبراشي، روح التربية والتعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، دط، 1993، ص175

[01]- يستفاد: تدريس العربية في التعليم العام نظريات وتجارب، القاهرة، دار الفكر العربي، ط01، 2000م، ص206

[19]- ينظر: أسس تعلم اللغة وتعليمها، دوقلاس براون، ترجمة: عبدو الراجحي، بيروت، دار النهضة العربية، ط 1993، ص34

إن عملية التعليم ومهنة المدرس أساسا لا تعني مدرس يعرض المعلومات ليعلمها غيره، وطالب يستظهر، بل إن العملية التعليمية هي **عملية صناعة إنسان نموذج** وتخريج جيل صالح للحياة المنشودة. والمعلم الناجح هو من يدرك هذا ويعمل على تحقيقه بين متعلميه وطلابه، فيتبين ذلك في مستوياتهم وقدرتهم على أن يعيشوا الواقع وهم واثقون. والمعلم الناجح هو **المعلم الحيوي**، الذي يجتهد في تطوير معلوماته، ويتطلع إلى كل جديد في مادته، ويستخبر الأخصائيين ويتطلع إلى ما يؤلفون من أراء ونظريات ، ويُمكّن من حضوره للدورات والمؤتمرات والندوات المتخصصة التي تمكنه من مسايرة الواقع والعيش مع العصر الذي يعيشه. ويؤكد عدد من الباحثين على ضرورة التمييز بين **علم التدريس وفن التدريس**، أما علم التدريس وإتقانه بكفاءة ليكون باستطاعة المدرس أن يعرف ماذا يدرس كما ونوعا فإن في ذلك حكمة بالغة، وأما فن التدريس فهدفه أن يكون باستطاعته التعرف كيف يدرس، فهو الذي يجعل من كم المادة ونوعها مثمرة عند المتعلمين، وإلا فستظل المادة الممنوحة للتلميذ غير قابلة للتحرك والممارسة.[20] فالكم وحده لا يفيد، والكيفية وحدها لا تفي بالمطلوب، ولكن في الجمع بينهما إدراك للنتائج المطلوبة.

أما الكفايات الثقافية فهي العمل على إعداد المعلم المثقف، بمختلف الإجراءات التي تحقق الهدف، قراءة ما يمكن قراءته باستمرار من المصادر والمراجع الهامة، وأن يكون المعلم مسايرا للوسائل التكنولوجية التي يدير بها درسه ويُحسُن استخدامها بنفسه، ويتم ذلك من خلال تنمية مهاراته العلمية، ومحو الأمية التكنولوجية لدي المعلم وفي مقدمتها التعامل مع تقنيات الحاسوب، في وقت أصبح فيه متعلمو العصر الراهن يمتلكون تلك الوسائل في مختلف الأوقات والأماكن التي يترددون عليها.21 لأن عصرنا الحاضر هو عصر التدفق المعرفي والتقدم التكنولوجي المستمر، وبالتالي تطورت معها طرق التدريس، وتقدمت أساليبه. وعليه تعين أن يكون كثير الاطلاع ميالا لإنماء معارفه، وكم من معلم يقف بمعلوماته عند المستوى الذي تخرج به من معاهد التدريس لا يزيد عنه شيئا، فيأخذ هذا المستوى في الهبوط بالتدريج حتى يصير قريبا من مستوى العامة.

إن المعارف في تجدد دائم، وقد تظهر نظريات وآراء لم يتعلمها المدرس أثناء تكوينه فلا ينبغي أن يكون جاهلا بما يجد متخلفا عن ركب المعارف. لأن الاطلاع المستمر على المستجدات التربوية والعلمية والسيكولوجية التي تتصل بمهنته أمر ضروري حتى يستفيد منها في مهنة التعليم. إن الإكثار من المطالعة ذخر للمعلم وزاد له، لأنه يظل مرتبطا بالعالم المعرفي المتطور باستمرار، ولأن الإنسان عموما والمعلم خصوصا ينبغي أن يقرأ ليعرف، وأن يقرأ ليجدد معارفه، فلقد سئل أحمد أمين لماذا تقرأ؟ فأجاب لأعرف. لأنه لا معرفة دون قراءة. وسئل العقاد السؤال نفسه فأجاب:

---

[20]- ينظر: رشدي طعيمة ومحمد السيد مناع، "تدريس العربية في التعليم العام نظريات وتجارب" القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 2000 م صفحة 206

2- ينظر: المرجع نفسه.

لست أهوى القراءة لأكتب ولا لأزداد عمرا في تقدير السنين، وإنما أهوى القراءة لأن عندي حياة واحدة، وحياة واحدة لا تكفيني، والقراءة وحدها هي التي تعطيني أكثر من حياة. إذن فالقراءة زيادة في العمر، ومفتاح للتجديد. والمعلم الذي لا يقرأ سيظل حبيس الماضي، رهين القديم، يعيش في زمن غير زمانه، لأنه عطل روح الحياة العلمية التي ينبغي أن يعرفها، وجعل من متعلميه صناعة لا قدرة لها على مواكبة العصر المنشود.

رابعا: الكفايات الخلقية بأبعادها الشخصية والمهنية والاجتماعية.

المدرسون الذين يجعلون من هذا الواجب مهنة لهم في مختلف المراحل التعليمية يجب أن يكونوا على نصيب وافر من الأخلاق الراقية بكل أبعادها الشخصية والمهنية والاجتماعية، تساعدهم على أداء أدوارهم بكل أريحية وبكل ثقة، وتؤهلهم لحسن أداء وجبهم المقدس. ونظرا لهذه العلاقة الوطيدة بين التعليم والمعلم تعيّن عدم إمكانية الفصل بينهما أي بين الرسالة التي يؤديها المعلم والقيم التي يجب أن يتحلى بها، وذلك قصد إبراز الأخلاق الراقية التي تميز المربي باعتباره الركن الفّعال في إدارة العملية التعليمية ونقلها إلى المتعلم. لذلك وجب على المعلم التحلي بالقيم الايجابية الفاضلة.

أما القيم المهنية فتتلخص كلها في أن يكون قادرا على أداء رسالته التعليمية بإخلاص وتفان، حريصا على أوقات عمله، عادلا بين المتعلمين، منصفا بين الجميع في تقييم متعلميه، لأن خلافها لا تنتج إلا الرداءة وسوء التكوين. ومن أهم الأخلاق والقيم التي يتعين على المعلم التحلي بها أردت أن أكتفي بمسألتين يعتبران من أرقى الأخلاق ذات العلاقة الوطيدة بطبيعة المهنة ذاتها ولا تنفصل عنها، وهما **"رعاية الأمانة"** و**"الرقابة الذاتية"** وذلك لما لهاتين القيمين من آثار إيجابية على المسيرة التعليمية أو سلبية في حالة التفريط فيهما. **والمقصود بالأمانة** هو أن يقوم المعلم ما بوسعه للقيام بمهمته التعليمية على أحسن وجه، وأن يتحمل مسؤولية مهنته التعليمية تحملا كاملا غير منقوص، بصورة غير مشوهة وبعيدا عن كل إهمال أو تقصير. إن مفهوم الأمانة هو أن تحافظ على أداء الرسالة التعليمية متحملا كل المشقات التابعة لها، في الإعداد الجيد والتحضير المستمر والمواظبة وتوفير الظروف الملائمة حرصا على توصيل الرسالة التي كلف بأدائها، وهي الرسالة التعليمية المقدسة.

أما **"الرقابة الذاتية"** التي تنبع من الضمير فليس أمام المعلم من خيار في ذلك إلا نفسه التي بين جنبيه، فالمعلم باعتباره صاحب الأمر يعلم كل العلم أنَّ الرقيب الحقيقي على كل أعماله ومختلف سلوكياته بعد الله عّز وجل هو ضميره، فإذا مات الضمير وفقد الإحساس بالمسؤولية والشعور بها، فلا تستطيع الرقابة الخارجية مهما فعلت وتحايلت وتنوعت وسائلها على تحقيق الغاية. وحينها تظل الرقابة الذاتية التي يتحلى بها المعلم هي الوسيلة الوحيدة والضابط الصحيح لليقظة والاستمرار في التضحية، لتحقيق معاني الرسالة التعليمية. فالمعلم في منظور الأخلاقيات

المطلوبة هو أحرص الناس إفادة لمتعلميه وعلى تقديم كل ما يراه مفيدا نافعا، ولا يكون ذلك إلا ببذل الجهد والتفاني الكلي في التربية والتعليم، وبالتأكيد إن أردنا ذلك واقعا ملموسا يتعين أن تكون هذه الأخلاق ثقافة يتمتع بها المعلم في حياته المهنية، بعيدا عن كل خوف أو متابعات، وما لم يتحقق هذا الضمير اليقظ والروح المسئولة في حياة المعلم ومختلف سلوكياته ستظل الأمور هشة غير محققة لأهدافها المرسومة، فضلا على أن عدم الالتزام بما ذكرنا والتحلي به يقود بالضرورة إلى إنتاج الرداءة لا محالة.

ونظرا لأهمية هذه الأخلاقيات حرصت أغلب المنظمات العالمية على تحديد أخلاقيات المهنة لكل مجال وتخصص في عالم البشرية، خصوصا في الميادين الحيوية التي تؤثر في المجتمع وتوجهه، ومن ذلك ميدان التربية والتعليم، فقد وضعت كبرى الدول في العالم المتقدم كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وغيرهما منذ سنة 1924 جملة من النصوص تهدف إلى تحقيق النظرة المستقبلية، وتفيد الإصلاح التربوي وبناء شخصية المعلم النموذج الذي يؤدي دوره الايجابي في بناء المجتمع. وفي البلاد العربية اعتمد مؤتمر وزراء العرب ميثاق المعلم العربي عددا من الأخلاقيات عرف بأخلاقيات مهنة التعليم منذ سنة 1979، كما اهتمت المنظمة العربية للثقافة والعلوم المهتمة بقضايا التعليم في العالم العربي بكل ما من شأنه ضمان سيرورة جيدة في المجال. ومما جاء في بنود منظمة اليونسكو المتعلقة بقضايا التربية والتعليم والأخلاقيات الضرورية لكل العاملين في المجال، هو أنه يجب أن يحس كافة الأشخاص المنتمين إلى الجماعة التربوية بلزوم بذل المزيد من الجهد بغية التحسين وتعزيز مهنة الكفاءة المهنية المطلوبة. والخطاب موجه إلى كافة المدرسين والإداريين والتلاميذ الذين يعنيهم الأمر ومن واجباتهم التعاون والمساعدة على تحقيق الأهداف المرجوة. وليس هذا الاهتمام الجاد بالموضوع إلا لما له من انعكاسات إيجابية على عالم البشرية وازدهارها.

أما الأخلاق الشخصية فهي جملة **القيم** التي تمنح المعلم الصورة المعتدلة التي يتمناها كل متعلم، باعتباره المثل الذي يقتدون به فتُغرس في متعلميه بطرق غير مباشر أفضل بكثير من الوعظ والتلقين. ومن ذلك حسن **التعامل**، فلا يكون قاسيا ولا قلقا، وان يكون ذا شخصية قوية دون يأس ولا ملل، يتميز بالموضوعية والعدل والحزم والحيوية والتعاون، وأن يكون مسامحاً، حازماً في غير عنف. بعيدا عن كل ما يشوه الصورة ويشكك في جديتها. صفات حين تجتمع في المعلم تجعله المثل الأعلى الذي يتمناه الجميع.

أما القيم الاجتماعية فتتلخص في أن يكون المعلم محترما لقيمه وتقاليده الوطنية والقومية، لأن المعلم وهو يتربع على هذا المنبر الرفيع الذي تولاه العلماء من قبله، يجب أن يكون محل تقدير المجتمع وموضع احترامه، وأن يمنحوه ثقتهم كاملة وهو يتولى تعليمهم وتقويمهم، وهو بهذا المعنى أحرص الناس على ترجمة هذه الثقة والتقدير إلى

واقع ملموس. إن مقام المعلم هو مقام أعظم الرجال الذين عرفهم تاريخ البشرية، وعلى رأسهم الرسول صلى الله عليه وسلم. الذي كان معلما وقائدا ومربيا.

خامسا: الدورات التكوينية والتربصات الميدانية المنشودة والتداريب المساعدة مادة ومنهجا لتطوير المهارات التعليمية، وهي جميع الأعمال التي تتضمن عددا من المنجزات العلمية، والسلوكات الميدانية المساعدة على رفع مستوى الكفاءة ومسايرة مختلف التغيرات الطارئة في مجال التربية والتعليم، والاطلاع عليها ومناقشتها في حينها من خلال مختلف البحوث العلمية العالمية. وتزويد المدرس بما يساعده في أداء وظيفته ومهنته المقدسة.

والمتتبع لفئة المكونين على مختلف المستويات التعليمية من خلال وضعنا في مختلف البلاد العربية يقف على نقائص بالجمة تتعلق بالمكون ذاته، لأن جميع القضايا المتعلقة بالموضوع قد تهون إذا وجدت الرجل المناسب في موضعه المناسب، أما أن يكون المكّون يفقد مؤهلات النجاح فذلك شأن وأي شأن؟ إن سوء تكوين المكونين وقلة زادهم لأمر فيه من الخطورة ميلُ فقد روح العمل التكوين من أساسه، وحينها لا يعرف النجاح سبيله إلى نفوس الناشئة وعقولهم إلا بإعادة النظر جذريا في الطرق والمناهج التي يتم بها إعدادهم بها. لذلك التكوينات والربصات التي نشير إليها هي الترجمة الفعلية لكل ما نظري مما سبق لنا ذكره في التحليل، وما لم تترجم النظريات والأفكار إلى واقع ملموس وخطاب معيش لا يمكن أن يحدث تغيير في حياة المجتمع.

وعليه يتعين على المعلم، بناء على الدور الرائد الذي ينبغي أن يقوم به، أن يدرك أن المستقبل الذي ينتظره ليس عنه ببعيد، لذلك وجب الحرص المستمر على إتقان العمل وعدم التهاون فيه. إن المهمات التي يقوم بها المعلم الناجح لا تقتصر على توصيل المعلومة، بل وفوق ذلك على تجسيدها في الواقع العملي، لذلك فإن الإعداد الأكاديمي الجيد للمدرسين من القضايا الأساسية التي ينبغي أن تواكب المعلمين في مسيرتهم المهنية، وأن يظل مستمرا ثابتا يلامس مجمل النظام التربوي مباشرة، وصولا إلى إيجاد المدرس الناجح المنشود. وإننا نتطلع إلى المعلم ونعده من أمهر المعلمين إذا كان أغزرهم مادة وأعرفهم بكيفية الأداء وذا أخلاق رفيعة في الوقت نفسه. لذلك أتصور أن طبيعة هذه التربصات التي يجب أن تساير حياة المعلم تلك التي تحقق جملة من القضايا ترفع في مجملها من مكانة المعلم علميا ومهنيا واجتماعيا، ليكون نبراسا ينظر إليه الجميع نظرة الرجل المتميز، وبناء على ذلك يجب أن يراعى ما يلي:

1. **القيام ببحوث علمية** في ميدان التربية والتعليم تتعلق بدور المعلم ورسالته وطريقة تعامله مع المتعلمين وإدارة النقاش في القضايا الأساسية التي ينبغي تفعيلها ميدانيا، بمعنى أن يكون على معرفة بالوسائل المعرفية التي أعطتها التعليميات

الحديثة، باعتبارها وسيلة معرفية ومنهجية ضرورية تحدد للمعلم المجالات الإجرائية للعملية التعليمية. وأن يستعين بالنظريات التي تسهم في خدمة مادته بوجه عام.

2. **مسايرة مختلف التغيرات الطارئة** في مجال التربية والتعليم وضرورة الاطلاع عليها من خلال مختلف البحوث العلمية التي تصدر على مستوى العالم وخصوصا من البلدان التي تسبقنا في المجال، وتعد من البلدان ذات التطور النوعي في مجال التربية والتعليم، لأن "الثورة التكنولوجية الحاصلة سرعت من التدفق المعرفي وأرسلت كميات هائلة من المعلومات، لذا يجب على المعلم في ضوئها أن يحسن استخدامها، ويسخرها داخل عمليته التعليمية لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يساعده على محاربة جميع التحديات التي باتت تغزو البلاد. لقد أصبحت الثقافة العامة الآن بعدا من الأبعاد الأساسية لإعداد المعلم والتي تزيده سعة وتعمقا في الفهم وميولا عقلية تدفع بصاحبها إلى البحث والاستزادة من العلم وقدرة على متابعة الجديد وتفسير الاتجاهات وتفهمها.22

3. **ضرورة الاتفاق على جملة من المصادر الأساسية** والمراجع الهامة والاطلاع عليها ومناقشتها، لتقريب الرؤية وتحقيق الأهداف المرجوة بطريقة متناسقة، كما يتم نمو المتعلمين وتثقيفهم وفق منظور فلسفي موحد. لأن أثر المعلم وبصمات المدرسة في المراحل الأولى بوجه خاص يظل أثرهما عالقا بالذاكرة ومخطوطة في خلايا الدماغ من خلال ما يقوم به المعلم.

4. **إجراء الحصص الميدانية** المباشرة طلبا للإفادة والاستفادة والاطلاع على مختلف التجارب الشخصية التي يقوم بها المعنيون، ذلك أن لكل معلم تجاربه الميدانية التي قد تفيد الآخرين. ولا شكّ أنّ **التداريب** ترفع من مستوى أداء المعلمين في المادة والطريقة وتطور مهاراتهم التعليمية ومعارفهم البيداغوجية، وزيادة قدراتهم على الإبداع بالطرق والأساليب الحديثة في التعليم، وتعزز خبراتهم في المجال وتبصرهم بمشكلات النظام التعليمي القائم، ووسائل حلها، كما تعرفهم بأدوارهم ومسئولياتهم في ذلك.

وخلاصة القول إن المنشود في الوقت الراهن هو أن يكون المعلم قادرا على أداء الأدوار الهامة للمعلم، باعتبار أن المسئوليات تتغير بصفة مستمرة مع التغيرات التي تحدث في العالم، وأن هذه التغيرات يتعين أن تترجم إلى ممارسات ميدانية تعكس حركة المجتمع وتطوره، وهنا يصبح على المعلم أن يضيف إليها من ذاته، وأن يجدد ويبتكر، ويبادر بما

22- ينظر أكثر بالمجمل: البوهي فاروق وبيومي محمد غازي، دراسات في إعداد المعلم، دار المعرفة الجامعية.

يشعر من خلال خبراته ليبتدئ عملية التربية، ويحسن ناتج التعلم. لذلك يستحق إعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة كل رعاية واهتمام.[23] وهذا ما ننتظره ولكن بعد بذل الجهد، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.

مصادر البحث ومراجعه:

1- إحسان خليل، الأغا أزمة التعليم في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة. 1992

2- البوهي فاروق وبيومي، محمد غازي، دراسات في إعداد المعلم، دار المعرفة الجامعية،

3- حسني عبد الباري عصر، فنون اللغة العربية تعليمها وتقويم تعلمها، مركز الإسكندرية للكتب.

4- دوقلاس براون، أسس تعلم اللغة وتعليمها، ترجمة: عبدو الراجحي، بيروت، دار النهضة العربية، ط 1993

5- رشدي طعيمة ومحمد السيد مناع، تدريس العربية في التعليم العام نظريات وتجارب، القاهرة، دار الفكر العربي، ط01 2000 م

6- سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، الكويت، مكتبة الفلاح، 1989

7- سعيد إسماعيل، اتجاهات الفكر التربوي الإسلامي، القاهرة، عين شمس، دار الفكر العربي، 1991

8- سليمان، عرفات عبد العزيز، المعلم و التربية، القاهرة، ط2 مكتبة الأنجلو المصرية، 1982،

9- عبد العال حسن إبراهيم، فن التعليم عند بن جماعة، مكتب الربية العربي لدول الخليج. 1985

10- عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مقال: أثر اللسانيات في النهوض بمدرسي اللغة العربية.ع. 1974

11- عبد الرحمن بن إبراهيم الفوزان وزملاؤه، دروس الدورات التدريبية لمعلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها. إعداد موقع روح الإسلام، www.islamspirit.com 1428هـ،

12- عبد الحليم حسن على، معلم المواد التجارية في الألفية الثالثة،

13- فيليب جونير، الكفايات والسوسيو بنائية، إطار نظري، ترجمة الحسين سحبان، الدار البيضاء، مكتبة المدارس، الطبعة الأولى 1426هـ / 2005م

14- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المؤتمر الثامن لوزراء التعليم العالي في الوطن العربي "الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية"، القاهرة: 24 . 27 ديسمبر 2001.

[23]- ينظر بالمجمل: عبد الحليم حسن على، مشروع: معلم المواد التجارية في الألفية الثالثة. المعلم الأول للمواد التجارية.

15- مختار الطاهر حسين، تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في ضوء المناهج الحديثة.

16- محمد عطية الأبراشي، روح التربية والتعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، دط، 1993،

17- مشال زكريا، الألسنية المبادئ والأعلام، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983

18- صالح عبد العزيز، عبد العزيز عبد المجيد، التربية وطرق التدريس، دار المعارف، مصر، ط12.

19- الصاوي، محمد وجيه، دراسات في الفكر التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح، 1999

20- نعوم تشومسكي، اللغة والمسؤولية. ترجمة: حسام البهنساوي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1999

21- مجلة دراسات نفسية وتربوية، الكفايات التربوية لمعلمي ذوي الحاجات الخاصة، قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة البليدة، العدد الثاني، نوفمبر2007

دور صحافة العلماء المسلمين الجزائريين في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الجزائري - قراءة في صحف جمعية العلماء المسلمين-

د. عـــائـــشة قـــرة
كلية علوم الاعلام والاتصال
جامعة محمد لمين دباغين .سطيف2

ملخص:
عانت المرأة الجزائرية قهرا كبيرا أثناء الفترة الاستعمارية وهمشت لدرجة كبيرة من قبل ذكور أفراد الأسرة، إلى أن برزت جمعية العلماء المسلمين بقيادة الإمام ابن باديس الذي يعتبر من أهم المدافعين والحاملين لهموم المرأة والمتحمسين للنهوض بها كونها تمثل أهم عنصر في بناء المجتمع فهي المربية والوالدة والأم والزوجة والمدرسة ،فصلاحها يستلزم صلاح المجتمع والعكس صحيح ،والناظر في اثار ابن باديس خاصة وأثار صحافة جمعية العلماء بصفة عامة يلحظ أن الاهتمام بموضوع المرأة كبير وجلي.
ومنه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومساهمتهم في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الذكوري بامتياز، من خلال قراءة مضامين صحف الجمعية .
الكلمات المفتاحية: جمعية العلماء المسلمين ، المرأة ، الصحافة ، ابن باديس .

Résumé :
Algerian women suffered during the colonial period, and marginalized to a great degree by a male family member, until the Muslim scholars Association emerged led by Imam ibn Badis, who is considered the most important defenders and concerns of women and their advancement enthusiasts represent the most important element in building The community is the mother, wife, school , the beholder in ibn Badis effects especially effects Press Association generally scientists noticed that interest in the topic of women big and obvious. And this paper aims to highlight the role of the Press Association of Algerian Muslim scholars and their contribution in the promotion of women in Algerian society of male privilege, by reading the contents of the newspapers Association.

Mots clés : Muslim scholars Association, women, press, Ibn badis.

مقدمة:

ظهرت الصّحافةالعربيّة في الجزائر في بداية القرن 20 م وكان أغلبها بجهود فردية، أبرزها جهود الإمام عبد الحميد بن باديس حيث هدفت في عمومها إلى الرد على صحافة الاحتلال الفرنسي ، وبفعل التجاوب بين حركة التجديد والنهضة في المشرق العربي، وبين مطالب الشعب الجزائري وموقعه من السياسة الاستعمارية القاهرة تأسست جمعية العلماء المسلمين واتخذت من الصحافة عماد لها ترتكز عليها في توعية وإيصال أعمالها ونشاطاتها وأهدافها لإخراج المستعمر إلى كافة طبقات المجتمع.

لقد كانت لإصلاحات التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين الأثر البالغ في الحياة الفرد الجزائري، الذي كان غارقا في بحر التخلف والجهل والأمية تحت حكم استعماري فرنسي ،وقد كان لظهورها تغييرات عديدة شملت جل المجالات خاصة الدينية والاجتماعية والسياسية، فقد حددت الجمعية الإصلاحية أهدافها لإخراج الأمة مما كانت فيه إلى حياة جديدة بعيدة عن الجهل والاضطهاد الذي عايشه الشعب الجزائري .

لذا أصدر علماء جمعية العلماء المسلمين كما هائلا ومتميزا من الصحف ما يدل دلالة واضحة على النشاط الفكري الذي كان يمتاز به العلماء وعلى أهمية الصحافة في نظرهم ، فقد اعتبروها من أهم وسائل التربية والتعليم التي تساهم في تصحيح عقائد الناس، ونشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة، وتبصير العقول وفي ذلك يقول ابن باديس "فكانت الصحافة بحق من أمضى الأسلحة التي حاربت بها الحركة الإصلاحية خصومها ونشرت بها أفكارها"، لكن الاستعمار الفرنسي لم يدع المجال مفتوحا للجمعية للعمل بحرية بل عملت على ملاحقتهم بالقوانين الاستثنائية والتضييق والاعتقال ، فقد مثلت تهديدا للمستعمر كونها مثلت من أهم الوسائل في إرجاع الناس وربطهم بدينهم الصحيح ، ومن أهم الوسائل التي عملت على إيقاظ الهمم وتحفيز النفوس لطرد المستعمر الفرنسي .

من أهم القضايا التي عالجتها جمعية العلماء المسلمين وتناولوها في صفحات الجرائد الإصلاحية ، قضية المرأة الجزائرية ومنزلتها في المجتمع ، ودورها كعنصر هام لا تستقيم الحياة ولا تنتظم إلا به، ورغم ما للمرأة من مكانة مهمة في الحياة الإنسانية واستمرارها ، فقد صارت محل جدل ونقاش، لذا فإن علماء الجمعية تناولوا قضية المرأة من جهة أنها تختلف عن الرجل في بعض الأحكام والتكاليف ، وأنها تعيش وضعا أخطر من الرجل ، ولم ينبع اهتمام الجمعية بالمرأة من فراغ بل نبع من الحال والوضع الذي عايشته المرأة الجزائرية في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ، المتمثل في الجهل العظيم وارتفاع نسبة الأمية والتهميش والإحتقار، لذا كرست الجمعية اهتمامها برفع شأن المرأة وتعديل وضعها وإخراجها من ظلمات الجهل والظلم إلى المعرفة والتعلم.

بناءا على ماسبق يتبلور سؤال اللإشكالية المتمثل في **: مادور صحافة العلماء المسلمين الجزائريين في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الجزائري من خلال الصحف التي قامت بإصدارها .**

أ. **أهمية الدراسة :** تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نحن بصدد طرحه ، والمتمثل في متغيرين هامين هما المرأة وصحافة جمعية العلماء المسلمين والتي أولت المرأة أهمية ومكانة هامة في المجتمع أين كانت تعاني تهميشا واحتقارا من طرف المجتمع الجزائري والمستعمر الفرنسي ، لذلك فللدراسة أهمية كبيرة في تبيان وتوضيح جهود جمعية العلماء المسلمين في رفع شأن المرأة وتحسين أحوالها .

ب. **أهداف الدراسة:** كما هو متعارف لا تخلو دراسة من أهداف ترمي للوصول إليها في أخر المطاف، وتكمن أهداف دراستنا في:

- إبراز واقع المرأة الجزائرية أثناء الاحتلال والمنزلة والمعاناة التي كانت تعيشها.
- التعرف على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الإصلاح وترقية المجتمع الجزائري .
- الكشف عن مختلف الصحف التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين وأهدافها والعراقيل التي واجهتها.
- معرفة جهود جمعية العلماء المسلمين في تعزيز مكانة المرأة والدفاع عن حقوقها والإرتقاء بمكانتها .

ج. **منهج الدراسة:** يعرف المنهج أنه السبيل المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة تسيطر على سير العقل وتضبط عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة[1]. ولقد اعتمدناه كمنهج لبحثنا على المنهج الوصفي ، لأنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة ، ومن المؤكد أن هذا المنهج يتم في خطوات ميدانية معينة ، وهذا لكي نتمكن من دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة المظاهر أو مجموعة الأفراد وهذا يسمح لنا بتغطية موضوع الدراسة ، والتعامل مع أفراد العينة والموضوع عن قرب.

د. **عينة الدراسة:**مجتمع البحث مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى التي يجري عليها البحث[2]. تتمثل عينة الدراسة التي نحن بصدد دراستها، في صحف جمعية العلماء المسلمين قبل وبعد تأسيسها، المتمثلة في البصائر، الشهاب، السنة النبوية المحمدية التي تناولت مقالات حول المرأة.

وللتعمق أكثر احتوت الدراسة على 4 عناوين عالجت الموضوع وهي:

1. **تأسيس جمعية العلماء المسلمين.**
2. **صحافة جمعية العلماء المسلمين .**
3. **مكانة المرأة الجزائرية قبل ظهور جمعية العلماء المسلمين.**
4. **مكانة المرأة لدى جمعية العلماء المسلمين.**
5. **قراءة في صحف جمعية العلماء المسلمين.**

أولاً- تأسيس جمعية العلماء المسلمين:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ظروف صعبة تتجسم في المشاريع الفرنسية التي كرست جهودها على إلغاء وجود الجزائر ،لهذا أتت هذه الجمعية لتقيم توازنا على كافة المستويات سواء الاجتماعية ، الثقافية وحتى السياسية وخرجت هذه الجمعية إلى الوجود في الخامس من مايو عام 1931 وكان مركز نشاطها الأول نادي الترقي بالجزائر العاصمة ،وانتشر أعضاؤها في مختلف أنحاء البلاد إذ تولى الإمام ابن باديس إدارتها في قسنطينة، بينما تولى الطيب العقبي مهمة الإصلاح في إقليم الجزائر، أما الإبراهيمي فاستقر في وهران غير أن مركزه كان مدينة تلمسان. سطرت الجمعية برنامجا يتماشى مع الوضع في الجزائر ، حيث تضمن البرنامج أربعة وعشرين فصلا تناول التسمية وطبيعة الجمعية، وهياكلها وأعضاءها وطرق تسييرها وتمويلها، فقد تم تحديد الفصل الأول الشكل القانوني للجمعية وأعطاها الصبغة الدينية والتعليمية ،أما الفصل الثاني فقد أكد أن الجمعية قد تأسست حسب القواعد المبنية في القانون الفرنسي المؤرخ في جويلية 1901 ، في حين جاء في الفصل الثالث أنه لا يحق لهذه الجمعة التدخل في أي مسالة سياسية مهما كانت ،أما القسم الثاني من هذا البرنامج فقد خصص لتبيين قصد الجمعية ، وهو محاربة الآفات الاجتماعية بأنواعها ، كما أضاف أنها ستحقق هذا البرنامج بكل الوسائل الممكنة التي لا تتعارض مع القانون[3].

جاء تأسيس الجمعية ردا على الاحتفالات المئوية التي أقامتها فرنسا في الجزائر في 05 جويلية1930 ، التي دعت إليها رجال الدين الأوروبيين الذين عملوا على استفزاز مشاعر الجزائريين بإعادة استعراض القوات الفرنسية بأزيائها وأسلحتها التي دخلت بها إلى الجزائر سنة 1830 ،حيث دامت هذه الاحتفالات ستة أشهر، أيضا من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأسيسها ادعاءات فرنسا بأن عهد الإسلام قد انتهى وولى في الجزائر وأن الثقافة العربية الإسلامية قد اندثرت ،لهذا حملت هذه الجمعية على عاتقها مهمة الإصلاح الديني والاجتماعي لمحاربة أصحاب الزوايا ، والطرق الصوفية المتواطئين مع الاستعمار كما عملت على تكوين إطارات مثقفة ثقافة عربية إسلامية.وقد لخص الباحثون أهداف الجمعية في هدفين رئيسيين هما[4]:

- مأأجهرت بها الجمعية : يتمثل في تنقية الإسلام مما علق به من شوائب والمحافظة على مقومات الشخصية الوطنية ، وذلك بإحياء اللغة العربية والتاريخ الإسلامي ، إضافة إلى بناء المدارس والمساجد ومحاربة الآفات الاجتماعية .
- مأأخفته الجمعية : تتمثل في أهداف بعيدة المدى يتمثل في استرجاع الوطن واستقلاله ، وتكوين دولة عربية وهو هدف وطني سياسي أراد العلماء تغطيته عن طريق التأكيد على النهضة العلمية والدينية في الجزائر، وفي نفس الوقت كان العلماء يؤكدون أن السياسة لا يمكن أن تكون بعيدة عن العلم ، وفي هذا الصدد نجد قول عبد الحميد بن باديس سنة 1937 "لا بد لنا من الجمع بين السياسة والعلم ، ولا ينهض العلم والدين حق النهوض، إلا إذا نهضت السياسة بجد".

جاءت أيضا جمعية العلماء المسلمين لتلبية مطالب الجزائريين وإخراجهم من جعل البدع والضلالة إلى نور الدين والعلم ، حيث عملت على إنشاء المدارس الحرة لتعليم اللغة العربية وإلقاء دروس الوعظ لعامة الناس في المساجد والجوامع ،إضافة إلى لإنشاء فرق

الكشافة الإسلامية في كامل أنحاء القطر الجزائري ، لتحرير البلاد من الاستعمار ودعوة الشعب الجزائري إلى ترك الخرافات والرجوع إلى الدين الاسلامي وإرشاد الضالين من خلال محاربة الزوايا والصوفية[5].

ثانياً- صحافة جمعية العلماء المسلمين :

لم ينحصر عمل جمعية العلماء المسلمين في فتح المدارس والمساجد بل تنبهو إلى أن الحملة الإصلاحية لا يمكن أن تنجح إلا بالصحافة ، كونها تعتبر أداة فعالة في التأثير وفي سهولة الانتشار والدخول إلى كل البيوت، وتعود فكرة إنشاء الصحف لابن باديس وكان ذلك نابعا من أمرين اثنين أولهما: اتصاله وتأثره بالحركة الفكرية في المشرق والتي كان لها صحفها الخاصة ، ثانيهما : الأعداد الكبيرة للصحف التي أنشأها المستوطنون أو التي كانت تصدر في فرنسا وتوزع في الجزائر[6].

جعلت الجمعية من الصحف مدارس متنقلة من أجل تبليغ الناس وتوعية الرأي العام ، ولذلك أنشأت العديد من الصحف أشهرها المنتقد والشهاب والبصائر،حيث تم تسخيرها لتحقيق جملة من الأهداف التي حملت على عاتقها حل ومعالجة القضايا التي تهم الشعب الجزائري ، ونشر الوعي الديني والدفاع عن العقيدة الإسلامية مما خالطها من المعتقدات الباطلة ، وجعل الصحافة منبرا لتبادل الآراء والأفكار، وفتح المجال أمام الناشئة، وتعويدهم على الكتابة السليمة الهادفة. تتمثل الصحف التي تم إنشاءها قبل وبعد تكوين الجمعية في مايلي :

1/ السنة النبوية : صدرت سنة 1933 وحملت 30 شعار منها " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة"[7] وكذلك حديث"من رغب عن سنتي فليس مني"، وقد صدر العدد الأول منها في الفاتح مارس 1933، وكانت تطبع دائما في مطبعة بن باديس "المطبعة الإسلامية الجزائرية "وكان يشرف عليها الإمام بن باديس ويرأس تحريرها الأستاذان الطيب العقبي والسعيد الزاهري ، حسب ابن باديس جاءت جريدة السنة النبوية حتى : "...تنشر على الناس ما كان عليه النبي –صلى الله عليه وسلم- في سيرته العظمى وسلوكه القويم ، وهديه العظيم ،وبذلك يكون المسلمون مهتدين بهدي نبيهم في الأقوال والأفعال والسير والأحوال يكونوا للناس كما كان هو – صلى الله عليه وسلم- مثالا أعلى في الكمال " [8].

لكن أوقفتها الإدارة الاستعمارية وذلك بقرار من وزير الداخلية الفرنسي ، وصادرت الشرطة نسخ العدد الأخير من هذه الجريدة ، وقد صدر آخر عدد منها في جويلية 1933، وقد جاء في قرار المنع ما يأتي: "إن القرار الوزاري ينسحب على كل جريدة من هذا الاتجاه ، مهما يكن مكان صدورها ، ولو كانت لأشخاص آخرين غير الأشخاص المذكورين [9].

2/ الشريعة المحمدية : جاءت عقب صحيفة السنة النبوية وجاء في العدد الأول منها خبر تحت عنوان: "تعطيل السنة وإصدار الشريعة" لعبد الحميد بن باديس، وجاء فيه: "روعت الأمة بتعطيل جريدة "السنة" بقرار من وزارة الداخلية وتقاطرت على الإدارة رسائل الاستياء والتعجب، ولم يكن تعجب الناس من تعطيل جريدة دينية بعيدة كل البعد عن السياسة، دون استيائهم من عرقلة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن عملها الديني التهذيبي الذي ذاقت الأمة حلاوته وشاهدت جميل أثره، وأسسنا اليوم بدلها جريدة الشريعة المطهرة، وستقوم إن شاء الله مقامها وتحل محلها، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل"[10]. ورغم ذلك صودرت الجريدة في 28 أوت 1933بعد حوالي شهر ونصف من إصدارها[11].

3/ الصراط السوي: وهي جريدة أسبوعية، صدرت بتاريخ 11 سبتمبر 1933، وجاء في العدد الأول منها: "... وها نحن 39اليوم نُبرز جريدة "الصراط السوي" تسير على خطة سابقاتها ، وتسعى إلى غايتها من نشر العلم والخير وخدمة الصالح العام "ولعل الشيء اللافت للنظر في صدر هذه الصحيفة هو حملها لهذه الآية الكريمة شعارا : "قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوي ومن اهتدى" [12]، ولكنها عطلت هي أيضا في بداية جانفي 1934[13].

4/ البصائر : من أهم صحف الجمعية،ومن أكبر الصحف العربية شهرة وانتشارا ، ومن أعظمها أهمية لما تركته من أثر عميق في مجرى الحياة الوطنية من جميع نواحيها ، وقد برز العدد الأول منها في 27 ديسمبر 1935، وأسندت الجمعية إدارتها ورئاسة تحريرها

في أول الأمر إلى الشيخ "الطيب العقبي"، وامتيازها للشيخ "محمد خير الدين"، متخذة شعارا لها من القران : "قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه، ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ "[14] ، تم إصدار البصائر من خلال سلسلتين قبل وبعد الحرب العالمية الثانية حيث [15].

- **السلسلة الأولى:** كانت تمثل همزة وصل بينها وبين الأمة، تنشر فيها ما تسعى إليه من الغايات وما تراه ملائما لحال الأمة من التهذيب والتعليم ، فمن خلال محتوياتها يتجلى طابعها النضالي في جميع الجبهات ضد الاحتلال ، كما لم تقصر البصائر اهتمامها على ما يجري في الجزائر بل تعدته إلى فتح المجال لتتبع سير الحركة الإصلاحية في تونس والمغرب ، إضافة إلى ذلك كان للأدب نصيب من اهتمامات البصائر، عندما فتحت المجال واسعا أمام اللامعين من الكتاب والشعراء في زمانها.كانت تطبع حوالي 4000 نسخة، وهو رقم قلما بلغته جريدة أخرى في تلك الظروف ،صدر منها مائة وثمانون عددا منذ نشوئها إلى 1939/08/25 ، ومع قيام الحرب العالمية الثانية توقفت عن الإصدار .
- **السلسلة الثانية:** صدرت عام 1947 بعد أن أُغلقت قبل الحرب، وقد أصبحت صحيفة جامعة تعبر عن الاتجاه الإصلاحي السلفي الذي تتبناه الجمعية، وتناولت مواضيع ثقافية وعلمية وأدبية وسياسية واستمرت البصائر في الصدور حتى أفريل 1956.

5/ المنتقد :أصدرها عبد الحميد بن بأديس عام 1925م قبل تأسيس الجمعية وهي تمثل لسان نخبة الشباب ، كانت تحارب من خلالها الطرق الصوفية وأعوان الإدارة ، فصدر أول عدد منها في 03جويلية 1925 بمدينة قسنطينة تحت شعار"الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء". أصبحت هذه الصحيفة منبرا لتوجيه وتوعية الجزائريين وقناة لنقد الوضع الاستعماري في الجزائر،وصوتا لمناصرة القضايا الكبرى للمسلمين في فترة العشرينيات كثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي، ومساندة الشعب الليبي. في سنة 1925 أصدرت فرنسا قرارا بتعطيل الجريدة بعد صدور العدد الثامن عشر منها[16].

6/الشهاب: كانت تمثل لسان حال الحركة الإصلاحية التي تزعمها الإمام عبد الحميد بن باديس ، بعدما عطلت السّلطات الاستعمارية جريدة المنتقد، صدر العدد الأول من جريدة الشهاب في1 نوفمبر 1925،كانت في أول الأمر أسبوعية ثم تحولت سنة 1929 إلى مجلة شهرية ،تحتوي افتتاحية ومقالات وفتاوى بشرح التفسير والأحاديث مع ربط المسائل الدينية بالواقع الجزائري.وقصصا وأخبارا و طرائف وتراجم وغير ذلك .

ومن خلال استقراء مواد مجلة "الشهاب" حدد الكتاب والباحثون أهم الأساليب الإصلاحية التي سارت عليها الجمعية، والتي كانت محصورة في محورين اثنين هما تصحيح عقائد الناس وأعمالهم على وفق ما كان عليه سلف هذه الأمة، والاهتمام بالتعليم[17]. توقفت المجلة غداة اندلا ع الحرب العالمية الثانية في شهر سبتمبر من عام 1939 م، على يد السلطات الفرنسية.

ثالثاً- مكانة المرأة الجزائرية قبل ظهور جمعية العلماء المسلمين:

كان وضع المرأة الجزائرية أوائل القرن 20 م مزريا، حيث فرضت عليها عادات وأعراف بعيدة عن الدين والحضارة ، وجعل البيت بمثابة السجن الذي لا تغادره من يوم زواجها وفرض عليها حصار اجتماعي مخنق لدرجة أن اعتبر ذكر اسمها في محفل أو مجمع بمثابة قلة أدب ، فعندما كان الرجل يذكر كلمة المرأة ، أو الّزوجة يقول لمخاطبيه " أكرمكم الله "أو " حاشاكم " ، أصبحت المرأة الجزائرية غافلة تعيش حياة الرق حيث كرست كل أوقاتها في إعداد المأكولات والمشروبات ، والعمل التقليدي كغزل الصّوف ونسج البرانس والمساعدة الأعمال الزراعية ، ولم يكن لها رأي في أمور تخصها كالزواج ولا حق لها في التعليم وكانت تعاني من آثار الطلاق وتعدد الزوجات في كثير من الأحيان[18] .

كل هذه الأوضاع المزرية كانت للممارسات الاستعمارية سبب في التأثير على فكر الفرد الجزائري المسلم الذي كان يرى أن المكان الأنسب لها هو بيتها ومسؤولية الزوج والأبناء وفقط ، وكانت تخضع لسلطة الأب الظا لم والإخوة ، فقد كان تعاني كثيرا من التهميش إلى درجة حرمانها من حقها في الميراث وحرمانها من التعليم. على العموم كانت نظرة المجتمع للمرأة انذاك على انها رمز للعيب والحرام

الحشمة، ودوام النظرة السلبية الدونية لها والتبخيس،انحصر دورها في ولادة الذكور خاصة والعناية بالبيت والأطفال دون غيره من الأدوار[19].

رابعاً-مكانة المرأة لدى جمعية العلماء المسلمين :

الاتجاه الذي كان سائدا انذاك لم يكن يشجع تعليم البنت ولم يكن يتيح لها فرص التثقيف التي تؤهلها لوظيفتها الاجتماعية التي تنتظرها، بل كثيرا ما كانت الفرص التعليمية المتاحة خاصة بالبنين، ومقصورة عليهم في أغلب الحالات ، لذلك أبدى ابن باديس اهتمامه بموضوع تعليم المرأة، لأنها شقيقة الرجل وتشكل نصف المجتمع، وهي أحد أركان بناء الأسرة ، فإهمال تربيتها وتركها جاهلة هو هدم لهذا الركن ، وتفكيك لبنية الأسرة ، وإضعاف لقدرتها على الاضطلاع بمسئوليتها التربوية والاجتماعية. فتمثل موقف الجمعية في تنبيه العلماء وأولياء أمور البنات إلى أهمية تعليم البنت ، ضمن الإطار الحضاري الإسلامي، لأن البنت المتعلمة تستطيع أن تبني أسرة منسجمة ومتماسكة ، كما تستطيع أن تصور نفسها وتحفظ كرامتها، وتضطلع بوظيفتها التربوية داخل الأسرة وفي المجتمع [20].

في هذا الصدد **يقول ابن باديس:** "إن العناية بالرجل تستلزم العناية بالمرأة ، شقيقته في الخلقة والتكليف، وشريكته في البيت والحياة ، هما زوجان متلازمان لا تكمل الوحدة البشرية إلا بكمالها..."[21] ،وتجلت مظاهر النهوض بمكانة المرأة لدى الجمعية في قول ابن باديس حول تعليم المراة: " وإذا أردتم إصلاحها الحقيقي فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها، قبل أن ترفعوا حجاب الستر عن وجهها ، فإن حجاب الجهل هو الذي أخرها وأما حجاب الستر فإنه ما ضرها في زمان تقدمها، فقد بلغت بنات بغداد وبنات قرطبة وبنات بجاية مكانا عاليا في العلم وهن متحجبات "[22]. غير أن ابن باديس يرى أن تعليم المرأة ينبغي أن يكون نابعا من ثوابت هذه الأمة، فافتتح أول مدرسة جزائرية وهي "مدرسة التربية والتعليم الإسلامية" دعا المسلمين إلى إرسال أبنائهم وبناتهم قائلا: "... فندعو إخواننا المسلمين إلى المبادرة بأبنائهم وبناتهم إلى المكتب ، فأما البنون فلا يدفع منهم واجب التعليم إلا القادرون ، وأما البنات فيتعلمن كلهن مجانا لتتكون منهن باذن الله المرأة المسلمة المتعلمة..."[23] وسعى في إرسال عشر فتيات لإكمال تعليمهن الثانوي في سوريا، كما دافع عن دخول المرأة إلى المساجد.

خامساً-قراءة في صحف جمعية العلماء المسلمين:

اعتنت جمعية العلماء المسلمين أيما عناية بالمرأة وكان الفضل الأكبر للإمام عبد الحميد بن باديس ، الذي فتح أبواب العلم والتعليم للمرأة الجزائرية ، كما انتهجت جمعية العلماء المسلمين هذا النهج بالعمل على رفع شأن المرأة وإخراجها من الجهل والأمية التي كانت تعانيها ، ونجد هذا واضحا من خلال المواضيع التي تطرقت إليها جرائد وصحف الجمعية حيث :

1/ جريدة السنة النبوية المحمدية : بعد قراءة وتحليل جريدة اسنة النبوية المحمدية تبين أن الجريدة تطرقت لموضوع المرأة من خلال 3 مقالات .

-العدد1 /10أفريل 1933 : مقال بعنوان "السنة عند النساء الجزائريات " لـ الزاهري وهو قصة تروي حال النساء الجزائريات في ذلك الوقت .

-العدد2 /17أفريل 1933 : مقال بعنوان "بيان وإرشاد" لـ مبارك بن محمد المسيلي يتناول فيه كل أنواع الفواحش وخاصة قذف النساء.

-العدد3 /24أفريل 1933 : مقال عنوانه " ملكة الجمال " يتناول أحداث تنصيب ملكة جمال بتركيا من خلال توضيح وجهة نظر المحرر على أنها عادة فاسدة وقبيحة لا تحفظ للمرأة كرامتها ومكانتها ولا تضمن احترام المجتمع لها .

بلغت مجمل أعداد جريدة السنة النبوية المحمدية 13 عددا ، تناولت موضوع المرأة من خلال 3 أعداد بمقالات متنوعة ، نلاحظ أن العدد قليل لكن بالنسبة لتلك الفترة تعتبر ذات أهمية وفائدة وتأثير هام كونه كسرت طابوه تناول مواضيع المرأة وإخراجها لقراء الجريدة رجالا ونساءا .

2/ جريدة الشهاب : كانت مواضيع المرأة قليلة وشحيحة حيث :

-الجزء1 /المجلد جانفي 1934 بعنوان "باب رجال الاسلام ونساؤه " ص 16 من خلال عرض قصة الصحابية عبادة بنت الصامت .

-الجزء2 /المجلد جانفي 1934 تم فيه عرض أحاديث عن صحابيات كحديث "صفية بنت الحارث" ص 64 ،

نلاحظ أن جريدة الشهاب لم تتمكن من تناول مواضيع تخص المرأة بطريقة كبيرة ، بسبب الردع والمضايقات التي كان الاستعمار الفرنسي يماريها عليها ، لذلك ركزت في مضامين الجريدة أكثر على الجانب السياسي لدفع الشباب للنهوض ضد المستعمر وتشجيعهم لحماية بلدهم .

3/ جرية البصائر : تم التطرق إلى مواضيع المرأة بطرق مختلفة حيث :

-العدد8 : بقلم "حمزة ابو كوشة " حرر مقالا بعنوان " قيمة المرأة في المجتمع " ابتدأها بجملة بالغة الأهمية وهي : المرأة كالروح من الجسد، ندد على أن صلاح المرأة من صلاح الأمة ، شرح في المقال المكون من 4أعمدة مكانة المرأة وحقوقها وضرورة تعليمها .

-العدد47 : تم نشر قصيدة بعنوان : في أدب فتاة العصر ، وهي قصيدة توضح أخلاق وأدب الفتيات الواجب التحلي بها .

-العدد48 : أيضا تم نشر قصيدة بعنوان : المرأة كما أرادها أدعياء التجديد ، قصيدة تحاكي أحوال المرأة التي يب أن تكون عليها .

وعليه كانت مواضيع جريدة البصائر حول المرأة قليلة لكنها ذات فائدة ومعنى كبير وأهمية في تحسين أحوال المرأة الجزائرية.

خاتمة:

إن جمعية العلماء المسلمين كان هدفها إصلاحيا وتوعويا بدرجة كبيرة بهدف إخراج المجتمع من الظلمات والجهل إلى النور والعلم، ومن أهم الأمور والمواضيع التي تطرقت إليها الجمعية موضوع المرأة التي كانت تشهد معاناة كبيرة واحتقارا من طرف المجتمع الجزائري انذاك ، لذا كرست جمعية العلماء المسلمين جهودها بتعليم المرأة وإعطائها مكانة هامة وراقية كونها تمثل عنصرا هاما في صلاح المجتمع لأنها الام والأخت والبنت وغيرها ، وكثيرا ماتداولت العرب أن النساء اذا نشأن في أمية رضع الرجال جهالة وخمولا ، وعليه فقد اهتمت الجمعية بالمرأة من خلال الصحف التي كانت تصدرها بطرح وتحرير مقالات تخص المرأة ولو بالشيء القليل وعرض الحال الذي يجب أن تكون عليه ، من خلال تربيتها وتوعيتها وإرشادها لما هو خير لها وصلاح لها وللمجتمع .

الهوامش والمراجع المعتمدة:

[1]عمار بوحورش، محمد محمود أذنيبات: "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون،الجزائر، 2001، ص138.

[2] موريس أنجرس:"منهجية البحث العلمي في البحوث الإنسانية-تدريبات علمية - "ترجمة بوزيد صحراوي،كمال بوشرف، سعيد سبعون:الإشراف والمتابعة مصطفى ماضي، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 ، ص22.

[3]اسعد لهلالي:"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية1954-1962"،ط1،دار الحكمة،الجزائر،2015،ص 46.

[4]حياة عمارة :"أدب الصحافة الإصلاحية الجزائرية من عهد التأسيس إلى عهد التعددية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الأدب،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ،2014/2013، ص65.

[5] خالد النجار: "عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والإصلاحية في الجزائر 1989-1940 "، متوفر على موقع الألوكة.

[6] صادق بلحاج : "الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الاصلاحي والتقليدي 1939/1919 دراسة مقارنة "،مذكرة ماجيستير في تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي ، جامعة وهران 2012/2011 ، ص 32.

[7] سورة الأحزاب: الآية 21.

[8] شفيقة خنيفر: "تحديات الصحافة الدينية الإسلامية في الجزائر أثناء الاحتلال"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 31ديسمبر2017 ، ص409.

[9] اسعد لهلالي : مرجع سبق ذكره ، ص 62.

[10]الشريعة: السنة1 ،العدد1 ،17 جويلية 1933 ،قسنطينة، ص، 1-2 ،من كتاب: الشريعة المحمدية، الأعداد 1-7،1933،دار الغرب الإسلامي.

[11] صادق بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[12]سورة طه: الاية 135.

[13] اسعد لهلالي : مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[14]سورة الأنعام: الاية 104.

[15]كمال لدرع: "منهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ممارسة النصيحة وأثرها في إصلاح الواقع الاجتماعي الجزائري"، ص270.

[16]كوثر هاشم: "الحياة الاجتماعية في الجزائر من خلال مجلة الشهاب الجزائرية 1939/1927" ، جامعة الوادي ،2013 ، ص9.

[17] فراس حمد رزق فرسوني: "الفكر التحرري عند عبد الحميد بن باديس وأثره في استقلال الجزائر"، رسالة مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في العلوم السياسية ،2009، ص59.

[18] مليكة الحاج يوسف : "ملامح العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي" ، مجلة افاق العلمية ، العدد8 ، جوان2013 ، تامنراست الجزائر، ص11.

[19] بلفضيل نصيرة : "الواقع السوسيومهني للمرأة الصحفية بالجزائر"، ص6.

[20]كمال لدرع : مرجع سبق ذكره ، ص 282.

[21]آثار ابن باديس، ج 3، ص 464.

[22]الشّهاب : ج 10 ، م 5 ، قسنطينة ، نوفمبر 1929 ، ص9.

[23]الشّهاب : ج 2 ، م 7 ، قسنطينة ، مارس 1931 ، ص116.

الصيرفة الإسلامية فى الجزائر بين الواقع والمأمول

أ. ميموني بلقاسم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أدرار

أ. عبود ميلود
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أدرار

أ. ضمضمة سعاد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أدرار

ملخص:

تناولت هذه الدراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بعملية التمويل المصرفي الإسلامي، مع الإشارة إلى واقع هذا التمويل في الجزائر وكذا آفاقه خاصة في ظل الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول، ومع أن القوانين الجزائرية (قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب) تتمتع بالطابع الشمولي، بحيث لا تميز بين المصارف سواءا كانت متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهي لا تمنع إنشاء المصارف الإسلامية إلا أنها لا تمنحها الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهمتها بكفاءة عالية، فهي لا تزال تعمل في بيئة ربوية وتخضع لنفس الشروط والقوانين المنظمة للبنوك التقليدية، ولا تستفيد من خدمات البنك المركزي في تعامله التمييزي مع البنوك الأخرى خاصة فيما يتعلق بإعادة التمويل.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الغنم بالغرم، الخراج بالضمان.

Abstract :

This study dealt with various concepts related to Islamic banking financing, with reference to the reality of this funding in Algeria as well as prospects, especially in light of the difficult financial situation experienced by Algeria and the low oil prices, Although Algerian laws , it has a comprehensive character, so that it does not discriminate between banks whether specialized or investment or business banks, it does not prevent the establishment of Islamic banks, but does not give them the legal mechanisms that enable them to perform their task with high efficiency.

Keywords: Islamic Banking, Sheep are fined, The Abscess is guaranteed.

مقدمـــة:

من المسلم به أن البنوك التقليدية تؤدي خدمات كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تعتبر الأعمال المصرفية محور وعصب النشاط الاقتصادي في كل دولة، لكن قيام عمل البنوك على أساس الربا ليس ضرورة بدونه لن تستطيع أن تؤدي دورها في تنشيط الحركة التجارية وتسهيل المعاملات، والذي حرم الربا شرع من الحلال ما يغني عن اللجوء إلى الحرام، فعندما حرم الإسلام الربا أحل البيع والمعاملات المالية القائمة على تحقيق العدل، فكان البديل الإسلامي للنظام الربوي الذي يقوم على أساس الفائدة، نظام

المشاركة في الربح والخسارة، ولم يعد ذلك البديل مسألة نظرية تجول بخواطرنا كحلم يتمناه كل مسلم صح إسلامه، وإنما بظهور المصارف الإسلامية أصبح البديل الإسلامي واقعا ملموسا وتطبيقا عمليا، حيث شهدت الساحة المصرفية في الربع الأخير من القرن الماضي مصارف إسلامية تقدم خدمات تلبي رغبات الزبائن وحاجاتهم في إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد شكل الوازع الديني جوهر الدوافع التي جعلت المسلمين يتطلعون بشكل جدي لإيجاد التطبيق العملي لذلك الإطار النظري على أرض الواقع.

ويعزى التطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية، وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية إلى العديد من التطورات العالمية خاصة الأزمة المالية في سنة 2008، حيث أدت إلى زيادة الأصوات المطالبة بتبني النظام المصرفي الإسلامي نظرا لهشاشة المنظومة المالية التقليدية التي أفلست العديد من مؤسساتها، في وقت أبدت منظومة المالية الإسلامية مقاومة ومناعة مؤسساتها تجاه مثل هاته الهزات، لاعتمادها على الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن المشتقات المالية، وهو ما أعطى دفعا أقوى لنمو المالية الإسلامية ليس فقط في بلدان العالم الإسلامي وإنما في بقية دول العالم الغربي.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

و سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

1- الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية؛

2- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

3- آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

أولا: الإطار المفاهيمي للمصارف الاسلامية:

لقد ظلت المعاملات الربوية لعدة عقود من الزمن وشملت جميع الأنشطة الاقتصادية، واستفحل الأمر وظن الناس أنه لا غنى لهم عن هذا المنهج في معاملاتهم، وأنه يستحيل عليهم العودة إلى التعامل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. وبفضل مجهودات العلماء في إيجاد البدائل الإسلامية للتعامل المالي والمصرفي والاقتصادي ظهرت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية.

1. مفهوم المصارف الإسلامية:

لقد خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وهناك عدة تعاريف للمصارف الإسلامية، حيث ينظر إليها على أنها:

- ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا(1).
- مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط شرعية بهدف تحقيق الربح(2).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المصرف الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تقدم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعبر الوساطة المالية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتختلف المصارف الإسلامية في طبيعتها وأهدافها وغاياتها ومقاصدها عن المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية قاعدتها الأساسية هي التزامها بالضوابط الشرعية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية والتمويلية المقدمة للعملاء، ومن خصائصها نجد(3):

4- يتضمن اسم البنك عقيدته (البنك الإسلامي)، بينما لا يشير اسم البنك التقليدي إلى منهجه، رأسمالي أو اشتراكي مثلا؛

5- يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة، بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الاقتراض بفائدة؛

6- يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي؛

7- تخضع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية (لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية) إضافة للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي، بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي؛

8- تتطلب استثمارات البنك الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة، بينما يمنع على البنوك التقليدية هذا التملك خوفا من تجميد أموالها؛

9- تتطلب بعض الأعمال المصرفية للبنك الإسلامي ممارسة التجارة في السلع، بينما لا يسمح للبنوك التقليدية بهذه الممارسات خوفا من الاحتكار؛

10- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن السداد، ولا يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة عليه، بينما تسارع البنوك التقليدية إلى فرض غرامات ربوية عن المتخلف عن السداد ومن ثم الحجز عن الأموال والرهونات وبيعها بالمزاد العلني بأبخس الأسعار.

2. أسس عمل المصارف الإسلامية:

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين هما:

أ- قاعدة الغنم بالغرم:

ويقصد بها: أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو الأخطار)، ومعنى ذلك أنه يجب على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماما، كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار(4).

ب- قاعدة الخراج بالضمان:

ويقصد بها: أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وهذا إنما يعني أن من اشترى شيئا له غلة ثم اطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا وضامنا له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هنا هو ضمان ملك وليس الضمان المحض(5).

وكمثال عن ذلك؛ فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح ضامنا له باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض دون أن يكون للمصرف الحق في مطالبته بجزء من هذه الأرباح.

تعتبر القاعدتين السابقتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأن المال وحده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتج مالا في شكل عوائد وأرباح إلا إذا كان هناك عمل ومشاركة وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه وضوابطه، فلا يمكن لها أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، لأن ذلك مناف لطبيعة عملها وللأساس الذي قامت عليه.

3. صيغ التمويل المصرفي الإسلامي:

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فهي تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع، ويمكن تقسيم صيغ التمويل المصرفي إلى قسمين، صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، وصيغ التمويل القائمة على البيوع.

3-1 صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

وتتمثل أساسا في المضاربة و المشاركة.

أ- التمويل بالمضاربة:

تقوم المضاربة على المزاوجة بين العمل ورأس المال، حيث يساهم البنك برأس المال ويساهم العميل بالعمل، ففي حالة تحقيق الربح يتم تقسيمه بين البنك والعميل وفق نسب محددة مسبقا، أما في حالة تحقيق الخسارة فإن البنك هو الذي يتحملها لكونه شارك برأس المال، والعميل لن يخسر شيئا ما دام شارك بالخبرة فقط(6).

ب- التمويل بالمشاركة:

وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها(7).

3-2 صيغ التمويل القائمة على البيوع:

وتتمثل في المرابحة، السلم، الاستصناع، وكذا الإجارة.

أ- التمويل بالمرابحة:

وتعني قيام المصرف الإسلامي ببيع سلعة معينة إلى العميل بعد تملكها، وذلك بالثمن الأول للسلعة مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، ويدفع العميل الثمن الإجمالي في أجل محدد أو على أقساط محددة، وتتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، وغالبا ما تكون مؤجلة لتوفير التمويل للعميل(8).

ب- التمويل بالسلم:

وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف المصرف الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم تسليمها لاحقا، وقد شرع أساسا في مجال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة، هذا وتوجد صيغ تمويلية أخرى كالمزارعة والمساقاة والمغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضعيفا بالمقارنة مع الصيغ الأخرى(9).

ج- التمويل بالإستصناع:

يتشابه عقد الاستصناع بعقد المرابحة للآمر بالشراء، لما يتضمنه من وعد بالتصنيع في وقت لاحق، ويقصد به قيام المصرف الإسلامي بصناعة شيء معين بناءا على طلب من عميله، ويتم تطبيقه عادة في بناء السكنات(10)، حيث يقوم المصرف بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.

د- التمويل بالإجارة:

تستخدم المصارف الإسلامية الإجارة كأسلوب من أساليب عمليات التمويل الهامة التي تقدمها لعملائها، فهي تقتني الممتلكات والأصول من أجل وضعها تحت تصرفهم لاستيفاء منافعها بمقابل، ويكون محل هذه العمليات بيع المنفعة لا العين أو الأصل، وبذلك تختلف الإجارة عن البيع في كونها بيعا لمنافع الأصول وليس للأصول ذاتها، كما أن عقد الإجارة مؤقت المدة ومرتبط بالزمن حيث تستحق فيه الأجرة مع استخدام المنفعة، بينما عقد البيع مؤبد ينتقل فيه الثمن وملكية الأصل بمجرد إبرام العقد، وتنقسم إلى إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك(11).

ثانيا: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تجربة الصيرفة الإسلامية منذ عدة سنوات مضت، وذلك من خلال مصرفين هما بنك البركة الإسلامي وكذا بنك السلام.

1- بنك البركة الجزائري:

يتبع بنك البركة الجزائري إلى مجموعة **"دلة البركة القابضة الدولية"** التي تأسست سنة 1982، وهي تعتبر من مجموعات البنوك العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وهي مجموعة سعودية تتخذ من مملكة البحرين مقرا لها، ولها عدد كبير من الفروع على مستوى العالم، حيث يعتبر بنك البركة الجزائري أحد فروعها(12)، وهو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر، أنشأ بتاريخ 1991/05/20، كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض (90-10).

وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وقد بلغ رأسماله آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وامتثالا لأوامر مجلس النقد والقرض القاضية برفع رأسمال البنوك التجارية قبل بداية 2010 إلى 10 مليار دينار جزائري، فإن بنك البركة الجزائري أعلن عن رفع رأسماله من 2.5مليار دينار جزائري إلى 10 مليار دينار جزائري موزع كما يلي(13):

- 56% شركة دلة البركة القابضة الدولية؛
- 44% بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

11- دراسة بعض الأرقام الخاصة بالبنك:

سنركز على إجمالي الأصول، إجمالي حقوق الملكية، النتيجة الصافية، ومجموع الودائع خلال 5 سنوات ابتداءا من سنة 2012.

أ- إجمالي الأصول (مجموع الميزانية):

لقد تطور إجمالي الأصول من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، والجدول رقم (01) يوضح هذا التطور.

الجدول رقم (01): تطور إجمالي الأصول

السنوات	حجم الأصول (مليون دج)	نسبة تطور حجم الأصول %
2012	150 788	/
2013	157 073	4.16
2014	162 772	3.62
2015	174 216	7.03
2016	172 981	-0.70

الشكل رقم (01): تطور إجمالي الأصول

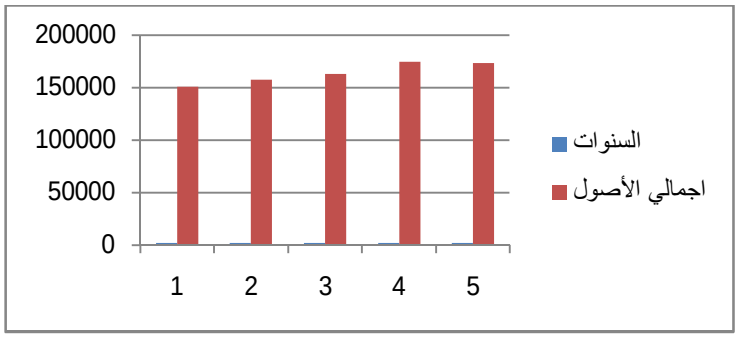

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ بأن حجم الأصول يرتفع من سنة لأخرى خلال الأربع سنوات الأولى للدراسة، ليعرف انخفاضا طفيفا خلال السنة الخامسة والأخيرة لها بمقدار 1235 مليون دينار جزائري أي بنسبة 0.7% .

ب- إجمالي حقوق الملكية:

ويمكن توضيح تطوره من خلال الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): تطور إجمالي حقوق الملكية

السنوات	حقوق الملكية (مليون دج)	نسبة تطور حقوق الملكية %
2012	22 110	/
2013	22 965	3.86
2014	23 810	3.67
2015	24 530	3.02
2016	24 795	1.08

الشكل رقم (02): تطور إجمالي حقوق الملكية

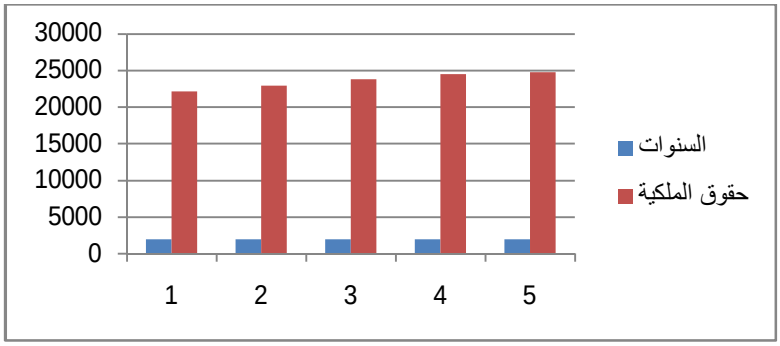

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

تضم حقوق الملكية كل من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات بجميع أنواعها، والأرباح غير الموزعة، ونلاحظ أن هذه حقوق الملكية ترتفع من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة، غير أن نسبة الزيادة كانت خلال السنوات الأولى تقريبا شبه ثابتة (3%) لتنخفض إلى 1% خلال السنة الأخيرة من الدراسة.

ج- النتيجة الصافية:

يبين الجدول رقم (03) أدناه تطور النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (03): تطور النتيجة الصافية

السنوات	النتيجة الصافية (مليون دج)	نسبة تطور النتيجة الصافية %
2012	4 190	/
2013	4 092	-2.33
2014	4 306	5.22
2015	4 548	5.62
2016	4 820	5.98

الشكل رقم (03): تطور النتيجة الصافية

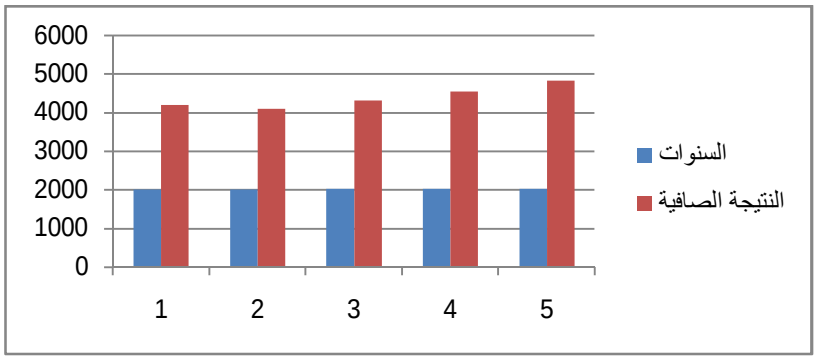

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) بأن النتيجة الصافية للبنك قد

انخفضت خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بمبلغ قدره 98 مليون دينار جزائري أي بنسبة 2.33%، لترتفع بعدها خلال السنوات 2014، 2015، 2016 بنسبة شبه ثابتة قدرها 5%.

د- مجموع الودائع:

ويمكن توضيح تطورها من خلال الجدول رقم (04)

الجدول رقم (04): تطور مجموع الزدائع **الشكل رقم (04): تطور مجموع الودائع**

السنوات	مجموع الودائع (مليون دج)	نسبة مجموع الودائع %
2012	116 515	/
2013	125 435	7.65
2014	131 175	4.57
2015	143 675	9.52
2016	142 230	-1

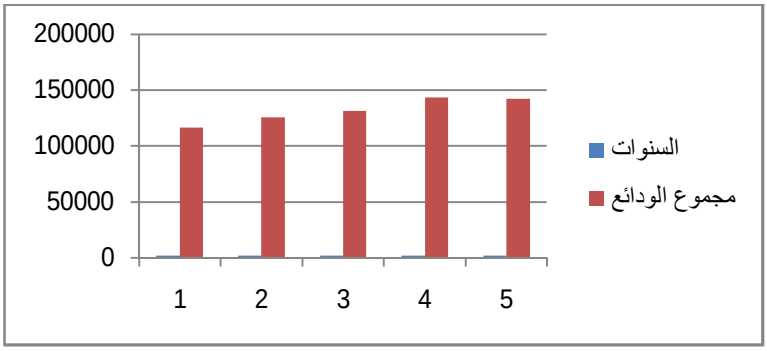

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ بأن مجموع الودائع يرتفع من سنة لأخرى خلال سنوات 2013، 2014، 2015 بنسب متفاوتة، غير أنها عرفت انخفاضا ضئيلا خلال سنة 2016 بنسبة 1% لتصل إلى 142230 مليون دينار جزائري.

2- بنك السلام الجزائري:

يعتبر بنك السلام فرعا إماراتيا خاضعا للقوانين الجزائرية تأسس في جوان 2006، حيث تم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية نهاية شهر سبتمبر 2008، بينما دخل حيز أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008، وكان قد بدأ بنك السلام الجزائر برأسمال قدره 100 مليون دولار، ثم تم رفعه إلى 140 مليون دولار نهاية 2009 استجابة لطلب السلطات النقدية الجزائرية التي ألزمت كل البنوك برفع رؤوس أموالها إلى 140 مليار دولار كحد أدنى.

وقد بدأ مصرف السلام الإسلامي ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، وفيما يتعلق بالمنتجات المصرفية التي شرع المصرف في تقديمها لزبائنه في الجزائر فتتمثل في حسابات التوفير، حسابات الودائع الاستثمارية، تمويل العقارات من أجل الحصول على مسكن جديد من خلال المرابحة، حيث تصل مدة التمويل إلى 20 سنة مع إمكانية تمويل العقار بـ 80% ، كما يمنح أيضا تمويلا لشراء

السيارات عن طريق المرابحة لمدة تمويل تصل إلى خمس سنوات، في حدود 80%، إضافة إلى التمويلات الاستهلاكية لشراء الأثاث والتجهيزات الإلكترونية لمدة سنتين(14).

12- دراسة بعض الأرقام الخاصة بالبنك:

سنتناول هنا أيضا إجمالي الأصول، إجمالي حقوق الملكية، النتيجة الصافية، ومجموع الودائع خلال 5 سنوات ابتداءا من سنة 2012.

أ- إجمالي الأصول (مجموع الميزانية):

لقد تطور إجمالي الأصول من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، والجدول رقم (05) يوضح هذا التطور.

الجدول رقم (05): تطور إجمالي الأصول

السنوات	حجم الأصول (مليون دج)	نسبة تطور حجم الأصول %
2012	32 783	/
2013	39 551	20.64
2014	36 309	-8.19
2015	40 575	11.75
2016	53 104	30.88

الشكل رقم (05): تطور إجمالي الأصول

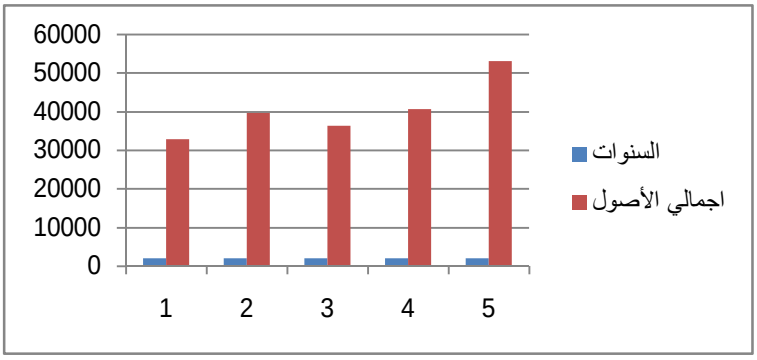

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ بأن حجم الأصول ارتفع سنة 2013 بنسبة 20.64%، ليعرف بعدها انخفاضا خلال سنة 2014 بمقدار 3242 مليون دينار جزائري أي بنسبة 8.19% ، ليعاود بعدها الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 ليصل خلال هذه الأخيرة إلى 53 104 مليون دينار جزائري.

ب- إجمالي حقوق الملكية:

ويمكن توضيح تطوره من خلال الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): تطور إجمالي حقوق الملكية

السنوات	حقوق الملكية (مليون دج)	نسبة تطور حقوق الملكية %

الشكل رقم (06): تطور إجمالي حقوق الملكية

2012	11 350	/
2013	12 617	11.16
2014	13 210	4.70
2015	14 301	8.25
2016	15 381	7.55

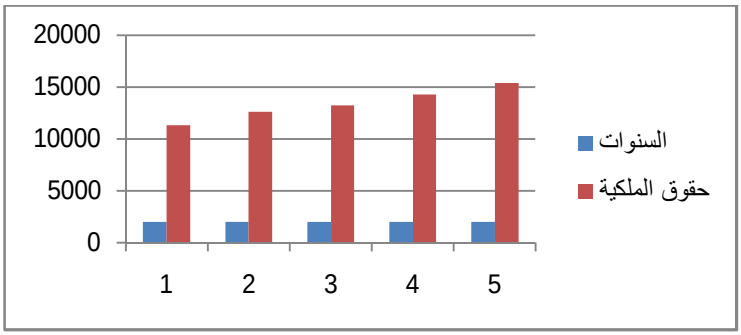

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

تضم حقوق الملكية كل من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات بجميع أنواعها، والأرباح غير الموزعة، ونلاحظ أن هذه حقوق الملكية ترتفع من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة.

ج- النتيجة الصافية:

يبين الجدول رقم (07) تطور النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (07): تطور النتيجة الصافية **الشكل رقم (07): تطور النتيجة الصافية**

السنوات	النتيجة الصافية (مليون دج)	نسبة تطور النتيجة الصافية %
2012	1 120	/
2013	1 267	13.12
2014	1 383	9.15
2015	301	-78.23
2016	1 080	258.80

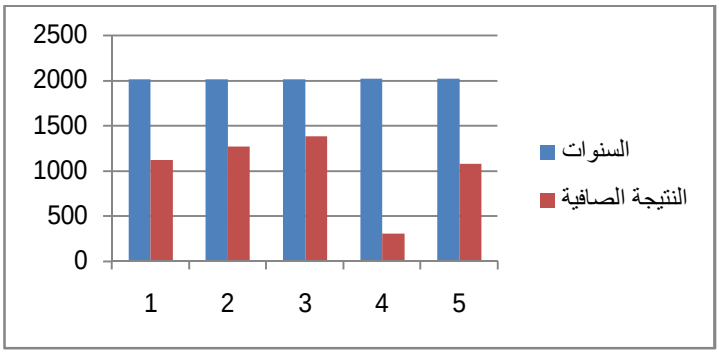

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

نلاحظ بأن النتيجة الصافية للبنك في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث الأولى، غير أنها عرفت انخفاضا معتبرا خلال سنة 2015 قدر بـ 78.23%، ثم بعدها ترتفع خلال سنة 2016 لتصل إلى 1 080 مليار دينار جزائري.

د- مجموع الودائع:

ويمكن توضيح تطورها من خلال الجدول رقم (08).

الجدول رقم (04): تطور مجموع الزدائع **الشكل رقم (04): تطور مجموع الودائع**

السنوات	مجموع الودائع (مليون دج)	نسبة مجموع الودائع %
2012	19 402	/
2013	23 932	23.35
2014	22 450	-6.19
2015	23 517	4.75
2016	34 512	46.75

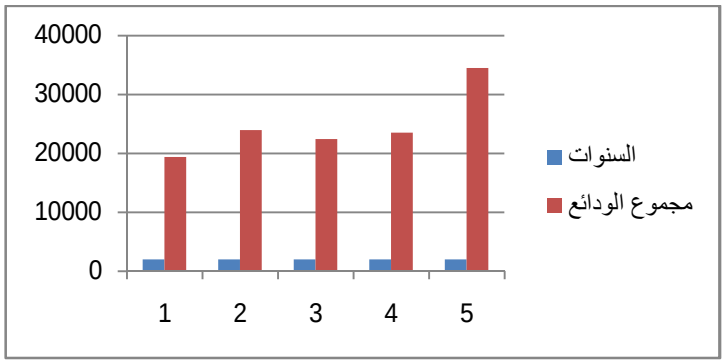

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

لقد ارتفع مجموع الودائع خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بنسبة قدرها 23.35%، لينخفض سنة 2014 إلى 22 450 مليون دينار جزائري أي بنسبة قدرها 6.19%، ثم بعدها يرتفع خلال سنتي 2015، 2016 بنسب قدرها 4.75% و 46.75% على التوالي.

ثالثا: آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن اعتراف الحكومة الجزائرية بأن الأزمة المالية للبلاد خطيرة ومتوترة، وأننا أمام صعوبات حقيقية أدى إلى ضرورة التوجه للمصارف الإسلامية، وهو ما صرح به الوزير الأول للحكومة الجزائرية في سبتمبر 2017 في رده على مداخلات النواب ورؤساء الكتل البرلمانية باللجوء إلى الصيرفة والخدمات المالية الإسلامية في البنوك العمومية، وذلك بفتح نوافذ إسلامية أو فروع على مستوى البنوك التقليدية العمومية.

وتختلف الفروع عن النوافذ الإسلامية، حيث أن الفرع الإسلامي هو كيان مالي مملوك لبنك تقليدي مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله(15).

أما النوافذ الإسلامية فيقصد بها بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكي الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية(16).

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو من جهة تحتاج إلى كل ما يدعم النمو والتنمية، ومن جهة أخرى انخفاض إيرادات الخزينة العمومية بسبب الأسعار المتدنية للمحروقات على المستوى الدولي، كما تساهم المصارف الإسلامية في زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضل اكتناز أمواله على أن يودعها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا، وفي مجال التمويل سيكون للمصارف الإسلامية دورها في توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة المليارات ولم يحقق أهدافه المنوطة به، كما ستوفر هذه المصارف التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه المصارف([17]).

خاتمـــــة:

على الرغم من السبق الجزائري في أول تجربة للمصارف الإسلامية لها سنة 1991، إلا أن السلطات المالية والنقدية في الجزائر ظلت غافلة عنها ولا تعترف بأهميتها، ولا تزال تمانع في إيجاد الإطار القانوني والتشريعي لتطويرها (مصرفيا، تجاريا، وجبائيا)، وهي لا تزال خاضعة لنفس الأطر القانونية للنشاطات المالية التقليدية، بالرغم من التعديلات المتكررة التي طرأت على كل من قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في العقدين الماضيين.

ومع أن الجزائر لا تزال تستنسخ النظام المصرفي الفرنسي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إلا أنها لم تلتفت إلى استنساخ تجربتها في تبني المصارف الإسلامية منذ 2010 على خلفية الأزمة المالية العالمية الأخيرة، بالرغم من تقديسها لطابعها العلماني ورفضها للبعد الديني فيما يتعلق بالسياسة والاقتصاد.

ومن خلال ما سبق فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- تعتبر الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضعيفة مقارنة بالدول المغاربية والعربية؛
- تستحوذ المصارف الإسلامية في الجزائر على 2% من السوق المصرفية الجزائرية؛
- غياب الإطار القانوني المنظم لعمل المصارف الإسلامية؛
- تمتلك المصارف الإسلامية في الجزائر نسبة 20% من القطاع الخاص الجزائري من حيث الودائع والتمويلات.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن الوقوف على مجموعة من التوصيات:

- إيجاد إطار قانوني تنظيمي ضمن قانون النقد والقرض، يسمح بالتحرير التدريجي للخدمات المصرفية لتستجيب لمتطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛
- تكوين هيئة وطنية عليا للفتوى والرقابة الشرعية للمصارف، مكونة من فقهاء وخبراء اقتصاديين؛
- فتح تخصصات علمية أكاديمية في الصيرفة الإسلامية على مستوى الجامعات الجزائرية لمختلف أطوار الدراسات العليا؛
- القيام بندوات علمية وأيام دراسية حول الصيرفة الإسلامية وذلك للترويج لمختلف الخدمات والتمويلات التي تقدمها؛
- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية.

الهوامـش والمراجـع المعتمـدة:

1- علاء الدين زعتري، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2008، ص 38.

2- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2012، ص 42.

3- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص ص 122-123.

4- ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي "التجربة الماليزية نموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 61.

5- جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص15.

6- محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 212.

7- سليمان ناصر، تقييم تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 24.

8- عز الدين خوجة، عمليات التمويل الإسلامي، دار الامتثال للمالية الإسلامية، تونس، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 21-23.

9- سليمان ناصر، المرجع السابق، ص 24.

10- محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص284.

11- عز الدين خوجة، مرجع سبق ذكره، ص201.

12- Banque el Baraka d'Algerie; présentation de la banque, http/www.albaraka-bank.com/fr, 10 Février 2018.

13-Banque el Baraka d'Algérie; Al baraka augmente son capital social, http/www.albaraka-bank.com/fr, 10 Février 2018.

14- فطوم معمر، إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 10، ديسمبر 2014، ص 280.

15- لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية "ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع والآفاق، اليمن، 2010، ص 3.
16- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص 13.
17- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009-2010، ص 305.

العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

د. ميلود وعيل و د. محمد هاني.
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة.

ملخص:

تناولنا في هاته الورقة منحنى فيليبس في الجزائر، والذي يدرس العلاقة بين البطالة والتضخم، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر هي علاقة عكسية على طول فترة الدراسة، وهذا ما تبينه الدراسة القياسية، نشير هنا إلى أن العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في فترات معينة تأخذ الإتجاه الطردي، على إعتبار صدمات العرض المواتية المتأتية من إرتفاع أسعار المحروقات، والتي تنعكس في سياسة تشغيل، ممولة من ريع المحروقات في شكل نفقات تحويلية أكثر منها تشغيل له عائد إقتصادي، من خلال النمو الهائل لليد العاملة في القطاع الإداري لفترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البطالة والتضخم، منحنى فيليبس، الأجر النقدي، الركود التضخمي.

Abstract:

In this paper we examine the Phillips curve in Algeria, which examines the relationship between unemployment and inflation. We have concluded that the relationship between unemployment and inflation in Algeria is inverse over the study period. In Algeria, in certain periods the trend takes into consideration the favorable supply shocks resulting from the rise in fuel prices, which are reflected in the operating policy, financed by the revenues of fuel in the form of transfer expenses rather than operation with economic return, through the massive growth of labor in the administrative sector Drew Study time.

Keywords: unemployment and inflation, Phillips curve, cash wage, inflationary recession.

مقدمة:

تنطلق المدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للبطالة بأنها بطالة إختيارية مصدرها إحتكاكي، وذلك لإفتراضها مبدأ التشغيل الكامل في الإقتصاد، أين تنعدم أي علاقة بين سوق العمل ومستوى الأجور(الأجور متغير تابع لحجم الإنتاجية الحدية للعمل، وأثر النقود على الأسعار وليس على البطالة)، إلا أن النظرية الكينزية التي ركزت على تحليل السياسات الإقتصادية الكلية، إنطلقت من فرضية أن التوازن يحدث دون مستوى التشغيل الكامل، وقد إنطلقت في ظروف الكساد الإقتصادي وإرتفاع البطالة نتيجة أزمة الكساد الكبير 1929، وبالتالي ركزت تحليلها على البطالة والتشغيل، ولكن مع بداية مشروع مارشال لإعادة إعمار أروبا بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت بوادر جديدة تتمثل في تراجع معدلات البطالة وظهور بوادر تضخمية، فسرها الكينزيين الجدد بأن العلاقة بين البطالة والتضخم مَرَدُّها إلى النظرية العامة الخاصة بتحديد الأسعار والناتج، أين تكون الأجور النقدية وعرض العمل يتوقف على الأجور الحقيقية المتوقعة، حيث أن تطبيق أي سياسة إقتصادية توسعية ستؤدي إلى إزاحة مستوى الطلب الكلي يميناً، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى الناتج وإرتفاع حجم التشغيل وبالتالي تراجع البطالة[1]، إضافة إلى إرتفاع الأجور والأسعار(التضخم).

الإشكالية:

تكمن إشكالية البحث في تتبع العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2000 - 2015، وذلك من خلال دراسة قياسية بإستخدام برنامج Eviews7، والذي يعطينا نموذجا يمكننا من خلاله تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم منحنى فيليبس وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير النتائج الإقتصادية المترتبة عن هاته العلاقة ، فلو قلنا بأن العلاقة بين التضخم والبطالة تتوافق مع توازن الأسواق فإن ذلك يعني أنه لا مبرر لمعالجتها من خلال السياسات الإقتصادية للدولة لأنها تعد أمرا مرغوبا فيه، أم أنها نتاج إختلال في الأسواق فينبغي على الدولة إتخاذ كافة الوسائل كي تعيد التوازن للأسواق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :

- الإطار النظري لمنحنى فيليبس والذي يدرس العلاقة بين البطالة والتضخم.
- إبراز الجانب الإيجابي لمنحنى فيليبس كآلية يمكن من خلالها المفاضلة بين التضخم والبطالة حسب مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في الجزائر.

حدود الدراسة:

تغطي فترة الدراسة من 2000 – 2015 مرحلة مفصلية في الإقتصادي الوطني الجزائري، وذلك لأنها تحتوي على مرحلة متباينة من تطور مؤشرات الإقتصاد عن سابقتها، التي تمثلت في برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي للفترة 1990 – 2000، كما أنها فترة كافية للتحقق من العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة في الجزائر، إضافة إلى تقارب في البرامج المطبقة في هذه المرحلة من حيث الأهداف المسطرة التي تهدف في مجملها إلى تحسين المستوى المعيشي والتركيز على دفع قطاع البنى التحتية، والتي أدت إلى إمتصاص البطالة وتوجيهها إلى القطاع الإداري الحكومي كسياسة تشغيل ناتجة عن الطفرة البترولية لفترة الدراسة، من جهة أخرى ضخامة الأغلفة المالية لهاته البرامج وتوجيهها للقطاع غير التبادلي أدت إلى إرتفاع التضخم.

منهج الدراسة:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية :

- ❖ المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد العلاقة بين التضخم والبطالة وتقدير منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015.
- ❖ المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.
- ❖ المنهج القياسي: وقد إستخدمنا برنامج Eviews7.

أولا الإطار النظري للدراسة:

1. منحنى فيليبس في صورته الأولية:

سمي منحنى فيليبس نسبة إلى الاقتصادي فيليبس حيت قام فيليبس بدراسة العلاقة بين معدل البطالة والتضخم ونشرت عام 1958م. وتضمنت العلاقة بين معدل التغيير السنوي في الأجور النقدية ومعدل البطالة السنوي مستعينا بإحصائيات بريطانيا للفترة (1861-1957)

واستخلص فيليبس من الدراسة هذه أن معدل التغيير في الأجور النقدية مرتبط عكسيا غير خطي مع معدل البطالة وقد اظهر هذه العلاقة من خلال منحنى سجلت عليه هذه المعلومات:

الشكل رقم01: منحنى فليبس 1861-1957.

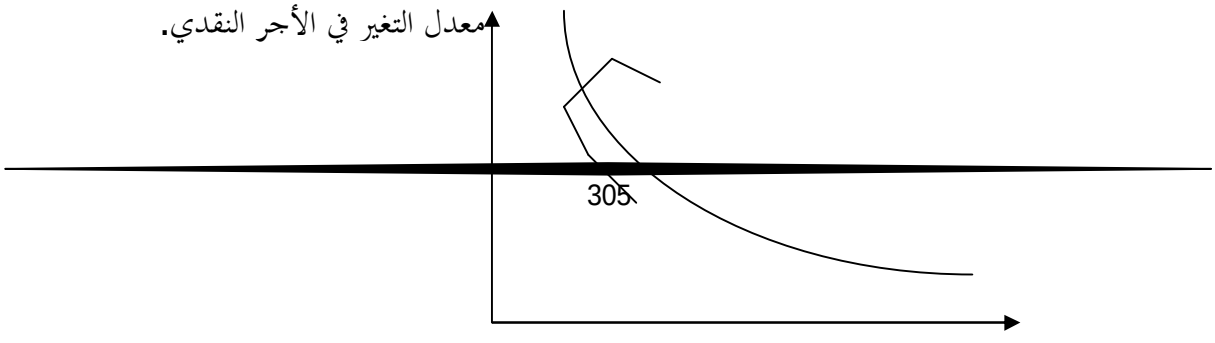

معدل البطالة

المصدر: ضياء مجيد الموسوي:الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2000- ص 236.

ويمكن الانتقال من العلاقة بين معدل التغيير في الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل التغيير في مستوى السعر وحجم البطالة ...وذلك من خلال التغيرات الطويلة الأمد في إنتاجية العمل . فإذا كانت الزيادة في معدل الأجر النقدي مساوية إلى معدل إنتاجية العمل ففي هذه الحالة لا يتغير معدل تكلفة العمل لإنتاج السلع ومن ثم إذا تحددت أسعار السلع بتكاليف إنتاجها. إلى حد ما ففي هذه الحالة لا تتغير الأسعار طالما أن معدل التغيير في الأجور النقدية يساوي معدل التغيير في إنتاجية العمل. ويصبح معدل الزيادة في مستوى السعرP/P بعد طرح معدل الزيادة في الإنتاجية Q/Q' من معدل الزيادة في الأجور النقدية w/w' [2].

بعد بحث فيليبس ساهمت أبحاث كل من ر.ليبسي R.Lipsey، بول ساموبلسون P. Samuelson وسولو R.M-Solowبتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهوما يفسره منحنى فيليبس، حيث أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم. وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

وقد توصل فيليبس في نموذج الأول إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والتي نصوغها على النحو الآتي:

2. العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

تختلف النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة لمستوى العام للأسعار P وللأجر النقدي W، فالنظرية الكلاسيكية قدمت نموذجا قادرا على تحديد جميع متغيرات النموذج ومنها المستوى العام للأسعار P وللأجر النقديW، أما النظرية الكينزية قد إفترضت حدوث التوازن دون مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي أبقى لمستوى العام للأسعار P وللأجر النقدي Wخارج النموذج بحيث أصبح $W=W_0$ كقيمة معطاة من خارج النموذج، وعلى الرغم من تسليم الكينزيين عموماً بإمكانية تغير الأجر النقديW من حين لآخر، إلا أن معالجتهم للعوامل المحددة لهذا المتغير خارج عن النموذج العام[3].

أ. تحليل منحنى فيليبس.

قام الإقتصادي فيليبس* سنة 1958 بدراسة هذه الإشكالية (تحديد الأجر الإسمي وعلاقته بالبطالة) في بريطانيا للفترة 1868-1957، وقد تناولت الدراسة أثر تغيرات الدورة الإقتصادية، وما يتبعه من تقلبات في مستوى الناتج الحقيقي ومستوى

الإستخدام، وقد إعتمدت الدراسة على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم، وتضمنت العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور الإسمية ومعدل البطالة[4].

وقد توصل فيليبس إلى أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة[5].

ب. التحليل الرياضي لمنحنى فيليبس:

تمت صياغة معادلة منحنى فيليبس كما يلي:

هو أجر الفترة السابقة، وليكن معدل إرتفاع الأجور معبراً عنه بالشكل التالي: W_{t0} هو أجر الفترة الحالية، وWt لنجعل

$$W^* = \frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0} \quad \ldots\ldots\ldots \quad 1.$$

ولنجعل U^* معدل البطالة الطبيعي ومنه يمكن كتابة معادلة منحنى فيليبس على النحو التالي:

$$W^* = -e\,(U - U^*)^{**}$$

$$\frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0} = -e\,(U - U^*) \quad \ldots\ldots\ldots \quad 2$$

وبتعويض المعادلة2في1نجد:

$$Wt - Wt\ 0 = Wt\ 0\,[-e\,(U - U^*)] \quad \ldots\ldots\ldots \quad 3$$

$$Wt = Wt\ 0\,[1 - e\,(U - U^*)] \quad \ldots\ldots\ldots \quad 4$$

لدينا من المعادلة الأخيرة (4) أنه لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق يجب على معدل البطالة أن ينخفض تحت معدله الطبيعي$U<U^*$ [6].

ج. منحنى فيليبس بيانا.

تمت صياغة منحنى فيليبس بيانياً كما يلي:

الشكل رقم 02: العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى فيليبس).

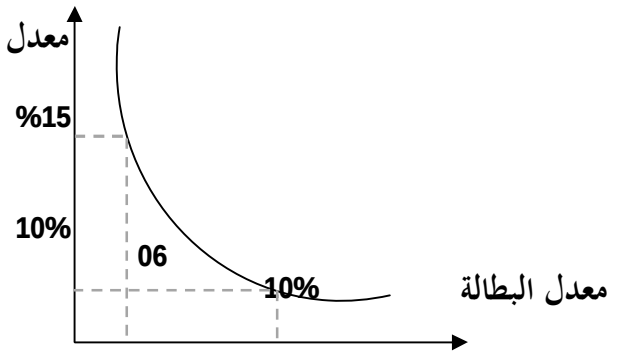

المصدر: حسام داوود وآخرون – مبادئ الإقتصاد الكلي – دار المسيرة - ط03 – عمان 2005 – ص260.

ويتضح من الشكل أعلاه أن النقط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتوظف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل[7].فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم

ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين، وهو ما يعني "وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة"[8].

3. العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة.

في كثير من الحالات ظهرت مشكلة البطالة ومشكلة التضخم معاً وبشكل كبير وملحوظ الأمر الذي خالف منحنى فيليبس، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة، وبالتالي ظهور معدلات عالية للبطالة مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم وهذه الحالة تدعى بالركود التضخمي[9].

وقد برزت ظاهرة الركود التضخمي في مطلع السبعينات لتقوي من تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيليبس، عندما بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تزامنت فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة[10]، وهي يعبر عن تلك الفترات التي تشهد حالات من إرتفاع معدلات الزيادة في الأسعار، وتحدث هذه الحالة عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم التوظيف عنصر العمل.

ويمكن تعريف ظاهرة الركود التضخمي كما يلي:

التعريف الأول: الركود التضخمي هو" الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد"[11].

التعريف الثاني: الركود التضخمي هو" ظاهرة إقتصادية تعبر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات إرتفاع معدلات البطالة المصحوبة بإرتفاع معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار"[12].

ويمكن تفسير العلاقة الطردية "الموجبة" بين البطالة من خلال منحنى الطلب الكلي – العرض الكلي. فيكون لدينا.

الشكل رقم03: العلاقة الموجبة بين البطالة والتضخم.

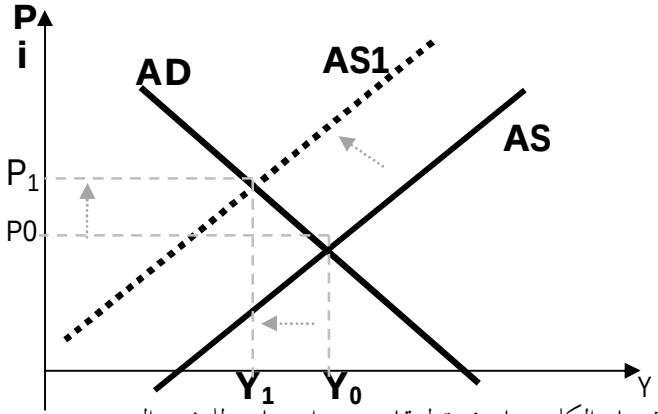

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص271.

يلاحظ من الشكل بأن إرتفاع تكاليف الانتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار مع بقاء منحنى الطلب الكلي ثابتاً، فترتفع الأسعار منP0إلىP1 وينخفض الناتج من Y0 إلى Y1 فترتفع معدلات البطالة مع إرتفاع معدلات الأسعار[13].

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة.

1. العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وحالة منحنى فيليبس .

تعتبر علاقة فيليبس من أشهر العلاقات التجريبية، التي تمثل العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وعليه أصبحت هذه العلاقة الموجودة بين البطالة والتضخم أول ما يصادفنا من التحاليل غير النقدية للظواهر التضخمية.

تظهر معادلة فيليبس حسب معطيات الإقتصاد الجزائري نتائج متوافقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي أجريت سنوات التسعينات، والتي وصلت إلى علاقة تجريبية مفادها أن زيادة تغير البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض التضخم بواقع 0.277وحدة، وتشير الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة بإستخدام بيانات معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى أن هناك إستمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر[14].

إلا أننا نشير أن هناك حد أدنى لمعدل البطالة لا ينخفض دونه مهما إرتفع معدل التضخم معدل التضخم لن يقل عنه[15]، وعموما لدينا المعطيات التالية لمعدلات البطالة ومعدلات التضخم على النحو الآتي:

جدول رقم01: معدلات البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

السنوات	البطالة Tch	التضخم inf
2000	29.80000	3.030303
2001	28.44000	0.236967
2002	26.00000	0.709220
2003	23.70000	0.234742
2004	17.70000	0.252525
2005	15.30000	0.724638
2006	12.30000	0.432900
2007	13.80000	0.272480
2008	11.30000	0.205761
2009	10.00000	0.174520
2010	10.00000	0.255754
2011	9.900000	0.221239
2012	11.00000	0.112486
2013	9.800000	0.306748
2014	9.800000	0.492611
2015	10.80000	0.220751

المصدر: صندوق النقد الدولي – آفاق الإقتصاد العالمي – أفريل 2014.

2. **متغيرات الدراسة: يدرس منحنى فيليبس العلاقة بين البطالة والتضخم، ولذلك فإننا أخذ** هذين المتغيرين في دراستنا على النحو الآتي:

أ. **البطالة:** يعرف البطال بأنه " كل يشخص قادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، إلا أنه لا يجده"، وقد أخذنا البيانات من صندوق النقد الدولي، وهي متقاربة مع بيانات البنك المركزي إلا في إختلاف بسيط في المنازل العشرية، وقد أخذنا بها لأنها تخدم الدراسة، وقد تم أخذه كمتغير تابع مثلما تنص نظرية فيليبس.

ب. **التضخم: يعرف التضخم بأنه** " الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار في إقتصاد معين ولفترة زمنية محددة"، وقد أخذنا البيانات من صندوق النقد الدولي، وهي متقاربة مع بيانات البنك المرزي إلا في إختلاف بسيط في المنازل العشرية، وقد أخذنا بها لأنها تخدم الدراسة، وقد تم أخذه كمتغير مستقل عليه تنص نظرية فيليبس.

تنص نظرية فليبس على ان العلاقة ما بين البطالة والتضخم عكسية، وطبيعة العلاقة بينهما هي مقلوب الدالة (1/X)حسب تمثيل الدالة والتي تأخذ شكل القوس، اي أنها ليست خطية، وتأخذ الشكل التالي $Y = a + b(1/X)$:، بحيث يكون لدينا $Tch = a + b\frac{1}{\inf}$ ، وفي دراستنا وبسبب المشاكل الإحصائية سنفرض أنها خطية، ومنه تكون لدينا الدالة التالية $Tch = a + b\ in$:

3. :بناء النموذج القياسي للدراسة .

بعد تعريف متغيرات الدراسة قمنا بتقدير النموذج، والذي كان على النحو الآتي:

جدول رقم02: جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/07/18 Time: 09:24
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.72218	1.907138	6.670823	0.0000
INF	5.845663	2.276135	2.568241	0.0223

R-squared	0.320252	Mean dependent var	15.60250
Adjusted R-squared	0.271698	S.D. dependent var	7.229963
S.E. of regression	6.170093	Akaike info criterion	6.593774
Sum squared resid	532.9807	Schwarz criterion	6.690347
Log likelihood	-50.75019	Hannan-Quinn criter.	6.598719
F-statistic	6.595860	Durbin-Watson stat	0.647543
Prob(F-statistic)	0.022313		

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات.Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ معنوية النموذج، وكذا المتغيرة المستقلة، إلا أن مؤشر داربن واتسون DW=0.64 اقل من القيمة الدنيا 0.84 في القيمة المجدولة، وعليه نقبل الفرضية البديلةh1 ، ما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرتين، وعليه يتحتم علينا إزالة الإرتباط على النحو الآتي:

لدينا $\hat{h} = 0.68 \Leftarrow \hat{h} = 1 - (0.64/2) \Leftarrow \hat{h} = 1 - (dw/2)$:محصورة بين[1.-1] ، أي أن الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ، لذلك يمكن معالجته بطريقة الفرق العام، النحو الآتي:

$$dTch = Tch_t - 0.68 \times Tch_{(t-1)}$$
$$d\inf 1 = \inf 1_t - 0.68 \times \inf 1_{(t-1)}$$

$$\hat{h} = 1 - DW / 2.$$
$$\hat{h} = 1 - (0.64 / 2)$$

بعد معالجة مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء، أصبح النموذج على النحو الآتي:

الجدول رقم03: جدول تقدير النموذج القياسي بعد معالجة مشكل الارتباط.

Dependent Variable: DTCH
Method: Least Squares
Date: 04/29/18 Time: 22:33
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.781899	0.437885	8.636751	0.0000
DINF	-1.959309	0.829843	-2.361061	0.0345

R-squared	0.300120	Mean dependent var	3.828587
Adjusted R-squared	0.246283	S.D. dependent var	1.951452
S.E. of regression	1.694189	Akaike info criterion	4.015852
Sum squared resid	37.31361	Schwarz criterion	4.110258
Log likelihood	-28.11889	Hannan-Quinn criter.	4.014846
F-statistic	5.574608	Durbin-Watson stat	1.938901
Prob(F-statistic)	0.034507		

المصدر :من إعداد الباحثين بناء على مخرجات.Eviews

من خلال النتائج المحصل عليها نجد قيمة داربن واتسون (DW=1.93) أكبر من (DL=0.84) و(DU=1.086)،أي أنها أكبر من القيمة العظمى، وعليه نقوم بحساب القيمةDU-4 ، والتي تكون بقيمة(4-1.08=2.92)، من خلالها نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تقع بين المجال[2.92 , 1.08] ، وعليه نقبل الفرضية العدم h0، عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء ، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

$$dTch = \underset{(8.63)}{3.78} - \underset{(-2.36)}{1.59}\text{dinf}$$

$\overline{R^2}$**= 0 ,24 Prob F=0.034 n=16 DW= 1.93**

4. **تحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج .**

أ. **التحليل الإحصائي للنموذج.**

من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد :(R^2)** إن قيمة 0,24 =وهذا يعني أن 24% من التغيرات الحاصلة في التضخم في الجزائر سببها إرتفاع معدل البطالة، في حين تعود 76% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لايتأثر بعدد المتغيرات المستقلة) نعود لهذا المؤشر في التفسير الاقتصادي للنموذج.(
- **المعنوية الكلية للنموذج) اختبار فيشر Prob (F-statistic)=0,034 :(**وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمات متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- بالنسبة للحد الثابت Prob (c)=0,00 :وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للمعلمة Tch: Prob (Tch)=0,034 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة Tch معنوية إحصائيا.

الجدول رقم 04: العلاقة بين البطالة والتضخم.

Dependent Variable: DINF
Method: Least Squares
Date: 05/07/18 Time: 09:42
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.562620	0.276865	2.032113	0.0631
DTCH	-0.153176	0.064876	-2.361061	0.0345

R-squared	0.300120	Mean dependent var	-0.023828
Adjusted R-squared	0.246283	S.D. dependent var	0.545635
S.E. of regression	0.473703	Akaike info criterion	1.467094
Sum squared resid	2.917131	Schwarz criterion	1.561501
Log likelihood	-9.003205	Hannan-Quinn criter.	1.466088
F-statistic	5.574608	Durbin-Watson stat	2.550818
Prob(F-statistic)	0.034507		

المصدر :من إعداد الباحثين بناء على مخرجات.Eviews .

من خلال الجدول المقدم في نموذج الدراسة تظهر معادلة النموذج، والتي تربط بين البطالة والتضخم في الجزائر على النحو الآتي :

$$Inf = 0.56 - 0.15Tch.$$
(2.03) (-2.36)

$\overline{R^2}$ = 0 ,24 Prob F=0.034 n=16 DW= 2.55

تظهر معادلة فيليبس حسب معطيات الإقتصاد الجزائري نتائج متوافقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي أجريت سنوات التسعينات، والتي وصلت إلى علاقة تجريبية مفادها أن زيادة تغير البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض التضخم بواقع 0.277 وحدة، وتشير الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة بإستخدام بيانات معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى أن هناك إستمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر.

ب. التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال معادلة النموذج نلاحظ العلاقة العكسية ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وهذا ما يتوافق ما دراسة فيليبس، والتي تقضي بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، ومن هنا فإننا حسب النموذج القياسي نتوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر هي علاقة عكسية على طول فترة الدراسة، إلا أن التمثيل البياني يبرز تذبذبا في هاته العلاقة، وعليه قمنا بتقسيم الدراسة إلى فترتين كما سبق وذكرنا، من جهة أخرى نشير إلى أن معامل التحديد يدل على أن 24% من التغيرات الحاصلة في التضخم في الجزائر سببها إرتفاع معدل البطالة، في حين تعود 76% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى أن التضخم في الجزائر له العديد من الأسباب منها تضخم الكتلة النقدية، والعجز الموازني المستمر والتضخم المستورد ناهيك التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، وبذلك نزيل الالتباس في تفسير معامل التحديد.

خاتمة:

لم تعد مشكلتا البطالة والتضخم مشكلة إقتصادية فحسب، بل هي كابوس يهدد جميع الإقتصاديات وخاصة النامية منها، بحيث تتمثل خطورتهما بالإضافة إلى زيادة عدد البطالين إلى هدر الطاقات الاقتصادية المتاحة، وتراجع في قيمة الثروة من خلال إنخفاض قيمتها نتيجة إنخفاض قيمة النقود، وما تخلفه هاتين المشكلتين (البطالة والتضخم) من آثار إقتصادية أهمها تراجع الناتج المحلي الإجمالي وعجز القطاع الإنتاجي وتآكل أرباحه، إضافة إلى آثار إجتماعية من شعور بالحرمان وإنتشار الفساد الإداري والآفات الاجتماعية،بالإضافة إلى تضرر الطبقة ذات الدخل المحدود والضعيف في المجتمع من جراء الإرتفاع المتواصل للأسعار، كما أن البطالة والتضخم تعبران بشكل عام عن القصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمع، وتتعدى النتائج السلبية للظاهرتين في مختلف الاقتصاديات باختلاف درجات تقدمها وتخلفها الحدود الإقليمية لاقتصاد بعينه نتيجة ترابط الإقتصادات بعضها ببعض بفعل العولمة المالية.

قائمة الإحالات المراجع:

[1] إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات – مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الاقتصاد الكلي – ط01 – دار وائل للنشر والتوزيع - الأردن 1999 – ص139.

[2] ضياء مجيد الموسوي:الاقتصاد النقدي - مؤسسة شباب الجامعة للنشر– الإسكندرية 2000 - ص235.

[3] أسامة بشير الدباغ – البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية – الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن 2007 – ط01.ص.ص195.196.197.

* الدراسة لفيليبس وقد طورها كل من ر.ليبسي R.Lipsey، بول ساموبلسون P. Samuelson وسولو-R.M Solow

[4] ضياء مجيد الموسوي - الإقتصاد النقدي " قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية" – الجزائر د ت – مطبعة النخلة - دار الفكر .دت – ص235.

[5] ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – ج01 – ديوان المطبوعات الجامعية 2011– ص185.

** e معامل يقيس درجة حساسية البطالة لتغير الأجور.

[6] تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009. – ص.ص 284.285.

[7] محمد فوزي أبو السعود – مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات – الدار الجامعية – الإسكندرية 2004 - ص 302.

[8] دانيال أرنلد-تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم- ترجمة الأمير شمس الدين - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – ط1 - بيروت 1992 - ص 225.

[9] حسن أبو الزيت وهيثم الزعبي – أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن 2000 – ص150.

[10] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي – مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – دار وائل للطباعة والنشر – ط03 – الأردن 1999 – ص274.

[11] إبراهيم لطفي عوض – ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري دراسة تحليلية – كلية الإقتصاد بجامعة الزقازيق – ماي 2002 – متاحة على الخط WWW.MPRA.UB.UNI-MUEENCHEN.de محملة بتاريخ 15 ديسمبر 2012. ص26.

[12] إبراهيم لطفي عوض – مرجع سبق ذكره – ص26.

[13] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص.ص 271-272.

[14] سعيد هتهات – دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ورقلة 2006 – ص.ص 306 – 307.

[15] لعراف فايزة وسعودي نجوى – دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 – مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة – جامعة المسيلة. – ص01.

اتجاهات العمال نحو المسؤولية الاجتماعية في الإدارة الجامعية

- دراسة ميدانية على عينة من العاملين في الإدارة بجامعة بسكرة-

أ/ أمال كزيز
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أ/ كزيز نسرين
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة زيان عاشور الجلفة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المسئولية الاجتماعية كونها واحدةً من دعائم الحياة المجتمعية الضرورية، فهي سبيل تقدم الفرد و المجتمع وتقاس بمدى تحمله المسئولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين داخل المؤسسات و المنظمات الاجتماعية ولذلك لا بد من العمل على بث الوعي بأهميتها ووضع البرامج الكفيلة بترسيخها لدى الأفراد والمؤسسات فالمسؤولية الاجتماعية تعنى أيضا بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الموظفين والمحافظة على استقرارها من خلال ضبط عملية التواصل الاجتماعي على أسس ومعايير أخلاقية سليمة تضمن السير الحسن للمؤسسة الاجتماعية التي على الارتقاء بهذه المنظومة .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، السلطة، الوعي الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية.

Abstract

This study aims to identify social responsibility as one of the pillars of the necessary social life it is the way of the invidual and the society. It is measured by the extend to which he is responsible for himself and others. The reform it is necessary to raise awareness of this importance and to establish programs to strengthen it in individuals and institution social responsibility is also concerned with the organization of social relation between employees and the maintenance of their stability through the process of social communication on the basis of the ethical standards and sound to ensure the good conduct of the social institution.

Keywords/ social responsibility –power –organized social- Awareness- social communication.

مقدمة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد محركات التنمية الاجتماعية والتي تسهم في تشكل الوعي الاجتماعي للعمال أو أصحاب المؤسسات بمختلف مجالاتها، لهذا يحتاج الفرد إلى قدر عال من التعرف على المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها في الحياة العملية.

ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب هام في المسؤولية الاجتماعية المتعلق بالمنظمات الاجتماعية (مؤسسات اجتماعية أو تربوية أو اقتصادية) و التي تتحد من خلال مجال التفاعل الاجتماعي و التواصل بين أفراد الجماعة في ظل مجموعة من المعايير و القيم التي تحكم أفعال هؤلاء الأفراد سواء كانوا عاملين داخل المؤسسة أو مسيرين لها أو أصحاب سلطة فيها.

وعليه من خلال ما سبق التطرق إليه تسعى هذه الدراسة إلى طرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية من جانبين رئيسيين هما :

أولا ربط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالسلطة أو الحتمية الوظيفية داخل المجال المهني أو مجال العمل من جهة ،ومن جهة أخرى ربط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بوعي الفرد العامل أو الممارس للمهنة بالقيم التي تؤسس لهذه المنظمة الاجتماعية حيث نلاحظ اختلاف في طرح المفهوم لذا تكمن أهمية الدراسة في التعرف على المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين بقطاع الإدارة في المؤسسات الجامعية كأحد المنظمات الاجتماعية التعليمية.

إذن تتحدد مشكلة الدراسة في فهم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية خاصة في الإدارة الجامعية و فيما إذا كان الفرد العامل على قدر واعي بأخلاقيات المنظمة و قيمها أم تجسيد للسلطة والحتمية الاجتماعية من طرف المسؤوليين الأعلى مرتبة وفي هذا الإطار تعالج هذه الدراسة الإشكالية الأساسية التي مفادها:

- هل المسؤولية الاجتماعية نتيجة لوعي الأفراد بقيم المؤسسة للمنظمة أم حتمية للسلطة داخل المنظمة؟

و تنقسم الدراسة إلى محورين أساسين هما :

- المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.
- المحور الثاني : الدراسة الميدانية و نتائج الدراسة.

أولا: المسؤولية الاجتماعية:

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية:

المسئولية الاجتماعية تعني التزام الفرد بالقواعد الاجتماعية وتوقعات الدور وتوجد هذه القواعد بمقتضى الأدوار الاجتماعية التي تحدد القواعد للاشتراك في الجماعة وهي تنشأ بناء على إدراك ويقظة الفرد ووعي ضميره وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي ويمثل إحساس الفرد بمسئوليته في الرعاية الاجتماعية ركنا أصيلا في مفهوم المسئولية الاجتماعية [1].

و عليه يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي تجسيد لأفعال الفرد الواعية التي يهدف من خلالها لتحقيق غايات جماعية بعيدة عن المصالح الشخصية لتحقيق الرقي و النمو و هذا يتجسد فقط من خلال العديد من مؤشرات المسؤولية والتي غالبا ما تتمحور حول التعاون و التضامن .

إذن المسؤولية الاجتماعية هي الإستجابة الواعية لمجوع من التفاعلات الهادفة في مجال معين في الحياة الاجتماعية واليومية وغيرها من مجالات تفاعل اجتماعي متعددة .

ومن مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

- القابلية للمساءلة .
- الشفافية.
- السلوك الأخلاقي .
- احترام مصالح الأطراف المعنية .
- احترام سيادة القانون.

- احترام المعايير الدولية للسلوك

-احترام حقوق الإنسان

2- مظاهر المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال:

يعتبر المورد البشري من أهم أصحاب المصلحة في المنظمات لذلك فمن المهم أن يتم الحفاظ على كل المسؤوليات الاجتماعية تجاهه وتطويرها وتطبيقها بما يحقق علاقة قوية بين المنظمة والعاملين فيها.

- من أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية ما يلي:

- توفر المنظمة الخدمات للعاملين كالنقل والإطعام والإسكان والخدمات الصحية.
- العمل على اعتماد سياسة معينة في إدارة المنظمة لمشاركة العاملين في أرباح المنظمة.
- منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة العاملين.
- من مسؤولية المنظمة الصناعية الاهتمام بتعويضات العاملين مقابل إصابات للعمل أو الأمراض المهنية.
- تعمل المنظمة على تكريم وتحفيز الأفراد العاملين المتفوقين والمبدعين في العمل.
- إعداد وتنفيذ برامج توعية للأفراد العاملين تتضمن المعايير المهمة المعتمدة على المستوى الاجتماعي والبيئي والأمان في العمل.
- اعتماد برامج أو سياسة معينة لإيجاد فرص لانجاز أعمال صغيرة للأفراد العاملين.
- الحفاظ على الأفراد العاملين ومنع تسربهم لتقليل البطالة والحد من مشكلات الغيابات ودوران العمل وحوادث العمل .
- إعداد سياسة تمنع الأفراد العاملين من تسريبهم للمعلومات المهمة أو السرية الخاصة بأعمال المنظمة خاصة الأفراد العاملين في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبث روح التعاون والدافع والحافز بينهم.
- اعتماد سياسة إدارية تسمح للأفراد العاملين من المشاركة في عمليات صنع القرار.
- إتاحة فرصة لتشغيل الشباب خاصة أولئك المتخرجين من المدارس المحلية والعمل على رفع قدراتهم ومساهمتهم في المجتمع.[2] .

يتضح من خلال النقاط السابقة الذكر أن هذه المظاهر المعبرة عن المسؤولية الاجتماعية هي تعريف شامل لأهميتها في الحياة الاجتماعية للفرد من جهة و من جهة أخرى لها دور بارز في تحقيق أهداف المؤسسات الاجتماعية و ضمان السير الحسن لها ولعمالها .

يشكل هذا إذن ما يعرف بالأخلاق المهنية و التي بدورها جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية.

3-أسباب الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية:

تعود أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلي بعدين هما: [3].

أ- البعد الكلي: يمثل المتغيرات الكلية ونذكر منها ما يلي:

- الكوارث والفضائح الأخلاقية:

أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة الاحتباس الحراري، كارثة معمل كارياید في بوبال بالهند الذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، إضافة إلي فضائح الرشوة للشركات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية.

- الضغوط الشعبية والحكومية والدولية:

وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الإنسان.

- التطور التكنولوجي:

لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل و توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

ب- البعد الجزئي:

بمعني المتغيرات الخاصة بالمؤسسة في حد ذاتها ونذكر منها ما يلي:

- تغير هدف المؤسسة:

إن هدف الربح لم يعد كافيا حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية.

- تغير دور الإدارة:

لم تعد الإدارة (إدارة المؤسسة) مسئولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسئولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل العملاء والرأي العام والنقابات والممولين.

4- مصادر القيم الأخلاقية في المنظمة:

إن معايير التصرف الأخلاقي هي مجسدة ضمن المستخدمين و كذلك ضمن المنظمة نفسها. و مضاف إلى ذلك أصحاب المصالح الخارجيين يمكن أن يؤثروا في المعايير لما هو أخلاقي، وبذلك توجد مجموعة قوى تشكل الأخلاقيات الإدارية ويحدد Daft مجموعة من العناصر التي تعمل على تشكيل الأخلاقيات الإدارية، وتتمثل في:[4].

– الأخلاق الشخصية:

كل شخص يجلب مجموعة من المعتقدات الشخصية و القيم إلى العمل فالقيم الشخصية و الاستنتاجات الأخلاقية تحول هذه القيم إلى سلوك في المناطق المهمة في صنع القرار في المنظمة فالخلفية العائلية والقيم الروحية للمدراء توفر المبادئ التي من خلالها يقوم بتنفيذ العمل.

– ثقافة المنظمة:

من النادر ما يمكن أن تسهم ممارسات الأعمال الأخلاقية أو غير الأخلاقية بشكل كامل في الأخلاق الشخصية للفرد الواحد بسبب أن ممارسات الأعمال تعكس القيم، الاتجاهات و نماذج السلوك لثقافة المنظمة وللترويج عن السلوك الأخلاقي في أماكن

العمل و على المنظمة أن تجعل من الأخلاق جزء مكمل لثقافة المنظمةو تبدأ ثقافة المنظمة بصورة عامة بمؤسس أو قائد يوضح وينجز أفكار وقيم معينة، حيث أن القائد أو مدير القمة يكون مسئول عن خلق ودعم الثقافة التي تؤكد على أهمية السلوك الأخلاقي و المسؤولية الاجتماعية في المنظمة.

– نظم المنظمة:

و هي النظم الرسمية للمنظمة و تتضمن البنية الأساسية للمنظمة مثل:

هل أن القيم الأخلاقية مندمجة في السياسات و القوانين؟ هل قانون الأخلاق الضمنية متاح و موجه للعاملين؟.

– أصحاب المصالح الخارجيين:

إن الأخلاقيات الإدارية تتأثر كذلك بعدد من أصحاب المصالح الخارجيين و هم مجموعات خارج المنظمة تؤثر في أدائها وعند صنع القرار الأخلاقي تدرك المنظمة بأنها جزء من مجتمع كبير وتأخذ بعين الاعتبار أثر قراراتها وأعمالها على كل أصحاب المصالح وأن أصحاب المصالح الأكثر أهمية هم الوكالات الحكومية الزبائن مجاميع المصالح الخاصة الذين يكون لديهم اهتمام بالبيئة الطبيعية وقوى السوق العالمية.

5-مصادر القيم الأخلاقية في المنظمة:

إن معايير التصرف الأخلاقي هي مجسدة ضمن المستخدمين و كذلك ضمن المنظمة نفسها و مضاف إلى ذلك أصحاب المصالح الخارجيين يمكن أن يؤثروا في المعايير لما هو أخلاقي.

و بذلك توجد مجموعة قوى تشكل الأخلاقيات الإدارية و يحدد Daft مجموعة من العناصر التي تعمل على تشكيل الأخلاقيات الإدارية و تتمثل في:

– الأخلاق الشخصية:

كل شخص يجلب مجموعة من المعتقدات الشخصية والقيم إلى العمل فالقيم الشخصية والاستنتاجات الأخلاقية تحول هذه القيم إلى سلوك في المناطق المهمة في صنع القرار في المنظمة، فالخلفية العائلية و القيم الروحية للمدراء توفر المبادئ التي من خلالها يقوم بتنفيذ العمل.[5]

– ثقافة المنظمة:

من النادر ما يمكن أن تسهم ممارسات الأعمال الأخلاقية أو غير الأخلاقية بشكل كامل في الأخلاق الشخصية للفرد الواحد بسبب أن ممارسات الأعمال تعكس القيم، الاتجاهات و نماذج السلوك لثقافة المنظمة.

و للترويج عن السلوك الأخلاقي في أماكن العمل، على المنظمة أن تجعل من الأخلاق جزء مكمل لثقافة المنظمة و تبدأ ثقافة المنظمة بصورة عامة بمؤسس أو قائد يوضح وينجز أفكار و قيم معينة حيث أن القائد أو مدير القمة يكون مسئول عن خلق ودعم الثقافة التي تؤكد على أهمية السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في المنظمة. [6]

– نظم المنظمة:

و هي النظم الرسمية للمنظمة و تتضمن البنية الأساسية للمنظمة مثل:

هل أن القيم الأخلاقية مندمجة في السياسات والقوانين؟ هل قانون الأخلاق الضمنية متاح وموجه للعاملين؟.

– نظم المنظمة: و هي النظم الرسمية للمنظمة. و تتضمن البنية الأساسية للمنظمة مثل: هل أن القيم الأخلاقية مندمجة في السياسات و القوانين، هل قانون الأخلاق الضمنية متاح و موجه للعاملين.

– أصحاب المصالح الخارجيين: إن الأخلاقيات الإدارية تتأثر كذلك بعدد من أصحاب المصالح الخارجيين و هم مجموعات خارج المنظمة تؤثر في أدائها. و عند صنع القرار الأخلاقي تدرك المنظمة بأنها جزء من مجتمع كبير و تأخذ بعين الاعتبار أثر قراراتها و أعمالها على كل أصحاب المصالح. وأن أصحاب المصالح الأكثر أهمية هم الوكالات الحكومية، الزبائن مجاميع المصالح الخاصة الذين يكون لديهم اهتمام بالبيئة الطبيعية و قوى السوق العالمية.

ثانيا: الوعي و التواصل الاجتماعي

يعرفه كل من " جيلت و ماكميلان" هو حالة من الاستعداد تتكون من العديد من الأفعال المشتركة والتي من خلالها نعي هذا الموضوع أو ذاك في البيئة أو النفس[7].

ويعرف أيضا بأنه:

"اتجاه عقلي منعكس يعين الإنسان على أن يكون واعيا لنفسه و بيئته بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد ويتضمن هذا الاتجاه وعي الإنسان بوظائفه الجسمية والعقلية.

أهمية الوعي الاجتماعي:

يعتبر الوعي من الاجتماعي من الموضوعات السوسيولوجية ذات الأهمية القصوى في حياة الأفراد و المجتمعات على السواء فالوعي هو نتيجة للتفاعل بين أنفسنا وعالمنا والمحيط الاجتماعي المادي وهو يلعب دورا هاما في التطور الاجتماعي سواء كان هذا الدور إيجابا أو سلبا فالأفكار التي توجد لدى الناس قد تساعد على تطور المجتمع أو قد تكون عائقا أمام هذا التطور.[8]

يركز هذا التعريف على أن السلطة هي البنية الأساسية لعلم الاجتماع من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي كمعيار نجاح السلطة الاجتماعية.

ثالثا: السلطة

أنها شيء يكتسب ولا يزال، وهي العلاقة التبادلية مع الذات التي يمكن تعريفها كوعي فردي يكرس في قيم محددة من السلوك تصنف الأشياء و الأفراد والممارسات[9].

1- أهمية السلطة

للسلطة أهمية بالغة في المجتمع وبين الأفراد و في كل مؤسسات المجتمع و حقوله ومن بين أهمية السلطة نذكر بعض النقاط الرئيسية:

- العمل على إنشاء علاقات اجتماعية مبنية على أسس سليمة.
- ممارسة السلطة لا يعني بالضرورة التسلط و الجبروت بل تعمل على ضبط العلاقات الاجتماعي والمجال الاجتماعي ككل و المحافظة على المجال الثقافي.
- تنمية الجانب القيادي لدى الفرد.
- تحدد السلطة وتضبط وتقيم أفعال ومواقف الأفراد تماشيا مع معيار سلوك يكون في العموم معيار مطلق بسلطة عليا.
- خلق صراعات مع الفرد بالبحث عن ثغرات في سلوكاته أو قيمة وتصحيحها.
- يرسخ القيم الإجرائية مثل :احترام السلطة - احترام العمل –احترام النظام- احترام العادات.
- يجعل الفرد مسئول على جزء من النظام االاجتماعي.[10]

رابعا: الجانب الميداني للدراسة /مجالات الدراسة/ الأدوات/نتائج/ توصيات الدراسة.

يركز هذا الجانب التطبيقي و يهتم بصورة كبيرة على المعالجة الميدانية لموضوع الدراسة أو موضوع البحث وهذا من خلال تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالموضوع من أجل التوصل إلى نتائج أقرب إلى الواقع المعاش وهذا من خلال استخدام الأساليب الميدانية المناسبة لطبيعة الموضوع.

1- مجالات الدراسة

من اجل الإحاطة بموضوع الدراسة تم جمع المعلومات النظرية بعد تحديد موضوع البحث و تم انجاز الدراسة كاملة في شهر نوفمبر 2017،كما تم إجراء الدراسة بولاية بسكرة على مجموعة من العاملين بالمؤسسة الجامعية لتحقيق الهدف من الدراسة وتماشيا مع المجال المكاني للدراسة يتمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة في العاملين، أما عينة الدراسة فتمثلت في 20 مفردة من العمال.

و قبل هذا تم إجراء دراسة استطلاعية مكنت الباحث من حصر موضوع البحث وتحديد متغيرات الدراسة بشكل سليم مع جمع مؤشرات واقعية حول المسؤولية الاجتماعية من خلال أداة الملاحظة والمقابلة .

2-المنهج الوصفي

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يتيح للباحث وصف ما هو كائن وتغييره مع الاهتمام بتحديد العلاقات التي يكشف عنها البحث، و يعتبر المنهج الوصفي من ابرز المناهج المستخدمة في البحوث العلمية ويعرف على انه احد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة معينة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات.[11]

وبما أن المنهج الوصفي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة حول الظاهرة المدروسة فهو منهج يوافق موضوع بحثنا الحالي.

3- أداة جمع المعلومات (المقابلة)

هي استبيان شفوي يتم فيه التبادل اللفظي بين الباحث والمبحوث القائم بالمقابلة وبين فرد أو عدة أفراد للحصول على معلومات ترتبط بآراء أو اتجاهات أو مشاعر أو دوافع أو سلوك،وتستخدم المقابلة مع معظم أنواع البحوث التربوية إلا أنها تختلف في أهميتها حسب المنهج المتبع في الدراسة، فعلى سبيل المثال تعتبر من أنسب الأدوات استخداما في المنهج الوصفي.

قراءة للبيانات الشخصية

شملت البيانات الشخصية لعينة الدراسة الجنس والخبرة المهنية والسن حيث نلاحظ أن مفردات عينة الدراسة تمثل نسبة 55% من جنس الاناث ونسبة 35% من جنس الذكور، أما الخبرة المهنية فتراوحت بنسبة 25 ل%من لهم من (1-3) سنوات خبرة، 25% (3-5) خبرة في العمل ونسبة 50 %لمن فوق 5 سنوات خبرة، بالنسبة للسن نجد من (25-30) بنسبة 35% (31-35) بنسبة 25%(36-فما فوق) %بنسبة 40في العمل وعليه من خلال هذه البيانات يمكن ربط المسؤولية الاجتماعية بعامل السن والجنس والخبرة .

حيث تساعد هذه البيانات والمعطيات على تحديد عينة الدراسة والإحاطة بها من الجوانب العلمية والمهنية التي تساعد على فهم وإعطاء مفهوم للمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمدى تشكيل الوعي الاجتماعي بها داخل المؤسسات الاجتماعية وكيفية الاستفادة منها على المدى القريب أو البعيد.

1 - جدول يوضح بعض مؤشرات الوعي بالمسؤولية الاجتماعية

العبارات البدائل	لا		نعم		المجموع
	ت	%	ت	%	
التزام وقت العمل	16	80	4	30	20
الانصراف مبكرا عن وقت العمل	11	55	9	35	20
التعاون مع الموظفين	15	75	5	25	20
التحاور أثناء وجود مشكلات اجتماعية بالمؤسسة	12	60	8	40	20
احترام قوانين المؤسسة	15	75	5	25	20
استدراك الأخطاء داخل المؤسسة	11	55	9	35	20
الاستفادة من أصحاب الخبرة في العمل	11	55	9	35	20

يبن الجدول التالي بعض عبارات مقابلة التي أجريت مع العمال و هي مؤشرات ملمة بالدراسة حيث نلاحظ من الجدول أعلاه و حول الالتزام بوقت العمل أن إجابة المبحوثين و بنسبة 80 بالمئة تمركزت حول الإجابة 'بلا' و هذا يدل على عدم احترام العامل للوقت المخصص للعمل، وهذا ما أكدته العبارة الموالية حول الانصراف مبكرا من العمل حيث سجلت نسبة 35 بالمئة حول الإجابة 'لا' وهذا دليل على أن العامل لا يحترم قوانين المؤسسة بصورة جيدة.

إن المسؤولية الاجتماعية تنعكس في أفعال و تفاعلات العمال و التي بدورها تكون علاقات اجتماعية مبنية على التعاون، و الاحترام المتبادل بين العمال وأرباب العمل أو المرؤوسين إلا أن هذا مغيب جزئيا.

ومنه لا تعمل المسؤولية الاجتماعية على زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف العمال مع عدم خلق شعور عالي بالانتماء للمؤسسة و هذا من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة.

كما أشرات هذه الإجابات إلى أن غياب مفهوم المسؤولية الاجتماعي في مثل هذه القطاعات من بين أسباب غياب جودة العمل .

1- جدول يوضح بعض مؤشرات المسؤولية الاجتماعية و حتمية السلطة

العبارات البدائل	نعم		لا		المجموع
	ت	%	ت	%	
تعمل على الانضباط في الوقت خوفا من إنذارات المسؤول.	16	80	04	20	20
انصرف مبكرا في حالة غياب المسؤول.	17	85	03	15	20

أتلقى إنذارات من طرف المسؤول في العمل.	06	30	14	70	20
أحترم قوانين المؤسسة مجبرا.	18	90	02	10	20
غايتي من الوظيفة الأجر.	15	75	05	25	20
لست مسئول في العمل بشكل كبير .	14	70	06	30	20
غياب التنظيم داخل المؤسسة في العمل.	16	80	04	20	20

من خلال الجدول التالي الذي يوضح بعض مؤشرات السلطة و ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية كحتمية، حيث نلاحظ تمركز إجابات المبحوثين حول العبارة الأولى بـ 80% للبديل "نعم" حول الانضباط في الوقت واحترامه خوفا من سلطة المسؤول، بالنسبة للعبارة الثانية التي مفادها الانصراف مبكرا في حالة غياب المدير فقد تم تسجيل نسبة 85 %و هي أعلى نسبة سجلت حول البديل 'نعم' التي تدل على الانصراف المبكر في حالة غياب المسؤول كما سجلت نسبة 30% حول تلقي العمال لإنذارات في العمل .

بالنسبة للعبارة التي مفادها غاية العامل من العمل تلقي الأجر و هذا بنسبة 75% تليها نسبة 70% حول عدم وجود مسؤولية من طرف العمال وغياب التنظيم داخل المؤسسة.

و عليه يتضح غياب المسؤولية الاجتماعية بمعناها المرتبط بالوعي والأخلاق في المؤسسة ودليل هذا عدم احترام القوانين المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية.

الخلاصة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد المحددات الرئيسية في تحقيق التفاعل الاجتماعي بين الموظفين كونها تتمركز حول إنشاء علاقات اجتماعية جديدة و المحافظة على القديمة منها في إطار العمل أو الوظيفية ولا يتأتى هذا إلا من خلال المسؤولية الاجتماعية، التي تعتبر أحد العوامل الرئيسية في تنمية العلاقات الاجتماعية و حسن تسيرها و التي تنعكس إيجابا على المجال الوظيفي للموظفين كونها تركز على جوانب عدة في الفرد كالجانب النفسي و الجسمي و العقلي- الفكري- .

إن توفير تلك العوامل تساعد الموظف على أداء عمله بشكل حسن و فق جودة في الأداء.

يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية تعد بمثابة المحرك الرئيس للفرد و التي تعتمد على مبادئ وهوية الفرد ، ولهذا فإذا كانت هناك أهمية لهذه العملية فسيكون هناك تعاون بين كل الفاعلين بالمؤسسة مما يسمح بالتوجه نحو التنمية الاجتماعية بأسلوب يخدم أصحاب العمل من جهة والمستفيدين من المؤسسة من جهة أخرى (العمال ، الملاك، المنافسين ، أفراد المجتمع الزبائن...) ، ومن تم تحسين والارتقاء بالعمل وصولا إلى التنمية والتنمية المستدامة من خلال المحافظة على استقرار المؤسسة الاجتماعية و استقرار التفاعلات الاجتماعية داخلها.

فالاستقرار من أهم شروط و مميزات المحافظة على المؤسسة الاجتماعية و التي تتمثل في (لغة و تواصل و رموز مشتركة بين الفاعلين و التي تحقق هذه الأخيرة.

كما يمكن أن نستنتج من خلال هذه الدراسة ما يلي:

توصلت الدراسة إلى المسؤولية الاجتماعية المحققة داخل المنظمة ليست مسؤولية ترقى إلى الوعي بالقيم المؤسسة للمؤسسة وهذا ما توصلت إليه نتائج الدراسة حول اعتبار العمل مجرد وظيفة يشغلها الفرد يكتسب من خلالها ربح أو أجر معين .

كما تم التوصل إلى غياب العنصر الأخلاقي في العمل وهذا من خلال بعض التجاوزات الدراية كالغياب والخروج مبكرا من العمل و العقوبات و الإنذارات الموجهة للعامل.

إن الوعي بالقيم المؤسسة للمنظمة (المؤسسات الاجتماعية) يساعد على تطوير المؤسسة و الارتقاء بها و بالتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، بينما الانصراف المبكر من العمل والمؤشرات التي تم التطرق إليها سابقا لا تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة وتسيير العمل بشكل جيد.

وعليه إن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن الفعل الاجتماعي للفرد (وعي بقيم المؤسسة أم حتمية لسلطة المسؤول) و لهذا يرتبط تحقيق الهدف بالوعي بقيم المؤسسة التي تنظمها من خلال (القواعد، القوانين، الأخلاق...) التي لابد أن تتوفر بشكل أو بآخر.

و عليه و من خلال ما تم استنتاجه يمكن حصر مؤشرات غياب المسؤولية الاجتماعية في الإدارة الجامعية في النقاط التالية:

- التأخر عن العمل .
- التسيب.
- غياب تفعيل الضوابط الخاصة بالعمال داخل المؤسسة.
- التغيب المتكرر للعامل.
- الوساطة.
- الانصراف المبكر من العمل.
- تراكب الأعمال.

و منه يضح أن المسؤولية الاجتماعية في الإدارة الجامعية ليست مسؤولية فعالة بقدر ما هي خوف من العاملين أعلى مرتبة في هذا المجال وهذا يدل على غياب مؤشرات نجاح المسؤولية الاجتماعية والتي منها:

- الانضباط.
- احترام القوانين و ساعات العمل.
- التعاون و التضامن بين العمال.... و غيرها من مؤشرات.

إذن المسؤولية الاجتماعية تأخذ أشكالا متعددة منها:

- ❖ هناك شكل من المسؤولية الاجتماعية الغير فعالة و التي تتعلق بالخوف من القوانين و الضوابط و سلطة المؤسسة والخوف من الطرد.
- ❖ المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالوعي الاجتماعي للأفراد من خلال الأخلاق المهنية وإدراك أهمية الضوابط والقوانين داخل المؤسسة.
- ❖ المسؤولية الاجتماعية الوظيفية والمتعلقة باحترام الضوابط قصد هدف أو غاية شخصية لا ترقى لأن تكون مسؤولية اجتماعية.

كما أن بعد السن والخبرة ليس مرتبط بالمسؤولية الاجتماعية الفعالة فالخبرة ليس دائما من مسببات نجاح هذه العملية .

توصيات الدراسة

- تفعيل العلاقات الاجتماعية بين الموظفين.
- المحافظة على الاستقرار الداخلي للمؤسسة.
- تجنب العديد من المشكلات الاجتماعية بين الموظفين.
- تبيان حقوق و واجبات الموظفين.
- جودة العمل .
- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد
- تكوين علاقات اجتماعية متينة بين أفراد المنظمة.
- التركيز على دراسات تركز على البناء الداخلي للمؤسسة أي الأفراد .
- التوعية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.
- وضح برامج توعية داخل المؤسسات للعمال.

المراجع

[1] - عادل غنيم عادل غنيم ، **المسؤولية الاجتماعية ضرورة الحياة**، متوفر على الموقع ، زمن الزيارة 11:30، تاريخ الزيارة 27-10-2017.http://www.alyaum.com

[2] - ليث سعد الله حسين ليث سعد الله حسين و ريم سعد الجميل، **المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين و انعكاسها على أخلاقيات العمل(دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل)**، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2009الأردن، ، ص13.

[3] بشير بن عيشى بن عيشي بشير، قوفي سعاد، عرقابي عادل، **المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة.** الملتقى العلمي الدولي الأول حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، المسيلة، 2009، ب ص..

[4] - زكريا مطلك الدوري زكريا مطلك ، صالح أحمد علي، **إدارة التمكين و اقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، 259.

[5] الدوري زكريا مطلك، صالح أحمد علي، **إدارة التمكين و اقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة.عمان**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص257-ص259.

[6] **زكريا مطلك، مرجع سابق، ص 257.**

[7] فرغلي هارون **فرغلي هارون، مفهوم الوعي الاجتماعي، anfasse.org /index** ، **زمن الزيارة 2018/2/15، زمن الزيارة 15:03.**

[8]Gillet grant and mc millan**. Consciousness the modern low review.vol76.n6.** -1 usa.2001p53

[9] وديع شكور، محمد محمود الخطيب، **الذات والسلطة النوع الاجتماعي التفاوض في المؤسسة**،مكتبة المجتمع العربي للنشر، الاردن، 2010، ص 41.

[10] [10] محمد خطيب ، مرجع سابق، ص 35.

[11] طيب كشرود، عمار الطيب كشرود، **البحث العلمي ومناهجه في البحث العلوم الاجتماعية و السلوكية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2008،ص.126

دراسة قياسية لفرص ومخاطر تغير أسعار النفط وتأثيرها على استيراد الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية

الأستاذ عبدالمالك هاني
مخبر تسيير المؤسسات
جامعة جيلالي ليابس– سيدي
بلعباس

ملخص:

لإبراز تأثير تغير أسعار النفط وعوامل أخرى على واردات الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية في الفترة 2000-2016، ووفقا لنماذج Panel Data لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الطلب على واردات الوقود وأسعار النفط الخام ولا مع المتغيرات الأخرى للدراسة، ووفقا لنموذج VAR الطلب على واردات الوقود له علاقة قصيرة الأجل عكسية عند ثمانية فترات إبطاء مع أسعار النفط الخام، ووفقا لسببية Granger توجد علاقة تأثير في اتجاهين بين الطلب على واردات الوقود وصادرات السلع والخدمات في الأسواق الأورو-متوسطية، وعلاقة تأثير في اتجاه واحد مع أسعار النفط الخام وGDP، ولا توجد علاقة سببية مع سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: الأسواق الأورو-متوسطية، واردات الوقود، أسعار النفط الخام، الطلب على الواردات.

A standard study of the opportunities and risks of oil price change and its impact on the import of fuel in the Euro-Mediterranean markets

Abstract:

To display the impact of changes in oil prices and other factors on fuel imports in a sample of Euro-Mediterranean markets in the period 2000-2016, and according to Panel Data models, there is no long-run relation between demand for fuel imports and crude oil prices nor with other variables of study. And According to VAR, demand for fuel imports at lag eight has a short-run reverse relation with crude oil prices, And According Granger causality there is a two-way effect relationship between demand for fuel imports and Exports in the Euro-Mediterranean markets, and there is a effect relationship in one direction with crude oil prices and GDP, and there is no causal relationship with the real effective exchange rate.

Keywords: Euro-Mediterranean markets, Fuel imports, Crude oil prices, Demand for Imports.

مقدمـــة

يعرف الطلب على سلعة الوقود نموا مطردا في الأسواق الدولية فضلا عن الأسواق الأورو-متوسطية، ويتأثر هذا الطلب بعدد من المتغيرات الخارجية في مقدمتها أسعار النفط، الأمر الذي يتيح فرص ويشكل مخاطر على الدول المصدرة والمستوردة للوقود في حالة ارتفاع وانخفاض الأسعار، ومن هذا المنطلق تتناول هذه الدراسة تأثير أسعار النفط ومحددات أخرى للطلب على الواردات على استيراد الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية.

لذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما هو تأثير تغير أسعار النفط الخام على استيراد الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية في الفترة 2000- 2016 ؟

وعلى أساس هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلين الفرعيين التاليين:

- ما هو تأثير أسعار النفط الخام على الطلب على واردات الوقود في عينة الدراسة من الأسواق في الأجل الطويل؟
- وما هو تأثير أسعار النفط الخام على الطلب على واردات الوقود في عينة الدراسة من الأسواق في الأجل القصير؟

الفرضيات: ويمكن طرح فرضيتين كما يلي:

- يوجد ارتباط عكسي قوي بين أسعار النفط الخام والطلب على واردات الوقود في هذه الأسواق في الأجل الطويل؛
- كما يوجد ارتباط عكسي قوي بين أسعار النفط الخام والطلب على واردات الوقود في هذه الأسواق في الأجل القصير.

المنهج المتبع: للإلمام بمختلف جوانب الدراسة يمكن إتباع المناهج التالية:

المنهج الوصفي لسرد بعض العوامل المؤثرة في الطلب على السلع العالمية، والمنهج التحليلي لإبراز أثر هذه العوامل على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية، والمنهج القياسي لقياس هذا التأثير بواسطة Panel Data ونموذج VAR باستعمال البرنامج الإحصائي EViews 10.

أهمية الدراسة: تعود أهمية الدراسة إلى:

- أهمية تبادل الوقود كسلعة عالمية حيوية في الأسواق الأورو-متوسطية، وتغطية عجز الطلب على الوقود يتيح الفرص التصديرية أمام الشركات المصدرة للوقود عند ارتفاع الأسعار؛
- إمكانية تشخيص أثر أسعار النفط على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية.

أهداف الدراسة: الغرض من هذا الدراسة هو الوصول إلى النقاط التالية:

- إبراز سلوك الطلب على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية في الفترة 2000-2016؛
- تقييم فرص ومخاطر تغير أسعار النفط والوقود على الأسواق الأورو-متوسطية المصدرة والمستوردة للنفط.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع وفق طرح آخر ذو صلة، وهو أثر تغير أسعار النفط على السياسة المالية والموازنة العامة وغير ذلك على الدول المصدرة والمستوردة للنفط وما ينجر عنه من فرص عند ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة ومخاطر للدول

للمستوردة والعكس عند انخفاض أسعار النفط، وتأتي هذه الدراسة وفق طرح أثر تغير أسعار النفط على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية، وما ينجر عنه من فرص ومخاطر أيضا عند استيراد سلعة الوقود، لذلك يمكن ذكر دراستين كما يلي:

1. حمزة بن الزين، وليد قرونقة، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق النفطية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة من الضرائب، والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية، ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق، أما في حالة انخفاض أسعار النفط فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب،كما ينخفض معها حجم الإنفاق، ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات، حيث تصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالم، وأسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام، وكلما ارتفع سعر النفط ارتفع الناتج الداخلي الحقيقي؛

2. براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009**، مجلة الباحث، العدد 12، 2013

توصلت هذه الدراسة إلى أن التطورات التي شهدتها معدلات أسعار النفط الخام للدول العربية خلال الفترة 2000 -2009 كانت لها انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية، والتي شهدت ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، فنجم عن ذلك زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مما ساهم أيضا في تحسن أداء النشاط الاقتصادي، وقد انعكس هذا التطور بالإيجاب على أوضاع الموازنة العامة للدول العربية، والتي شهدت تطورا في رصيدها تبعا للتطورات التي شهدتها أسعار النفط، في حين أنه ومع الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل حاد، الأمر الذي نتج عنه تناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول، وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وتمثلت تلك السياسات في زيادة الإنفاق العام بما نجم عنه تكبدها انخفاض كبير في فائض موازناتها العامة.

هيكل الدراسة: يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- أهم العوامل المؤثرة في الطلب على السلع العالمية؛
- العلاقة بين أسعار النفط والطلب على واردات الوقود؛
- فرص ومخاطر تغير أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط؛
- دراسة قياسية لأثر تغير أسعار النفط على واردات الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية في الفترة 2000-2016.

1. أهم العوامل المؤثرة في الطلب على السلع العالمية

الطلب على السلع العالمية في الأسواق الدولية، يتأثر بعدة متغيرات يمكن أن تؤثر على ارتفاع أو تراجع قيمة الواردات والصادرات، لذلك لعل أهم تلك المتغيرات ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤكد أغلب الاقتصاديين أهميته كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة، وأن ارتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طرديا، ذلك أن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالناتج المحلي، ويشكل طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد، وتتحقق هذه العلاقة الطردية إذا لم يكن هناك إنتاج محلي بديل، خلاف ذلك إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة[1]؛
- ويترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليا بدلا من تلك المستوردة، والعكس في حالة رفع قيمة العملة المحلية، ومن الواضح أن خفض قيمة العملة أو ارتفاعها يؤدي إلى التأثير على حجم المعاملات التجارية الدولية[2]؛
- وتمثل الأسعار عامل رئيسي في تحديد الطلب على الواردات، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، بسبب انتقال الطلب على البدائل المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي، وارتفاع أسعار الواردات أيضا يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي[3]؛
- وعائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، كما أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطة قد لا تكون متوفرة محليا، الأمر الذي يستدعي استيرادها[4].

وعليه فالطلب على واردات الوقود كسلعة عالمية مهمة في الأسواق الأورو-متوسطية في هذه الدراسة من المؤكد أنه يتأثر بهذه العوامل، وعوامل أخرى أيضا كأسعار السلع البديلة مثل الغاز الطبيعي، تعداد السكان وحرية التجارة بين الأسواق المصدرة والمستوردة، وهذا المتغير الأخير يمكن أن يكون أقل تأثيرا بحكم العلاقات والاتفاقيات التجارية بين الدول الأورو-متوسطية، ومن الممكن أن يكون أكبر تأثير على الطلب على واردات الوقود يكون لتغير أسعار المادة الأولية أو النفط الخام، باعتبار أن الطلب على الوقود مشتق من الطلب على النفط.

2. العلاقة بين أسعار النفط والطلب على واردات الوقود

هناك رأي مخالف لوجود العلاقة العكسية بين سعر البترول والطلب عليه، وهو أن ارتفاع الطلب على البترول في حد ذاته يؤدي إلى رفع سعره، ويكون ذلك إذا كان البائعون منظَّمين بقدر كاف يجعلهم قادرين على الحد من زيادة الإنتاج والمحافظة على التوازن بين الطلب والعرض[5].

ويعود ارتفاع أسعار النفط الخام إلى ضعف عوامل السوق الأساسية المتمثلة في ضعف الطلب والعرض في آن واحد، حيث يبرر ارتفاع الطلب العالمي بالنمو المتسارع في الاقتصاديات الناشئة، ويرى بعض المحللين أن وصول الأسعار إلى مستوى 150 دولار للبرميل في سنة 2008 يفسر بالسياسات الحكومية الخاطئة، اتجاهات حركة متغيرات الاقتصاد الكلي ودور المستثمرين الماليين[6].

وبسبب عدم مرونة العرض والطلب في سوق النفط قد تؤدي أي زيادة صغيرة في الطلب إلى تأثير غير متناسب على أسعار النفط، والسبب الثاني هو نمو الطلب على أنواع معينة من الوقود خاصة وقود الطائرات ووقود الديزل، الذي يسجل نسبة استهلاك متزايدة باستمرار، حيث أن الطلب على وقود الديزل ارتفع في السنوات الأخيرة خاصة في آسيا وأوروبا أين ينتشر استخدامه على نطاق

واسع في قطاع النقل، وعالميا نما الطلب على وقود الديزل المستخدم في قطاع النقل بنسبة 34 % خلال العقد الماضي مقارنة بمعدل نمو بلغ 13 % في الطلب على البنزين، ومع ذلك فإن القدرات التكريرية لوقود الديزل لم تتمكن من مواكبة هذا النمو السريع في الطلب[7].

فالعديد من الدراسات مؤخرا ناقشت تفاصيل تأثير زيادة أسعار النفط على الاقتصاد، حيث خلصت معظما إلى أن أسعار المواد الغذائية هي الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار النفط بسبب التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الإنتاج، ولكن بشكل غير مباشر أيضا من خلال الانخفاض في العرض الناتج عن استبدال المحاصيل الغذائية بإنتاج الوقود البيولوجي أو الحيوي في محاولة للعثور على بدائل أقل تكلفة من النفط، والأهم من ذلك أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة قيمة الوقود الحيوي، وجعل إنتاجه ذو قيمة تجارية ربحية أكثر بالنسبة للمزارعين[8].

وتتضمن أسعار المنتجات النفطية المكررة قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في الأسواق الدولية، حيث تبلغ في دول الإتحاد الأوربي نحو 70 % من تلك الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات النفطية المكررة من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها، ويعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب على الوقود، ويتجسد ذلك تأثير تغير السعر على الطلب بصورة علاقة عكسية فيما بينهما، حيث كلما كان السعر منخفضا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاعه، وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايده[9].

ويستخدم النفط في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، والقطاع الصناعي هو أكبر مستهلك للنفط يليه قطاع النقل ثم القطاع الأسري[10]، لذلك فنمو الطلب على الوقود يسجل نسبة استهلاك متزايدة في الأسواق الدولية، بسبب تطور اقتصادياتها واتساع أسواقها، كما أن القدرات التكريرية للوقود لم تتمكن من مواكبة هذا النمو السريع في الطلب، وغياب البدائل المتمثلة في الطاقات المتجددة التي لا تزال غير تنافسية، أسهم في ارتفاع الطلب على الوقود بالرغم من استمرار ارتفاع سعره؛

3. فرص ومخاطر تغير أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط

يكون تأثير تغير أسعار النفط بطريقة مختلفة على الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة، وتؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى تأثيرات سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال زيادة تكاليف التصنيع والتشغيل، وقد يؤثر هذا أيضا على التنمية الاقتصادية على الدول المستوردة [11]، ولهذا تعمد الدول الصناعية المستوردة للنفط في إمدادها على الدول المنتجة خارج الأوبك أكثر، لسبب المحافظة على التوازن بين الطلب والعرض واستقرار الأسعار، وللسعر دور ايجابي بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، فهو يحقق عوائد مالية معتبرة خاصة في حالة ارتفاعه[12].

وتؤدي الزيادة المفاجئة في الطلب على النفط إلى ارتفاع أسعار النفط، فينجر عن هذا الارتفاع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والنشاط الاقتصادي بالنسبة المستوردة للنفط، وفي نفس الوقت يؤدي الارتفاع إلى النمو الاقتصادي للدول المنتجة والمصدرة، لاسيما دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وبما أن الدول المتقدمة هي أكبر مستهلك للنفط، فهذا ما يسبب الطلب الهائل على النفط في العالم، وعند الارتفاع في أسعار النفط يتحتم على العديد من البلدان ترشيد استعمال واستهلاك الطاقة والحفاظ على الطاقة لتقليل الطلب، وهذا ما يسبب في البداية انخفاض الطلب وانخفاض في أسعار النفط، وبسبب هذا الانخفاض في الأسعار سوف يميل الطلب مرة أخرى إلى الزيادة، ومرة أخرى هناك فرصة لزيادة أسعار النفط في المستقبل[13].

ويكون الأثر الاقتصادي لارتفاع أسعار النفط الخام بافتراض ثبات العوامل الأخرى بزيادة تكلفة الوقود السائل، ويؤدي ذلك إلى تحويل الدخل إلى البلدان المصدرة للنفط، ويقلل الدخل القومي الحقيقي للبلد المستورد، لكن حجم هذه التأثيرات يعتمد على درجة مرونة الطلب على أسعار النفط[14].

ويكون لانخفاض أسعار النفط آثار سلبية على البلدان المصدرة للنفط، وقد تتضرر اقتصادياتها بتراجع إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها، وعلى العكس من ذلك فالبلدان المستوردة للنفط ستشهد انخفاض فواتير وارداتها، وفي الجانب الإيجابي سيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع التضخم المستورد في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على السواء، وقد يعود بالنفع على الأفراد، وذلك بحسب حجم الآثار غير المباشرة على معدلات التضخم المحلية، وستسهم الزيادة الطفيفة في الاستهلاك الناجمة عن انخفاض الأسعار في انتعاش النمو[15].

فتغير أسعار النفط يؤثر على الدول المصدرة والمستوردة للنفط بإتاحة فرص تحقيق عوائد مالية معتبرة للدول المصدرة في حالة ارتفاع الأسعار، ويؤثر ارتفاع الأسعار سلبيا على الوضع الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية في الدول المستوردة، والعكس في حالة انخفاض أسعار النفط تتشكل مخاطر على الدول المصدرة بانخفاض إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها، ويتيح انخفاض أسعار النفط الفرص للدول المستورد بتحسين موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات، كما أن لتغير أسعار النفط وتغير عوامل أخرى الأثر السلبي بزيادة تكلفة الوقود المستورد على الدول المستوردة للنفط، و على الدول المصدرة للنفط كذلك إذا كانت تستورد سلعة الوقود من الدول الأجنبية.

4. دراسة قياسية لأثر تغير أسعار النفط على واردات الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية في الفترة 2000-2016.

التحليل الإحصائي في الدراسات الكمية يمكن من الوصول إلى أثر المتغيرات الديناميكية ما أمكن، ولا شك أن لكل منهج إحصائي متطلبات خاصة تفرضها عليه طبيعة البيانات المستخدمة.

- دول الدراسة وحجم العينة: تم تحديد حجم العينة بين الفترة 2000-2016، وبناءا على توفر البيانات أسفر الاختيار على الأسواق الأورو-متوسطية التالية:

1.Algeria, 2.Belgium, 3.Bulgaria, 4.France, 5.Germany, 6.Greece, 7.Ireland, 8.Morocco, 9.Romania, 10.Spain, 11.Sweden, 12.United Kingdom.

- مصادر جمع البيانات: المعلومات حول متغيرات، بلدان وإطار الدراسة الزماني متاحة من خلال المواقع الالكترونية عبر الانترنت: موقع Datamarket وقاعدة بيانات البنك الدولي.

1.4. صياغة النموذج

لدراسة أثر تغير أسعار النفط وتغير عوامل أخرى على واردات الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية في الفترة 2000-2016، سيتم صياغة نموذج الدراسة وفقا لـ Panel Data:

$$FIMP = f(\alpha, EXP, GDP, OilP, REX, OilPro) \ldots(1)$$

وبتحويل الدالة (1) إلى معادلة رياضية (2):

$$FIMP_{it}=\alpha_i.(EXP_{it})^{\beta_1}.(GDP_{it})^{\beta_2}.(OilP_{it})^{\beta_3}.(REX_{it})^{\beta_4}.(OilPro_{it})^{\beta_5}\ldots(2)$$

وبكتابة المعادلة (2) بالصيغة اللوغاريتمية لتفادي عدم ثبات التباين، تكون معادلة الطلب على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية لعينة الدراسة حسب علاقة خطية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع كما يلي:

$$LFIMP_{it} = L\alpha_i + \beta_1 LEXP_{it} + \beta_2 LGDP_{it} + \beta_3 LOilP_{it} + \beta_4 LREX_{it} + \beta_5 OilPro_{it} + E_{it} \dots (3)$$

حيث: أسواق عينة الدراسة: $i = 1,2,...,12$، الفترة الزمنية للدراسة: $t = 1,2,3,...,17$

α_i: تأثير الخصائص غير المشاهدة بكل سوق أو بلد مع ثبات الزمن؛

E_{it}: البواقي في سوق البلد i في الفترة t؛

$LFIMP_{it}$: لوغاريتم واردات الوقود في سوق البلد i في الفترة t، حيث:

واردات الوقود (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) = واردات الوقود (% واردات السلع) * واردات السلع (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛

$LEXP_{it}$: لوغاريتم صادرات السلع والخدمات في سوق البلد i في الفترة t، ومن المتوقع أن يؤثر بالإيجاب على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية؛

$LGDP_{it}$: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي في سوق البلد i في الفترة t، ومن المتوقع أن يؤثر بالإيجاب؛

$LOilP_{it}$: لوغاريتم أسعار النفط الخام المستهلك في سوق البلد i في الفترة t، ومن المتوقع أن يؤثر بالإيجاب؛

$LREX_{it}$: لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي سنة الأساس 2000 = 100 في سوق البلد i في الفترة t، ومن المتوقع أن يؤثر بالسلب؛

$OilPro_{it}$: متغير وهمي يساوي واحد إذا كان البلد منتج للنفط (أكثر من 10000 برميل يوميا)، ويساوي صفر إذا كان غير ذلك، ومن المتوقع أن يؤثر بالسلب.

وتكون نماذج Panel Data كما يلي:

1.1.4. النموذج التجميعي Pooled Regression Model

المعاملات المقدرة ثابتة عبر الزمن باختلاف الدول، α ثابت لكل الدول وعبر الزمن، ونتائج هذا النموذج مبينة في الملحق رقم (01)، وفقا للنموذج: $y_{it} = \alpha + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + E_{it} \dots (4)$

2.1.4. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model

كل دولة لها ثابت مختلف عن الأخرى α_i وثابت عبر الزمن لأن بيئة الدول غير متجانسة، يتكون هذا النموذج من 11 متغير وهمـــي (i -1) تمثل 11 درجة حرية، لمقارنة كل دولة من دول الدراسة (i = 12) مع دولة أخرى كأساس للمقارنة، والبرنامج الإحصائي يظهر مخرجات خالية من المتغيرات الوهمية ولكن مع أخذها بعين الاعتبار، ونتائج هذا النموذج مبينة في الملحق رقم (02)، وفقا للنموذج:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + E_{it} \dots (5)$$

3.1.4. نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model

كل دولة لها ثابت مختلف عن الأخرى يتحدد بشكل عشوائي من مجتمع أكبر، تتكون من ثابت لكل الدول وعبر الزمن، α يضاف له الخطأ العشوائي e_i، ليكون ($\alpha_i=\alpha+e_i$)، ونتائج هذا النموذج مبينة في الملحق رقم (03)، وفقا للنموذج:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + U_{it} \ldots (6)$$

حيث: ($U_{it} = E_{it} + e_i$) خطأ مركب يحتوي على خطأ يتغير عبر البلدان فقط وخطأ يتغير عبر البلدان والزمن معا.

2.4. المفاضلة بين نماذج البانل

يتوقع أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وكل دولة لها ثابت مختلف عن الأخرى α_i لأن بيئات الدول متباينة، ولاختيار أفضل نموذج من نماذج البانل سيكون ذلك من خلال أولا اختبار Lagrange للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الفردية، ثم ثانيا وفق اختبار Hausman إن تم رفض نموذج الانحدار التجميعي للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

1.2.4. اختبار Lagrange multiplier (LM)

وفي معدوم، باحتمال 1210.068يساوي بالتقريب للمقطع (Breusch-Pagan) (04) أن اختبار يظهر الملحق رقم عشوائي أثر أو ثابت أثر إما الأثر وهذا أثر، يوجود الحالة هذه.

2.2.4. اختبار Hausman

يظهر في أسفل مخرجات اختبار Hausman كما في الملحق رقم (05) أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

3.4. تشخيص نموذج التأثيرات الثابتة

بعد اختيار نموذج التأثيرات الثابتة المبين في الملحق رقم (02) يجب تشخيصه كما يلي:

1.3.4. الارتباط الذاتي بين الأخطاء: يلاحظ من الملحق رقم (02) أن قيمة D-Watson stat ≈ 0.47 صغيرة وأقل من معامل الارتباط المصحح، لذلك وحسب طريقة Cochrane orcutt لمعالجة الارتباط الذاتي عند إضافة ar(1) إلى النموذج يتم تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، لتصبح قيمة D-Watson stat ≈ 2.42 لتقترب من القيمة 2، وهي المنطقة التي لا يوجد فيها ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما في الملحق رقم (06).

2.3.4. المعنوية الجزئية: من الملاحظ في الملحق رقم (06) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Student ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغير LOilP فقط لأنه أقل من مستوى المعنوية 5%، وبخلاف ذلك بقية المتغيرات غير معنوية، الأمر الذي استوجب عزل هذه المتغيرات، والنتائج في الملحق رقم (07) تبين معنوية متغير مفسر واحد للطلب على الوقود LFIMP في الأسواق الأورو-متوسطية هو أسعار النفط الخام LOilP.

3.3.4. المعنوية الكلية: من الملاحظ في الملحق رقم (07) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Fisher معدومة، أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه للنموذج معنوية كلية في تفسير LFIMP.

4.3.4. القوة التفسيرية للنموذج: قيمة معامل الارتباط المصحح Adjusted R-squared = % 98.81 حسب الملحق رقم (07)، أي أن متغير أسعار النفط الخام في النموذج ذو قوة تفسيرية عالية، وتبقى قيمة ضئيلة جدا تفسرها متغيرات، أسباب وبواقي أخرى.

5.3.4. توزيع البواقي: حسب الشكل رقم (01) إحصاءة (Jarque-Bera= 5169.21 > 0.05) باحتمال معدوم وأقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات (جذر الوحدة) والتكامل المشترك

كما في الجدول رقم (01) اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات عند مستواها الأصلي Level وفق اختبارات (LLC)، (IPS) و(ADF) بينت أن القيم الحرجة أو قيم الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه فالسلاسل الزمنية لكل المتغيرات غير مستقرة، وهذا ما استدعى القيام بالفروقات عند الدرجة الأولى والثانية، فأصبحت السلاسل الزمنية LEXP, LGDP, LREX مستقرة عند الدرجة الأولى I(1) وفق الاختبارات السابقة، لأن قيم الاحتمال أقل من مستوى المعنوية 5%، وبخلاف ذلك السلسلتين LOilP, LFIMP تستقران عند الدرجة الثانية I(2) وفق نفس الاختبارات كما في الجدول رقم (02).

*** اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المستقرة من الدرجة الثانية**

حسب الملحق رقم (08) يظهر اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية LOilP, LFIMP المستقرة عند الدرجة الثانية I(2) أن كل الاختبارات الإحدى عشر أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يمكن القول أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل وتكامل مشترك، بين المتغير التابع الطلب على الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية والمتغير المفسر أسعار النفط الخام في هذه الأسواق وفي الفترة الزمنية للدراسة.

5.4. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR بين متغيرات الدراسة

لإيجاد العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغير التابع المستقر عند الدرجة الأولى I(2) والمتغيرات المفسرة المستقرة عند الدرجة الأولى I(1) والمتغيرات المستقرة عند الدرجة الثانية I(2) أيضا، يمكن استخدام نموذج VAR، ويظهر الملحق رقم (09) أن أنسب فترات إبطاء هي ثمانية فترات حسب كل الاختبارات، وبالتالي يكون نموذج الانحدار الذاتي للعلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة بعد عزل بعض المعلمات غير المعنوية في تفسير الطلب على الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية كما هو مبين في الملحق رقم (10).

6.4. سببية Granger

حسب الملحق رقم (11) وعلى أساس إذا كانت القيمة الاحتمالية P أكبر من مستوى المعنوية 5% يتم قبول الفرض الصفري ولا توجد علاقة سببية بين المتغير التابع والمستقل والعكس بالعكس، فإن المتغيرات المفسرة للطلب على الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية بعضها يسبب علاقة تأثير في اتجاهين وأخرى في اتجاه واحد، إضافة إلى عدم وجود سببية.

7.4. تحليل دوال الاستجابة الفورية (IRF)

يمكن معرفة رد فعل متغير الطلب على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية بعد إعطاء صدمة على أحد المتغيرات المفسرة، ويوضح الشكل رقم (02) مدى استجابة متغير LFIMP خلال 10 سنوات لانحراف معياري واحد لصدمة في كل المتغيرات المفسرة، حيث يكون تأثير صدمات أسعار النفط الخام ضعيف عبر السنوات في تسبيب الطلب على واردات الوقود في أسواق الدراسة ويكاد يكون منعدم، وتأثير سلبي متزايد لصدمات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في تسبيب الطلب على واردات الوقود بأعلى استجابة في

السنة الثانية وأدنى استجابة في السنة الثامنة، ثم ونتيجة لصدمة في صادرات السلع والخدمات في السنة الخامسة يبدأ الطلب على واردات الوقود بالزيادة حتى السنة الثالثة بأعلى استجابة، ثم يتناقص ويتزايد، ثم يتناقص ليسجل الطلب على واردات الوقود أدنى استجابة في السنة السابعة، أما فيما يخص تأثير إجمالي الناتج المحلي يكون إيجابي خلال 10 سنوات عدا السنة الرابعة والسابعة يكون سلبي، وتكون أعلى استجابة في السنة الثالثة، وأدنى استجابة في السنة السابعة، مع تسجيل استجابة سلبية متناقصة لتأثير الصدمات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بداية من السنة الثانية على الطلب على واردات الوقود في أسواق الدراسة في كامل الفترة، وتكون أدنى استجابة في السنة الثامنة، مع تسجيل استجابة ايجابية متناقصة للطلب على واردات الوقود الراهنة خلال الفترة التنبؤية للصدمات في الطلب في السنوات الماضية.

8.4. اختبار تحليل التباين Variance Decomposition

تبرز أهمية تحليل التباين في أنه يعطي نسبة مساهمة أثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج، ويبين الملحق رقم (12) نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ بالطلب على واردات الوقود في أسواق الدراسة لفترة عشر سنوات مقبلة، حيث معظم التقلبات الظرفية التي تشهدها قيم LFIMP في الأجل القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 100 % من تغيرات LFIMP خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة، إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعا في السنة الثانية إلى قيمة 99.29 % ثم تأخذ في الانخفاض إلى أن تصل إلى 81.38 % في السنة العاشرة، حيث يبدأ تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير LFIMP من السنة الثانية بالقيمة المتناقصة منه، والموزعة على باقي المتغيرات، وهكذا إلى غاية السنة العاشرة.

إن أكبر نسبة للمتغير الذي يفسر الطلب على واردات الوقود في أسواق الدراسة في الأجل القصير في السنة الثانية هي لصادرات السلع والخدمات ثم لسعر الصرف الفعلي الحقيقي ثم للناتج المحلي الإجمالي ثم لأسعار النفط الخام بنسب أقل من 1 %، ثم ترتفع نسبة تأثير صادرات عينة الدراسة من الأسواق الأورو-متوسطية وتكون بين 5 % و7 % في عشر سنوات مقبلة، أما نسبة تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي تعرف ارتفاعا بوتيرة متزايدة من 1 % إلى أكثر من 8 % في المدى البعيد، بينما تعرف نسبة تأثير GDP ارتفاعا محسوسا في المدى البعيد إلى حدود 3 %، أما نسبة تأثير أسعار النفط الخام على الطلب على واردات الوقود في أسواق الدراسة تكون منخفضة جدا في الأجل البعيد.

الخاتمة

تدل هذه الدراسة على تزايد الاستهلاك المحلي للوقود في الأسواق الأورومتوسطية والتطور المستمر في الطلب على واردات الوقود، وذلك لتغطية العجز في الطلب على الطاقة المحلية، وهذا يوفر فرص أمام الدول المصدرة للنفط عند ارتفاع الأسعار، وتشكيل مخاطر على الدول المستوردة للنفط، وفي نفس الوقت يهدر الفرصة الضائعة لخلق، إنتاج وصنع طاقة بديلة متجددة متواجدة في شتى الأسواق الأورو-متوسطية.

تحليل النتائج: مما سبق تم التوصل إلى ما يلي:

- حسب الملحق رقم (11) فإن صادرات السلع والخدمات في الأسواق الأورو-متوسطية تسبب الطلب على واردات الوقود في هذه الأسواق، وواردات الوقود في هذه الأسواق تسبب بدورها صادرات السلع والخدمات، مما يشير إلى قدرة التغير في الصادرات في السنوات الماضية على تفسير التطورات الحاضرة والمستقبلية التي تحدث في الطلب على الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية بشكل كلي؛

وكل من أسعار النفط الخام وGDP في الأسواق والفترة محل الدراسة تسبب الطلب على الوقود في هذه الأسواق، وواردات الوقود في هذه الأسواق لا تسبب هذه المؤشرات، بمعنى أن التغير في أسعار النفط الخام وGDP في السنوات الماضية يتحدد من خارج النموذج لتفسير القيم الحالية للطلب على الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية؛

ولا توجد علاقة سببية خطية كلية مباشرة في المدى القصير بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الأسواق والفترة محل الدراسة والطلب على الوقود فيها، لكن من الممكن وجود سببية جزئية أو غير مباشرة أو سببية غير خطية أو في المدى الطويل.

- وأسفرت العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (الطلب على واردات الوقود في عينة من الأسواق الأورو-متوسطية) والمتغير المفسر (أسعار النفط الخام) في هذه الأسواق حسب اختبار Pedroni للتكامل المشترك على نتيجة مفادها عدم وجود علاقة طويلة الأجل وتكامل مشترك بين المتغيرين، وهذا يدل على أن الطلب على واردات الوقود في الأسواق الدولية يستجيب في الأجل القصير للتغيرات في أسعار النفط الخام، وتأثير السعر يكون في الأجل القصير؛

- ويشير الملحق رقم (07) إلى عدم تجانس الآثار الثابتة الخاصة بكل سوق أورو-متوسطي، حيث تمثل هذه الآثار قيم المعامل الثابت لكل دولة عندما يكون تأثير المتغيرات المستقلة معدوم، حيث أن أسواق الجزائر، بلغاريا، اليونان، ايرلندا، المغرب، رومانيا والمملكة المتحدة تعرف الفائض في الطلب على الوقود، لأن الآثار الفردية سالبة، وعندما يكون تأثير المتغيرات المستقلة معدوم يكون الطلب سالب، بمعنى يوجد فائض في السوق المحلي ولا تحتاج هذه الأسواق إلى الاستيراد من الأسواق الأورو-متوسطية أو الدولية، لتتوفر أمام هذه الدول فرص تصدير هذا الفائض من الوقود إلى الأسواق الأورو-متوسطية والدولية، خاصة إذا كانت الأسعار مرتفعة، بتحقيق إيرادات مالية معتبرة، وبالنسبة للجزائر، رومانيا والمملكة المتحدة هي بلدان تنتج أكثر من 10000 برميل يوميا من النفط، فمن البديهي أن تعرف الفائض في إنتاج الوقود، وبخلاف ذلك فبلدان بلغاريا، اليونان، ايرلندا والمغرب تنتج أقل من 10000 برميل يوميا من النفط، لكن استهلاكها المحلي للوقود إما أن يكون منخفض أو أنها تتوفر وتستخدم بدائل للوقود من مصادر الطاقة البديلة المتجددة كطاقة الرياح، الطاقة الشمسية، طاقة المياه، الوقود البيولوجي وغيرها، وذلك لأغراض التصنيع وإنتاج الطاقة وغير ذلك من أسباب الطلب، فيما أسواق بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اسبانيا والسويد تعرف العجز في الطلب على الوقود، لأن الآثار الفردية موجبة، وعندما يكون تأثير المتغيرات المستقلة معدوم يكون الطلب موجب، بمعنى يوجد عجز في السوق المحلي، لتتشكل مخاطر استيراد الوقود من الأسواق الأورو-متوسطية والدولية لتغطية هذا العجز، خاصة إذا كانت الأسعار مرتفعة، مما يؤثر سلبيا على الوضع الاقتصادي للدول المستوردة، وهذه البلدان على الرغم من أنها تنتج أكثر من 10000 برميل يوميا من النفط إلا أنها تعرف العجز في الطلب على الوقود، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تزايد الاستهلاك المحلي للوقود في هذه الأسواق بسبب تطور اقتصادياتها واتساع أسواقها؛

- وعلى اعتبار أن معادلة نموذج الدراسة تحوي اللوغاريتم النيبيري في الطرفين، فقد أسفرت العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حسب نموذج VAR على نتيجة مفادها أن الأسواق الأورو-متوسطية محل الدراسة إذا عرفت زيادة بـ 01 % في أسعار

النفط الخام في السنوات الثمانية الماضية (من سنة 2016 إلى غاية 2009) وهي فترة الإبطاء المثلى، فإن الطلب على الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية محل الدراسة ينخفض في السنة الموالية 2017 بأكثر من 01 % كمتوسط على مدار أغلب السنوات الثمانية الماضية، لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Student ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغير LOilP في السنوات الثمانية الماضية، لأنها أقل من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، على اعتبار أن القيمة المضافة على النفط الخام ينتج عنها السلعة النهائية المتمثلة في الوقود، والزيادة في أسعار النفط الخام ينتج عنها زيادة في أسعار الوقود، وبالتالي ينخفض الطلب على واردات الوقود، كما أن المرونة السعرية للطلب حسب Alfred Marshall مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى المحددة للطلب على حالها، فإن التغير بالزيادة بنسبة 01 % في السعر يؤدي إلى التغير في الكمية المطلوبة بالنقصان بنسبة مئوية معينة،، لذلك فالتغير بالزيادة في سعر النفط الخام يؤثر على أسعار الوقود بالزيادة، وأسعار المنتجات النفطية المكررة تؤثر في الطلب عليها، ويعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب على الوقود، وفقا لعلاقة عكسية فيما بينهما في الأجل القصير، إضافة إلى عدم تأثير المتغيرات الأخرى أيضا في النموذج قصير الأجل مثل صادرات السلع والخدمات، إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الأسواق الأورو-متوسطية؛

- وإذا عرفت الأسواق الأورو-متوسطية محل الدراسة زيادة بـ 01 % في الطلب على واردات الوقود في السنة الماضية (2016) يتطور الطلب في السنة الموالية 2017 بـ 0.76 %، لأن السنة الماضية (2016) هي الوحيدة ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن التطورات الحاضرة والمستقبلية التي تحدث في الطلب على واردات الوقود يبنى على أساس الطلب أو الاستهلاك المحلي الماضي لهذه السلعة العالمية، في حين أنه لا يوجد تأثير للطلب في السنوات الماضية (قبل 2016) على الطلب الحالي، لأنها ليست ذات دلالة إحصائية، ذلك أن الطلب على واردات الوقود في السنة الماضية (2016) يكون تأثيره أقل على الطلب في السنة الحالية 2017 التي سيتم التنبؤ بها، وتأثير السنة التي قبلها أقل وهكذا، فكلما زادت فترات الإبطاء أكثر فأكثر قل التأثير أكثر فأكثر حتى ينعدم.

- وإذا انعدمت كل المتغيرات المفسرة يكون الطلب على واردات الوقود الثابت أو الابتدائي في أسواق الدراسة في الأجل القصير معنوي وموجب الإشارة (16.38)، وهذا يدل على العجز في الطلب المحلي على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية، والذي يتم تغطيته بالاستيراد، ولكن تحت تأثير التغير في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية عموما، الأمر الذي يشكل مخاطر استيرادية أمام الأسواق التي تعرف تطور في الطلب على واردات الوقود عند ارتفاع أسعار النفط الخام ومن ثم ارتفاع أسعار واردات الوقود؛

- لذلك فتنافيا مع الفرضية الأولى لا يوجد تأثير لأسعار النفط الخام على الطلب على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية في الأجل الطويل، وتوافقا مع الفرضية الثانية فتأثير أسعار النفط الخام على واردات الوقود في هذه الأسواق يكون عكسي قوي في الأجل القصير؛

لذلك فنمو الطلب على الوقود يسجل نسبة استهلاك متزايدة في الأسواق الدولية، بسبب تطور اقتصادياتها واتساع أسواقها، كما أن القدرات التكريرية للوقود لم تتمكن من مواكبة هذا النمو السريع في الطلب، وغياب البدائل المتمثلة في الطاقات المتجددة التي لا تزال غير تنافسية، أسهم في ارتفاع الطلب على الوقود بالرغم من استمرار ارتفاع سعره؛

- الطلب على واردات الوقود في الأسواق الأورو-متوسطية سواء أكانت مصدرة أو مستوردة للنفط يستجيب عكسيا في الأجل القصير للتغيرات في أسعار النفط الخام، وإن لارتفاع أسعار النفط آثار ايجابية على الدول المصدرة للنفط بإتاحة فرص تعظيم العوائد المالية بتصدير النفط والمنتجات النفطية المكررة، في حين أن لارتفاع الأسعار آثار سلبية على الوضع الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية في الدول المستوردة، والعكس في حالة انخفاض أسعار النفط تتشكل مخاطر على الدول المصدرة بانخفاض إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها، في حين أن انخفاض أسعار النفط يتيح الفرص للدول المستورد بتخفيض فواتير وارداتها من سلعة الوقود، كما أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة أسعار الوقود المستورد، وعند الارتفاع في أسعار الوقود يتحتم على الدول المستوردة ترشيد استعمال واستهلاك الطاقة لتقليل الطلب على واردات الوقود، لاستقرار أسعار النفط ومن ثم أسعار الوقود في المستقبل، باعتبار أن الطلب على الوقود مشتق من الطلب على النفط، لذا فإنه من المهم الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة المتجددة كطاقة الرياح، الطاقة الشمسية، طاقة المياه، الوقود البيولوجي وطاقة النباتات والطاقة النووية التي تعد من أهم أنواع الطاقة البديلة التي تتوفر عليها جل الأسواق الدولية، لأنها تعتبر الأمل الكبير لإحلال واردات الوقود، إلا أن هذه المصادر في حقيقة الأمر غير تنافسية وتحتاج الكثير من الوقت لتحل محل الوقود التقليدي غير المتجدد، لذا فمن المهم العمل على أكثر من صعيد، واستغلال أكفأ للفرص المتاحة في المجالات المتنوعة للطاقة البديلة للوقود، لتطوير مصادر الطاقة المنتجة محليا، وهو ما تسعى له كل دول العالم، حتى تنخفض أسعار واردات الوقود في الأجل الطويل نتاج توفير بدائل في المستقبل، وإذا ما لم تستغل الطاقات البديلة المتجددة ستبقى الأسواق الدولية عموما رهينة للصدمات في أسعار النفط والوقود.

ملاحق الجداول والأشكال

الملحق رقم (01): النموذج التجميعي P R Model

الملحق رقم (02): نموذج التأثيرات الثابتة F E Model

Dependent Variable: LFIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 01:49
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 204

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP	-0.009535	0.181291	-0.052597	0.9581
LGDP	0.651268	0.167025	3.899213	0.0001
LOILP	1.022996	0.166146	6.157197	0.0000
LREX	-2.804480	1.007294	-2.784173	0.0059
OILPRO	0.617562	0.230569	2.678419	0.0080
C	14.51948	4.569123	3.177738	0.0017

R-squared	0.620235	Mean dependent var	23.14400
Adjusted R-squared	0.610645	S.D. dependent var	1.830122
S.E. of regression	1.141966	Akaike info criterion	3.132350
Sum squared resid	258.2090	Schwarz criterion	3.229942
Log likelihood	-313.4997	Hannan-Quinn criter.	3.171828
F-statistic	64.67492	Durbin-Watson stat	0.042010
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (03): نموذج التأثيرات العشوائية R E Model

Dependent Variable: LFIMP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/08/18 Time: 01:52
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 204
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP	-0.072199	0.170217	-0.424161	0.6719
LGDP	1.201453	0.206889	5.807243	0.0000
LOILP	0.630010	0.078008	8.076194	0.0000
LREX	0.404515	0.362755	1.115118	0.2662
OILPRO	-0.783030	0.843923	-0.927845	0.3546
C	-10.59886	2.741888	-3.865533	0.0002

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	1.296725	0.9408
Idiosyncratic random	0.325192	0.0592

Weighted Statistics

R-squared	0.823849	Mean dependent var	1.405089
Adjusted R-squared	0.819400	S.D. dependent var	0.770854
S.E. of regression	0.327590	Sum squared resid	21.24841
F-statistic	185.2066	Durbin-Watson stat	0.425994
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

Dependent Variable: LFIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 01:50
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 204

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP	-0.110401	0.174357	-0.633187	0.5274
LGDP	1.346177	0.221203	6.085706	0.0000
LOILP	0.581519	0.081645	7.122513	0.0000
LREX	0.330671	0.366017	0.903432	0.3675
C	-13.42929	3.026993	-4.436513	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.970760	Mean dependent var	23.14400
Adjusted R-squared	0.968427	S.D. dependent var	1.830122
S.E. of regression	0.325192	Akaike info criterion	0.666382
Sum squared resid	19.88095	Schwarz criterion	0.926626
Log likelihood	-51.97093	Hannan-Quinn criter.	0.771655
F-statistic	416.0997	Durbin-Watson stat	0.470575
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (04): اختبار multiplier (LM) Lagrange

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/08/18 Time: 01:05
Sample: 2000 2016
Total panel observations: 204
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	1210.068 (0.0000)	7.651611 (0.0057)	1217.720 (0.0000)
Honda	34.78604 (0.0000)	-2.766155 (0.9972)	22.64148 (0.0000)
King-Wu	34.78604 (0.0000)	-2.766155 (0.9972)	25.01271 (0.0000)
GHM	-- --	-- --	1210.068 (0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (05): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	4	1.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.970760	Mean dependent var	23.14400
Adjusted R-squared	0.968427	S.D. dependent var	1.830122
S.E. of regression	0.325192	Akaike info criterion	0.666382
Sum squared resid	19.88095	Schwarz criterion	0.926626
Log likelihood	-51.97093	Hannan-Quinn criter.	0.771655
F-statistic	416.0997	Durbin-Watson stat	0.470575
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (06): نموذج التأثيرات الثابتة F E Model

بعد تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Dependent Variable: LFIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 01:55
Sample (adjusted): 2001 2016
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 192
Convergence achieved after 17 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP	0.212392	0.257619	0.824441	0.4108
LGDP	-0.119881	0.366496	-0.327100	0.7440
LOILP	0.849714	0.080278	10.58470	0.0000
LREX	0.696739	0.520563	1.338434	0.1825
C	14.61773	5.510952	2.652488	0.0087
AR(1)	0.900163	0.036881	24.40745	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.989121	Mean dependent var	23.20773
Adjusted R-squared	0.988126	S.D. dependent var	1.807038
S.E. of regression	0.196909	Akaike info criterion	-0.327775
Sum squared resid	6.785309	Schwarz criterion	-0.039351
Log likelihood	48.46641	Hannan-Quinn criter.	-0.210961
F-statistic	994.4104	Durbin-Watson stat	2.417788
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.90

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم (01): توزيع البواقي

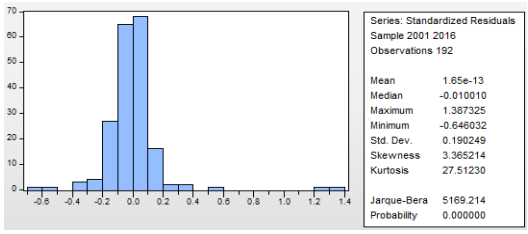

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (07): نموذج التأثيرات الثابتة F E Model

ونتائج الآثار الخاصة بكل دولة

Dependent Variable: LFIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 01:57
Sample (adjusted): 2001 2016
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 192
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOILP	0.919808	0.055545	16.55977	0.0000
C	19.85058	0.296468	66.95682	0.0000
AR(1)	0.898280	0.034360	26.14337	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.988916	Mean dependent var	23.20773
Adjusted R-squared	0.988106	S.D. dependent var	1.807038
S.E. of regression	0.197074	Akaike info criterion	-0.340358
Sum squared resid	6.913164	Schwarz criterion	-0.102832
Log likelihood	46.67433	Hannan-Quinn criter.	-0.244158
F-statistic	1221.594	Durbin-Watson stat	2.384777
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.90

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

Cross-section Fixed Effects

	COUNTRIES	Effect
1	1	-2.236076
2	2	1.128330
3	3	-0.854123
4	4	1.340703
5	5	1.791779
6	6	-0.117900
7	7	-1.037258
8	8	-2.327491
9	9	-0.011553
10	10	1.032702
11	11	1.368247
12	12	-0.077361

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$

Equation / Variables, tests		Level			1st difference		
		وجود قاطع	وجود قاطع واتجاه زمني	بدون قاطع واتجاه زمني	وجود قاطع	وجود قاطع واتجاه زمني	بدون قاطع واتجاه زمني
IM	LLC test	-3,19* 0,0007*	8,08 1,00	2,00 0,98	-0,78 0,22	-5,1 0,00	-6,31 0,00

		*					
	IPS test	-0,72 0,236	6,16 1,00	-	-0,96 0,17	-2,31 0,01	-
	ADF test	22,88 0,53	1,92 1,00	4,33 1,00	24,57 0,43	39,58 0,02	62,35 0,00
LEXP	**LLC test**	-6,04 0,00	0,03 0,51	5,16 1,00	-5,44 0,00	-10,52 0,00	-6,66 0,00
	IPS test	-2,38 0,01	4,01 1,00	-	-3,71 0,00	-7,29 0,00	-
	ADF test	37,89 0,04	3,97 1,00	1,49 1,00	52,7 0,00	93,36 0,00	71,61 0,00
LGDP	**LLC test**	-7,84 0,00	-1,92 0,02	4,22 1,00	-4,22 0,00	-10,97 0,00	-6,36 0,00
	IPS test	-4,08 0,00	3,4 0,99	-	-2,58 0,00	-8,34 0,00	-
	ADF test	56,17 0,00	7,33 0,99	2,14 1,00	41,06 0,01	104,89 0,00	66,25 0,00
LOilP	**LLC test**	-3,39 0,00	10,88 1,00	0,6 0,72	-1,51 0,06	-5,41 0,00	-6,18 0,00
	IPS test	-1,46 0,07	6,75 1,00	-	-0,47 0,32	-1,65 0,049	-
	ADF test	27,9 0,26	0,39 1,00	7,84 0,99	19,85 0,7	32,07 0,12	60,57 0,00
LREX	**LLC test**	-4,28 0,00	-1,99 0,02	0,11 0,54	-3,08 0,00	-5,21 0,00	-7,31 0,00
	IPS test	-2,68 0,00	2,11 0,98	-	-2,18 0,01	-4,12 0,00	-
	ADF test	42,33 0,01	13,08 0,96	12,59 0,97	38,61 0,03	59,04 0,00	86,7 0,00

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10، * **Statistic**، ** **Prob**

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرين LFIMP, LOilP عند الدرجة الثانية وعند مستوى المعنوية %5 = α

Equation **Variables, tests**		**2nd difference**		
		وجود قاطع	**وجود قاطع واتجاه زمني**	**بدون قاطع واتجاه زمني**
IM	**LLC test**	-8,51 0,00	-6,86 0,00	-15,23 0,00

	IPS test	-8,75 0,00	-6,99 0,00	-
	ADF test	114,47 0,00	90,96 0,00	186,61 0,00
LOilP	**LLC test**	-8,27 0,00	-8,27 0,00	-14,74 0,00
	IPS test	-8,27 0,00	-7,02 0,00	-
	ADF test	108,64 0,00	91,36 0,00	177,98 0,00

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10، * **Statistic**، ** **Prob**

الملحق رقم (08): اختبار **Pedroni** للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LFIMP LOILP
Date: 05/08/18 Time: 02:02
Sample: 2000 2016
Included observations: 204
Cross-sections included: 12
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Use d.f. corrected Dickey-Fuller residual variances
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.447233	0.6726	1.225920	0.1101
Panel rho-Statistic	1.591263	0.9442	-0.505552	0.3066
Panel PP-Statistic	2.476810	0.9934	-0.393439	0.3470
Panel ADF-Statistic	3.089575	0.9990	0.859500	0.8050

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.214775	0.5850
Group PP-Statistic	-0.748942	0.2269
Group ADF-Statistic	0.319427	0.6253

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (09): أنسب فترات إبطاء حسب نموذج الملحق **VAR**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LFIMP LEXP LGDP LOILP LREX
Exogenous variables: C
Date: 05/08/18 Time: 02:06
Sample: 2000 2016
Included observations: 108

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-283.2897	NA	0.000143	5.338698	5.462871	5.389046
1	529.4821	1535.236	6.62e-11	-9.249669	-8.504632	-8.947584
2	568.2754	69.68427	5.14e-11	-9.505100	-8.139200	-8.951277
3	622.1013	91.70334	3.04e-11	-10.03891	-8.052149	-9.233352
4	680.1500	93.52298	1.67e-11	-10.65093	-8.043299	-9.593628
5	736.8347	86.07664	9.51e-12	-11.23768	-8.009187	-9.928643
6	799.8054	89.79157	4.87e-12	-11.94084	-8.091485	-10.38007
7	828.0099	37.60599	4.83e-12	-12.00018	-7.529964	-10.18767
8	3250.484	3005.663*	2.70e-31*	-56.39786*	-51.30678*	-54.33361*

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم (10): نموذج شعاع الانحدار الذاتي **VAR**بين متغيرات الدراسة

الملحق رقم (11): سببية **Granger**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/08/18 Time: 02:15
Sample: 2000 2016
Lags: 8

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LEXP does not Granger Cause LFIMP	108	4.74925	7.E-05
LFIMP does not Granger Cause LEXP		2.04402	0.0497
LGDP does not Granger Cause LFIMP	108	6.38086	1.E-06
LFIMP does not Granger Cause LGDP		1.91492	0.0671
LOILP does not Granger Cause LFIMP	108	41.2752	5.E-27
LFIMP does not Granger Cause LOILP		-10.6603	1.0000
LREX does not Granger Cause LFIMP	108	0.75447	0.6434
LFIMP does not Granger Cause LREX		1.36298	0.2234

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 02:11
Sample: 2008 2016
Included observations: 108
Total system (balanced) observations 216

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.762670	0.082160	9.282723	0.0000
C(2)	0.134096	0.101598	1.319861	0.1885
C(3)	0.074387	0.105250	0.706764	0.4806
C(4)	-0.092980	0.105939	-0.877671	0.3813
C(5)	0.026623	0.116346	0.228830	0.8193
C(6)	-0.089265	0.126355	-0.706468	0.4808
C(7)	-0.091009	0.122989	-0.739971	0.4603
C(8)	0.216938	0.096179	2.255559	0.0253
C(9)	-1.676177	0.172602	-9.711243	0.0000
C(10)	-0.709211	0.173713	-4.082668	0.0001
C(11)	-1.169225	0.168879	-6.923458	0.0000
C(12)	-0.869986	0.160425	-5.423006	0.0000
C(13)	-0.491773	0.164157	-2.995749	0.0031
C(14)	1.276647	0.166243	7.679413	0.0000
C(15)	1.816823	0.246925	7.357788	0.0000
C(16)	-1.448403	0.155560	-9.310908	0.0000
C(17)	16.38234	1.044634	15.68237	0.0000

Equation: LFIMP = C(1)*LFIMP(-1) + C(2)*LFIMP(-2) + C(3)*LFIMP(-3) + C(4)*LFIMP(-4) + C(5)*LFIMP(-5) + C(6)*LFIMP(-6) + C(7)*LFIMP(-7) + C(8)*LFIMP(-8) + C(9)*LOILP(-1) + C(10)*LOILP(-2) + C(11)*LOILP(-3) + C(12)*LOILP(-4) + C(13)*LOILP(-5) + C(14)*LOILP(-6) + C(15)*LOILP(-7) + C(16)*LOILP(-8) + C(17)
Observations: 108

R-squared	0.989306	Mean dependent var	23.66781
Adjusted R-squared	0.987426	S.D. dependent var	1.507872
S.E. of regression	0.169085	Sum squared resid	2.601677
Durbin-Watson stat	2.215775		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

التباين في (12): قيم الملحق رقم

لصدمات المتغيرات المفسرة LFIMP

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of LFIMP:

Period	S.E.	LFIMP	LEXP	LGDP	LOILP	LREX
1	0.136832	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.188773	99.22843	0.480599	0.016231	7.82E-11	0.274744
3	0.235255	89.69258	6.760718	2.478711	3.04E-10	1.067995
4	0.255303	90.72308	6.201574	2.168491	2.58E-10	0.906857
5	0.280335	89.83664	5.428608	3.083863	4.70E-10	1.650885
6	0.292771	88.45899	5.393190	2.861240	9.35E-10	3.286583
7	0.303881	87.61619	5.799926	2.763387	1.09E-09	3.820494
8	0.320657	84.20503	5.489035	2.856834	2.12E-09	7.449102
9	0.336813	81.57934	7.326270	2.920404	2.33E-09	8.173988
10	0.345919	81.37836	7.091191	2.795376	2.49E-09	8.735075

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

لتأثير LFIMP استجابة (): أثر 02 رقم (الشكل

الصدمات في المتغيرات المفسرة

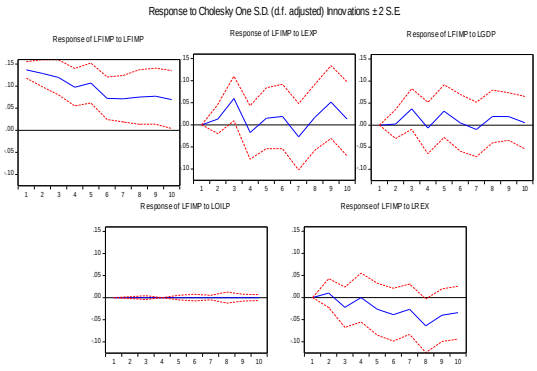

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1] صلاح بوقرورة، **محددات التجارة الخارجية: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه المسار الثالث في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2015/2014، ص 61

[2] صلاح بوقرورة، **مرجع سابق**، ص 70

[3] خليد علي، مدياني محمد، **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، مجلة الحقيقة، العدد 28-2014 جامعة أدرار- الجزائر، ص ص394-395

[4] خليد علي، مدياني محمد، **مرجع سابق**، ص 395

[5] بلقاسم زياني، **سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية،جامعة باتنة 1 حاج لخضر،السنة الجامعية: 2018/2017، ص 65 بتصرف

[6] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 – 2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2011، ص 53 بتصرف

[7] **نفس المرجع السابق**، ص 56 بتصرف

[8] **نفس المرجع السابق**، ، ص 74 بتصرف

[9] بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية 2015/2014، ص 26 بتصرف

[10] Muhammad Jawad, Ghulam Shabbir Khan Niazi, **IMPACT OF OIL PRICE VOLATILITY AND MACROECONOMIC VARIABLES ON ECONOMIC GROWTH OF PAKISTAN**, REVIEW OF INNOVATION AND COMPETITIVENESS, VOL.3 | ISSUE. 1, 2017, p 53

[11] **op cit**, p 53

[12] بلقاسم زياني، **مرجع سابق**، ص 66 بتصرف

[13] Muhammad Jawad, Ghulam Shabbir Khan Niazi, **op cit**, p p 51-52

[14] Jabavu Clifford Nkomo, **Energy security and liquid fuels in South Africa**, Journal of Energy in Southern Africa, Vol 20, No 1,2009, p p 21-22

[15] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، مطبوعات البنك الدولي، العدد الرابع، 2015، ص 1 بتصرف

دور ادارة الجودة الشاملة في تحقيق التميز في المنظومة التعليمية
دراسة تطبيقية على مدرسة ابتدائية

د. عبد الصمد سعودي/ أستاذ محاضر (أ) جامعة محمد بوضياف المسيلة/ الجزائر
أ. مروة مويسي/ أستاذة مساعدة جامعة غرداية/ الجزائر

الملخص:

تعد إدارة الجودة الشاملة من مفاهيم الإدارة الحديثة، بما أن الجزائر بصفة عامة وغرداية بصفة خاصة تعاني من الكثير من النقائص في قطاع التعليم كغياب العمل الجماعي وغياب التكوين الجيد وطرق التقييم الدقيق إلى جانب نقص الوسائل التكنولوجية الحديثة أو سوء استعمالها، بالرغم من ما تنتهجه الوزارة من تعديلات في المناهج بهدف تحسين العملية التربوية إلا أنها لم تصل بعد إلى المطلوب لمواكبة التطورات السريعة الحاصلة، الكلام عن إدارة الجودة الشاملة في المنظومة التعليمية عامة والتعليم الابتدائي خاصة يطول شرحه ويستدعي البحث العميق والدراسة الدقيقة.

يأتي هذا البحث للوقوف بشيء من التحليل على أهمية أسلوب إدارة الجودة الشاملة في تحقيق النجاح والتفوق على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة؛ التمييز؛ جودة التعليم.

Abstract:

Total quality management is a modern management concept, Since Algeria in general and Ghardaia in particular suffer from many shortcomings in the education sector, such as the absence of teamwork and the absence of good training and methods of accurate evaluation along with the lack or misuse of modern technological means, despite the Ministry's amendments to the curriculum in order to improve the educational process, but it has not yet reached the required to keep up with the rapid developments taking place, talk about total quality management in the educational system in general and primary education in particular is long and requires deep research and careful study.

This research aims at analyzing the importance of TQM in achieving success and excellence at the local, regional and global levels.

Key words: Total Quality Management; Discrimination; Quality of Education.

مقدمة:

نظرا لأهمية والدور الأساسي الذي تقدمه المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها في بناء وإنشاء أجيال متعلمة ومثقفة قادرة على تطوير وبناء مجتمع متعلم والقضاء على الجهل و الأمية وبما أن المرحلة الابتدائية هي المفتاح للمراحل التالية والقاعدة الأساسية للتكوين فإن نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي قادرة على تغيير السلوك السائد وتغيير القيم ورفع جودة العملية التربوية في كافة مراحلها التالية.

انطلقت فكرة البحث من إشكالية ذات بعدين وهما:

- **الأول نظري (معرفي):** ويتمثل في محدودية الاهتمام بموضوع إدارة الجودة الشاملة وبالأخص في التعليم الابتدائي.
- **الثاني تطبيقي:** يتمثل في دراسة ميدانية لمعرفة مدى إدارة الجودة الشاملة كأسلوب تحسين يصنع الفارق بالمؤسسة بحكم أنها وسيلة حديثة التطبيق نسبيا.

الإشكالية الرئيسية:

ما هي انعكاسات استخدام إدارة الجودة الشاملة على تحسين التعليم الابتدائي في ابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات بولاية غرداية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم؟
- ما مدى استفادة المعلمين من إدارة الجودة الشاملة؟
- كيف يساعد هذا المفهوم في ترقية و تحسين التعليم؟
- ما هو واقعها بابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات بولاية غرداية؟
- ما مدى توفر المتطلبات الأساسية لإدارة الجودة الشاملة؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحسين التعليم الابتدائي.

الفرضية الثانية: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي من وجهة نظر المعلمين وفق متغير الجنس، متغير العمر، متغير المؤهل العلمي، متغير الخبرة.

أهمية البحث:

1) **الأهمية النظرية:** تكمن أهمية البحث في أنه تناول موضوع إدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي وهو موضوع لم يأخذ حقه من البحث بما يكفي حسب علم الطالبة، إذ تفتقر مكتبة الجامعة لمثل هذه الدراسات، حيث تأمل الطالبة أن تكون هناك دراسات أخرى في المستقبل في هذا المجال.

2) **الأهمية الميدانية:** وتكمن في معرفة هل المؤسسة محل الدراسة تطبق مفهوم إدارة الجودة الشاملة أم لا. إضافة إلى استخلاص نتائج واقتراح توصيات.

أهداف البحث: يهدف البحث أساسا إلى التعرف على:

- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي بصفة خاصة.
- مقارنة مستويات معرفة المعلمين بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي.
- معرفة مدى توفر متطلبات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي.
- مقارنة مستويات إدراك المعلمين لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة وفقا للمتغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي والخبرة.
- تزويد المهتمين والقائمين بالمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في حالة إقبالهم على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
-

1) معنى الجودة وإدارة الجودة الشاملة.

قبل تحديد مفهوم إدارة الجودة الشاملة، فمن المستحسن أن نتعرف على المعاني الخاصة بها كل على حدة فيجب عدم الخلط والتفريق بين إدارة الجودة الشاملة والجودة، فكم ذكر الدكتور علميات هناك "خلط وعدم تفريق بين إدارة الجودة الشاملة والجودة رغم وجود الاختلاف بينهما". وكما قال **فالجودة:** يقتصر مفهومها على المواصفات والخصائص المتوقعة في المنتج وفي العمليات والأنشطة المصاحبة التي من خلالها تتحقق تلك الموصفات، بينما تعني إدارة الجودة الشاملة جميع الأنشطة التي يبذلها المسؤولون عن تسيير شؤون المؤسسة والتي تشمل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، وهي مستمرة لتحسين الجودة والمحافظة عليها. (هي مدى مطابقة المنتوج للحاجات المستهلك) ومع أن الجودة هي المحرك الأساسي الذي تدور حوله أو من أجله كل أنشطة المؤسسة إلا أنه ليس بالضرورة أن كل سلعة أو خدمة ذات جودة عالية هي وليدة تطبيق إدارة الجودة في هذه المؤسسة أو تلك، فقد تنجح إحدى المؤسسات في إنتاج سلعها وخدماتها بجودة عالية قد تتواءم ومواصفات الايزو العالمية دون الأخذ بإدارة الجودة الشاملة.[1]

الإدارة: تعني التطوير والمحافظة على إمكانية المنظمة من أجل تحسين الجودة بشكل مستمر وتبدأ الإدارة بالإدارة العليا وتنتهي بكل العاملين أو أنها تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة كافة النشاطات ا لمتعلقة بتطبيق الجودة كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة وتوفير الموارد اللازمة.[2](الإدارة العليا هي مهتمة بالجودة في كل مرحلة وكل خطوة حتى مستوى التنفيذ).

الجودة: وتعني الوفاء بمتطلبات المستفيد بل وتتجاوزها إلى تلاشي العيوب والنواقص من المراحل الأولى للعملية بما يرضي المستفيد وتضم الجودة جودة المنتوج، جودة الخدمة، جودة المسؤولية الاجتماعية، وجودة السعر، وتاريخ التسليم أو هي بشكل موجز تلبية متطلبات المستفيد وتوقعاته.[3] (الجودة لا تعني الكمال).

الشاملة: البحث عن الجودة في أي مظهر من مظاهر العمل ابتدأ من التعرف على احتياجات المستفيد وانتهاء بتقويم رضاه عن المنتجات أو الخدمات المقدمة إليه وتضم:[4] (وهي داخلة في كل مرحلة وكل خطوة من الشراء للإنتاج للحسابات....الخ). المؤسسة ككل، في كل مجالات العمل، كل العاملين.

أما تعريف إدارة الجودة الشاملة وهي مرحلة متقدمة من إدارة الجودة، فقد عرفت بعدة تعار يف منها:

التعريف الأول: فقد عرفها معهد الجودة الفدرالي على "أنها منهج تطبيقي شامل يهدف لتحقيق حاجات وتوقعات العميل باستخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العمليات وخدمة المنظمة".[5]

أما تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم فقد عرفها بعض الباحثين والمهتمين على النحو التالي:

التعريف الأول: كما عرفها السعود "قدرة المؤسسة التربوية على تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة وتستطيع من خلالها الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها الطلبة (التلاميذ) وأولياء الأمور وأصحاب العمل و المجتمع وغيرهم".

التعريف الثاني: ويعرفها أحمد درياس على أنها " أسلوب تطوير شامل و مستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهداف كل من سوق العمل و الطلاب، أي أنها تشمل جميع وظائف و نشاطات المؤسسة التعليمية ليس فقط في إنتاج الخدمة، و لكن في توصيلها، الأمر الذي ينطوي حتما على تحقيق رضا الطلاب (التلاميذ)، وزيادة ثقتهم، و تحسين مركز المؤسسة التعليمية محليا و عالميا، و زيادة نصيبها في سوق العمل".[6]

التعريف الرابع: إن تعريف رودس يمثل إطاراً مرجعياً لتطبيق نموذج إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم فالمدخلات هم "الطلبة" والعمليات "ما يدور في داخل المدرسة" والمخرجات "هم الطلبة المتخرجون". إن الالتزام الكلي بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة التربوية يستدعي إعادة النظر في رسالة هذه المؤسسة وأهدافها واستراتيجيات تعاملها مع العمل التربوي ومعاييرها وإجراءات التقويم المتبعة فيه ويجب التعرف على حاجات المستفيدين الطلبة أي ما هي نوعية التعليم والإعداد التي يرون أنها تحقق حاجاتهم وتلبي رغباهم؟[7]

وفي ضوء ما سبق يمكن تقديم تعريف للجودة الشاملة في مدارس التعليم الابتدائي "بأنها تكوين ثقافة في الأداء بحيث يعمل أعضاء المجتمع المدرسي كلهم بشكل صحيح منذ البداية، وبصفة مستمرة لتحقيق أعلى جودة في الأداء، والعمل بروح الفريق الواحد المتعاون لترجمة احتياجات المستفيدين وتوقعاتهم من الخدمة التعليمية (الطلبة، أولياء الأمور، المجتمع، سوق العمل) إلى معايير محددة تكون مؤشرات، وموجهات للتحسين، والتطوير في هذه المدارس بغية الوصول إلى درجة الجودة التي ينشدها المجتمع"[8].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أنه من الضروري تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية، ومشاركة جميع الجهات والإدارات والأفراد في العمل كفريق واحد، والعمل في اتجاه واحد وهو تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في النظام التربوي التعليمي، وتقييم مدى تحقيق الأهداف، ومراجعة الخطوات التنفيذية التي يتم توظيفها.

2) مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم.

من مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم نذكر:[9]

- التركيز على احتياجات وتوقعات المستفيدين (الطلبة) والسعي إلى تحقيقها من خلال إعداد إستراتيجية تحسين الجودة.
- التأكد من أن التحسين والتطوير عملية مستمرة، وتحديد معايير مستويات الجودة.
- التركيز على الوقاية بدلا من التفتيش.
- اتخاذ القرارات بصورة موضوعية بناءا على الحقائق.

- تمكين العاملين وتحفيزهم على تحمل المسؤولية ومنحهم الثقة وإعطائهم السلطة الكاملة لأداء العمل.
- تخفيف البيروقراطية وتعدد مستويات الهيكل التنظيمي.

3) دواعي تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم.

يمكن اختصار دواعي تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم كالآتي:[10]

- إن غالبية الدول النامية أخذت بإستراتيجية الكم لاستيعاب تدفق الطلاب في التعليم، إن هذه الإستراتيجية أدت إلى التضحية بنوعية العملية التربوية.
- تحسين مخرجات العملية التربوية.
- إن الثورة التكنولوجية الشاملة والقائمة على التدفق العلمي والمعرفي يمثل تحدياً للعقل البشري مما جعل المجتمعات تتنافس في الارتقاء بالمستوى النوعي لنظمها التربوية.
- بما أن الطالب هدف ومحور العملية فيجب إرضائه كزبون أساسي في العملية التربوية.
- ضرورة إجراء التحسينات في العملية التربوية بطريقة منظمة من خلال تحليل المعلومات باستمرار.
- استثمار إمكانيات وطاقات جميع الأفراد العاملين في العملية التربوية.
- طريقة لنقل السلطة إلى العاملين بالمؤسسة مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالإدارة المركزية.
- خلق الاتصال الفعال على المستويين الأفقي والعمودي.
- للجودة الشاملة ثقافة إدارية خاصة وهذا يقتضي تغيير نمط الثقافة التنظيمية الإدارية في المؤسسة التعليمية وهذا يعني تغيير القيم والسلوك السائد بما يساعد على تحقيق الجودة الشاملة.
- تغيير النمط الإداري إلى الإدارة التشاركية. (مشتركة)[11]

4) فوائد تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم.

من بين الفوائد المتحققة من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم مايلي:[12]

- تحسين العملية التربوية ومخرجاتها بصورة مستمرة.
- تطوير المهارات القيادية والإدارية لقيادة المؤسسة التعليمية.
- تنمية مهارات ومعارف واتجاهات العاملين في المجال التربوي.
- التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.
- العمل المستمر من أجل التحسين، والتقليل من الإهدار الناتج عن ترك المدرسة، أو الرسوب.
- تحقيق رضا المستفيدين وهم (الطلبة، أولياء الأمور، المعلمون، المجتمع)

- الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.
- تقديم الخدمات بما يشبع حاجات المستفيد الداخلي والخارجي.
- توفير أدوات ومعايير لقياس الأداء.
- تخفيض التكلفة مع تحقيق الأهداف التربوية في الوسط الاجتماعي.

5) متطلبات تطبيق نظام الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية.

من بين متطلبات تطبيق نظام الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية منها:[13]

*القناعة الكاملة والتفهم الكامل والالتزام من قبل المسؤولين في المؤسسة التربوية.

*إشاعة الثقافة التنظيمية الخاصة بالجودة في المؤسسة التربوية نزولاً إلى المدرسة.

*التعليم والتدريب المستمرين لكافة الأفراد.

*التنسيق وتفعيل الاتصال بين الإدارات والأقسام المختلفة.

*مشاركة جميع الجهات وجميع الأفراد العاملين في جهود تحسين جودة العملية التعليمية.

*تأسيس نظام معلوماتي دقيق وفعال لإدارة الجودة على الصعيدين المركزي والمدرسي.

6) مؤشرات غياب الجودة الشاملة في مؤسسات التربية والتعليم.

وهي:[14]

تدني رغبة التلاميذ في التعلم.

- تدني تأثر التلاميذ بالتربية المدرسية.
- زيادة عدد حالات الرسوب، والتسرب من المدرسة.
- تدني دافعية المعلمين للتعليم.
- زيادة الشكاوى من جميع الأطراف.
- تدني رضا أولياء الأمور عن التحصيل العلمي لأبنائهم.
- عدم رضا المجتمع.
- تدني رضا المؤسسات التعليمية العليا كالمعاهد والجامعات.
- تدني رضا كل مرحلة تعليمية عن مخرجات المرحلة التعليمية التي سبقتها.

7) مقاييس التعليم.

طريقة (مايرن تريبوس) لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم، طرح مايرن طريقة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم، ونوعيته التي يجب أن تقدمه المدارس وذلك حسب الأسس التالية:[15]

المعرفة: وهي الشيء الذي يجعل الفرد يفهم ما يتعلمه، وعلاقة ذلك بما سبق معرفته، فالمعرفة تولد لدى الفرد القدرة على الفهم من خلال تجربته.

البراعة: هي التي تمكن الفرد من تحويل المعرفة إلى عمل فعلي.

الحكمة: هي القدرة على التمييز بين المهم والأهم، وبالتالي تحديد الأولويات.

الشخصية: وهي عبارة عن مركب مكون من المعرفة والبراعة والحكمة مرتبطة بالتحفيز.

8) المزايا المحققة من تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي.

- الوفاء بمتطلبات التعليم.
- تقديم خدمة تعليمية علمية تناسب احتياجات التلاميذ.
- مشاركة التلاميذ في العمل ووضوح أدوارهم ومسئولياتهم.
- الإدارة الديمقراطية للصف دون الإخلال بالتعليمات الرسمية.
- التزام كل طرف من أطراف العملية التعليمية التعلمية بالنظام الموجود وقواعده.
- تقليل الهدر الوقت التعليمي في المواقف التعليمية.
- وجود نظام شامل ومدروس ينعكس ايجابياً على سلوك التلاميذ.
- تحقيق التنافس الشريف بين التلاميذ .
- تأكيد أهمية وضرورة العمل كالفريق الجماعي.
- تفعيل التدريس بما يحقق الأهداف التربوية المأمولة.
- مساهمة التلاميذ ومشاركتهم في أخذ القرارات.
- التركيز على طبيعة العمليات والنشاطات وتحسينها و تطويرها بصفة مستمرة بدلاً من التركيز على النتائج والمخرجات.
- اتخاذ قرارات صحيحة بناء على معلومات وبيانات حقيقية واقعية .[16]

9) معوقات تطبيق ادارة الجودة بصورة عامة وفي التعليم بصورة خاصة.

يتعرض تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مختلف المؤسسات الى جملة من المعوقات مما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها ونذكر:[17]

- ضعف نظام الاتصالات في المؤسسة.
- عدم استخدام الأساليب الحديثة في الرقابة.
- نقص الثقة بين المعلمين والإدارة العليا.
- عدم قناعة الإدارات العليا بفلسفة إدارة الجودة الشاملة.
- عدم الاهتمام بوجهة نظر الأطراف الأخرى.

- عدم الاستعداد الكافي للمعلمين نحو تطبيق مفاهيم الجودة.
- عدم وجود خطط طويلة الأجل من أجل التطبيق الجيد للجودة.
- التدريب الغير مناسب أو الغير مكتمل للمعلمين.
- قلة اكتراث الإدارات العليا بعوامل نجاح هذا المدخل الأمر الذي يؤدي الى عدم اكتمال تنفيذه على أكمل وجه.
- تأثير العوامل السياسية على الإدارات العليا والتي تحد من قدرتهم على اتخاذ القرارات السريعة.
- صعوبة قياس وتقييم نتائج الجودة.
- الافتقار إلى نظم معلومات والاستخدام السيئ لما هو متوفر.
- عدم وجود المنافس لمؤسسات القطاع العام كما هو الحال في المؤسسات الخاصة، الذي يشكل حافزا لتحسين الجودة.
- عدم تفعيل أنظمة المساءلة وتطبيق العقوبات إلا في التجاوزات الكبيرة.
- الافتقار الى وجود نظام جيد للحوافز لتشجيع العاملين على أداء أفضل.
- لا يتلقى المبتكرون والمبدعون التشجيع الكافي من الإدارات المسؤولة.[18]

المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة : [19]

- عدم التزام الإدارة العليا.
- التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة الشاملة وليس على النظام ككل.
- عدم حصول مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة .
- عدم انتقال التدريب إلى مرحلة التطبيق .
- تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة الشاملة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسة .
- مقاومة التغيير سواء من العاملين أو من الإدارات.
- توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع ونذكر منها:

1) **دراسة إلهام علي أحمد الشلبي[20]:** تناول هذا المؤتمر عرض فيه مجموعة من الأفكار التي عكست وجهة نظر وزارة التربية والذي نص على ضرورة إيجاد نظام تربوي قادر على إيجاد أجواء، ومناخات كفيلة بإتاحة الفرصة للمعلم لتنمية نفسه ذاتيا، كما أشار أيضا إلى أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين وذلك عن طريق إعداد المعلم إعداداً متميزا بالمعارف والاتجاهات، لتمكينه من الارتقاء بالمستوى التعليمي وقد حدد برنامج التنمية المهنية المستدامة للمعلمين:

أ. إعداد المعلمين قبل الخدمة.

ب. برامج التأهيل في أثناء الخدمة.

ت. برامج التدريب في أثناء الخدمة.

كما أشار هذا المؤتمر إلى بعض النماذج منها نموذج الخطيب تجربة ووكالة الغوث الدولية / الأردن -**في** إدارة الجودة الشاملة.

وخرج هذا المؤتمر بمجموعة من التوصيات هي:

1- نشر ثقافة الجودة الشاملة في مدارس التعليم الأساسي، والتعريف بأساليبها الفنية، ومراحل تنفيذها، ومقومات نجاحها في إطار خطة تكون على مراحل، وخلال فترة زمنية محددة.

2- تهيئة المناخ التعليمي قبل تطبيق أي برنامج، أو نظام جديد في الميدان لتوعية المعلمين والإداريين بالبرامج والمشروعات الجديدة تمهيداً لإنجاحها.

3- تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وبخاصة في برامج التدريب المهني للمعلمين داخل مدارسهم بما يحقق التنمية المستدامة للعاملين تمهيداً لتحقيق مخرجات تربوية ذات جودة عالية.

4- إنشاء مديرية للجودة الشاملة في الوزارة تكون مسؤولة عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أن تكون لها دوائر في المناطق التعليمية.

2) **دراسة لرقط علي[21]**: هدفت الدراسة وهي عبارة عن مذكرة ماجستير إلى الوقوف على مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الجامعية بجامعة باتنة وفق متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات خبرة التدريس الجامعي، الوظيفة الحالية، التخصص، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي خلصت الدراسة إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب:

1-الثقافة التنظيمية وهي عبارة عن مجموعة من القيم والسلوكيات والقواعد التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات لذا يجب العمل على ترسيخ الثقافة التي يشعر فيها الأفراد بحرية المشاركة بأفكارهم والمشاركة في حل المشاكل واتخاذ القرار واعتبار ذلك بمثابة قاعدة أساسية في العمل.

2-ضرورة معرفة الأسباب والمشكلات من خلال الدراسات التحليلية للمؤسسة الجامعية التي تدفعها الى تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

3-ضرورة الابتعاد عن الخوف من تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

4-ضرورة التنسيق والتعاون بين الأقسام والكليات داخل الجامعة لتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة.

5-التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد على طرق الجودة.

6-مشاركة جميع العاملين في الجهد المبذول لتحسين مستوى الأداء.

7-التشجيع على الابتكار والمخاطرة والتعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملين الخارجيين وهم عناصر المجتمع المحلي وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير أداء الجامعة.

8-المشاركة الجماعية في الإدارة باعتبارها أسلوب فعال في تحقيق الجودة والتعاون في كافة أقسام الجامعة.

الدراسة الميدانية.

تقديم عام للابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات.

تعد من بين أكبر الابتدائيات في منطقة الجنوب حيث تقع وسط حي شعبي بثنية المخزن والذي يعد من أكبر الأحياء الشعبية في المنطقة وتحتوي على 24 فوج (قاعة للتدريس) ومطعم كبير بالإضافة الى ملعب وساحة كبيرة ومكتبة، منزل كبير للمدير، وقد كونت العديد من الشخصيات والإطارات و فيها معلمين أكفاء وعددهم حوالي 24 منهم 7 ذكور و 17 اناث بالإضافة الى العمال والموظفين الذين يقومون بالأعمال الأخرى كالسكرتيرات والمقتصد وعمال النظافة والعمال في المطعم ...الخ حيث يدرس فيها 765 تلميذة. (وما يميزها عن الابتدائيات الأخرى أنها أكبر مؤسسة تربوية في القطر الجزائري للبنات).

استهدفت الدراسة القيام بدراسة تطبيقية لاستقصاء آراء عدد من المعلمين والمعلمات في ابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات بولاية غارداية باعتبار أن الجودة الشاملة أصبحت فلسفة جديدة في التعليم ولكي يكون بالإمكان معرفة ما اذا كانت هذا المفهوم بحاجة إلى التطوير.

وضمن هذا السياق فان الدراسة الميدانية تهدف الى ما يلي:

- التعرف على مستوى ادراك المعلمين لأبعاد الجودة الشاملة.
- التعرف على مستوى القناعة بهذا المفهوم من وجهة نظر المعلمين.

حدود الدراسة.

حتى تتضح ملامح وحدود الدراسة لابد من تحديد المجال المكاني و الزمني والحدود البشرية والموضوعية لها.

أولا: المجال المكاني:

قد كان الاختيار للابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات بولاية غرداية وذلك للأسباب التالي:

- لان مفهوم الجودة الشاملة أصبح ضروري.
- تعتبر هذه المؤسسة من المؤسسات الرائدة والتي بدأت بتطبيق هذا المفهوم شيئا فشيئا.
- كون هذه المؤسسة قطعت شوط لا بأس به وتعتبر من المؤسسات الكبيرة في المنطقة.

ثانيا: المجال الزمني:

امتدت الحدود الزمنية للدراسة الفترة من 2017/05/09 إلى 2017/05/14 تخللها تعايش مستمر و متواصل للمؤسسة محل البحث وعقد لقاءات مستمرة ومتواصلة مع الادارة والمعلمين.

ثالثا: الحدود البشرية: والمتمثلة في المدير والمعلمين والمعلمات والموظفين والعمال (والسكرتيرات وعمال النظافة وحارس والطبخات ومسؤول التغدية وغيرهم من العمال...).

رابعا: الحدود الموضوعية: والمتمثلة في المتغيرات وهي (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة) وأيضا المتغيرات التابعة والمتمثلة في أبعاد الجودة الشاملة، أما بالنسبة الى المتغير المستقل فهو أبعاد التعليم الابتدائي.

منهجية الدراسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين والمعلمين في ابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات بولاية غرداية وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع شملت (40) معلم ومعلمة وموظفين وعمال وسكرتيرات...الخ، أي ما نسبته (60%) من مجموع أفراد المجتمع. وعددهم حوالي (24) معلم ومعلمة (وتم التحصل على هذه المعلومة من مدير المؤسسة). كون مجتمع الدراسة كان صغيرا فقد تم توزيع استبيانات على مجتمع ككل واعتباره عينة في نفس الوقت، حيث تم توزيع (30) استبانه وتم استرجاع (24) استبانه، واستبعاد 5 لعدم اكتمال البيانات الواردة بها وبالتالي بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة للتحليل (18) استبانه بسبب عدم تجاوب عينة الدراسة من المعلمين ومعلمات.

ثانيا: أدوات الدراسة:

أولا: استبانه موزعة للمعلمين والمعلمات.

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها تم:

تصميم استبانه بهدف جمع البيانات من عينة الدراسة. تسعى هذه الاستبانة لقياس مدى تأثير أبعاد إدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي وقد شملت الاستبانة الموزعة على جزئيين:

الجزء الأول: يتضمن بيانات وظيفية وشخصية للمعلمين والمعلمات.

الجزء الثاني: يتضمن بيانات متعلقة بالمستوى إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم.

مقابلة بعض المعلمين والمعلمات والمدير بالإضافة الى بعض الموظفين في المؤسسة.

ثالثا: الأدوات الإحصائية المستعملة:

استعمال بعض الأساليب مثل التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية.

رابعا: مقياس التحليل:

لقد تم استخدام مقياس **ليكرت الثلاثي** الإجابة على الأسئلة المتعلقة بادراك المعلمين للمفهوم إدارة الجودة الشاملة وقد تم حساب الوسط الحسابي ويبين الجدول ما يلي:

الجدول رقم 1: مقياس ليكرت الثلاثي.

نعم	إلى حد ما	لا
3	2	1

المصدر: من اعداد الباحثين.

واستنادا الى ذلك فان قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

الجدول رقم 2: مقياس التحليل ليكرث الثلاثي.

مرتفع	متوسط	منخفض

1-1.33	1.33-2.33	2.33-3

المصدر: من اعداد الباحثين.

بناءا على ذلك فان كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات (3-2.5) يكون مستوى التصورات مرتفعا، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.49-2) فان مستوى التصورات متوسط، وإذا كان المتوسط الحسابي (1.1.99) يكون مستوى التصورات منخفض.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج.

أولا: خصائص مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية.

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد المبحوثين (المعلمين) وتشمل متغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة).

أولا: جدول رقم 3: خصائص مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية للمعلمين والمعلمات (الموظفين).

المتغير	الفئات	المعلمين	
		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	6	%33.33
	أنثى	12	%66.66
العمر	20 – 29 سنة	6	%33.33
	30 – 45 سنة	5	%27.77
	45 فما فوق	7	%38.88
الخبرة	1 - 5 سنوات	5	%27.77
	6 – 10 سنوات	1	%5.55
	11 فما فوق	12	%66.66
المؤهل الدراسي	باك أو مؤهل تربوي	9	%50
	ليسانس	7	%38.88
	دراسات عليا	2	%11.11

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان.

1- الجنس: تشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (2-3) والمتعلقة بالجنس الى أن نسبة الاناث أعلى من الذكور حيث بلغ عدد الاناث 12 أي ما نسبته 66.66% من المستجبين من المعلمين، مقابل 6 من الذكور بنسبة 33.33%، وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التي تمت على واقع المجتمع العربي الذي يغلب فية المعلمين من الاناث عن الذكور.

2- العمر: فيما يتعلق بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر فيلاحظ من الجدول رقم (2-3) أن الفئة الأكثر تكررا بالنسبة للمبحوثين كانت الفئة العمرية (45 فما فوق) حيث بلغت 7 معلمين أي ما نسبته 38.88%، أما الفئة العمرية (20 – 29 سنة) حيث بلغت نسبتها 33.33%، فيما بلغت الفئة الأقل تكرارا (30-45سنة) معلم أي ما نسبته 27.77%، لذلك فالفئة السائدة هي (45 فما فوق) مما يعني أن المؤسسة (القطاع التربوي) يستقطب معلمين ذو كفاءة والتي تكون مؤهلة وذات خبرة، وهذا يعود الى سياسة المؤسسة في توظيف من هم قادرين على العطاء والتكييف مع المتغيرات.

3- **الخبرة:**تبين البيانات المعروضة في الجدول رقم (2-3) بأن توزيع الأفراد حسب الخبرة (الأقدمية) في المؤسسة يشير الى أن الفئة من (45 فما فوق) والتي تحمل أكبر تكرارا حيث بلغ عدد المعلمين **12** وبنسبة 66.66%، أما بالنسبة الى الفئة الأقل من 5 سنوات بلغ 5 أي ما نسبته 27.77%، أما من (30 -45 سنة) فبلغ معلمة واحدة بنسبة 5.55%.

4- **المؤهل الدراسي (العلمي):** يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2-3) والمتعلقة بتوزيع أفراد العينة المبحوثة حسب المؤهل العلمي (التربوي) فان فئة تحتل المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم 9 أي ما نسبته 50%، بينما حملة الديبلوم فكانت **7** معلمين أي بنسبة 38.88%، أما الفئة الأقل تكرارا حاملي الماجستير (ماستر) أو دكتوراه حيث بلغ عددهم 2 أي ما نسبته 11.11%، وبالتالي فان ذلك يعطي مؤشر الى أن أفراد المجتمع من ذوي المؤهل التربوي ، وهم يشكلون العمود الفقري في المدرسة محل البحث، ويحتل حملة شهادات المرتبة الثانية وهذه نتيجة منطقية تؤكد على أهمية هذه الشهادة كدليل لأهلية الفرد في شغل هذه المناصب.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1- نتائج متعلقة بإدارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي.

الجدول رقم 4: المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة الادارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي.

رقم العبارة	العبارة		نعم (3)	الى حد ما (2)	لا (1)	حساب المتوسط	الترتيب	الدرجة الموافقة
01	يعطيك مديرك الحرية الكاملة في ابدأ الرأي.	التكرار	10	07	01	2.5	01	مرتفع
		النسبة	%55.55	%38.88	%5.55			
02	هناك تطبيق فعلي للإدارة الجودة الشاملة.	التكرار	04	09	05	1.94	04	متوسط
		النسبة	%22.22	%50	%27.77			
03	يتم وضع برنامج للتدريب والتكوين من أجل تنمية قدرات ومهارات المعلمين.	التكرار	11	03	04	2.38	02	مرتفع
		النسبة	%61.11	%16.66	%22.22			
04	ترى أن هناك استخدام كامل للموارد المادية والبشرية.	التكرار	04	07	07	1.83	06	متوسط
		النسبة	%22.22	%38.88	%38.88			

05	تلاحظ أن هناك طرق متطورة (تكنولوجيا) لأنجاز الدروس والأعمال.	التكرار	00	06	12	1.33	08	منخفض
		النسبة		%33.33	%66.66			
06	هناك مناخ ملائم يشجع على ممارسة مهنة التعليم.	التكرار	03	11	06	1.72	07	متوسط
		النسبة	%16.66	%61.11	%33.33			
07	هناك متطلبات تكنولوجية تقنية.	التكرار	04	05	09	1.72	07	متوسط
		النسبة	%22.22	%27.77	%50			
08	يتم للاتصال بينك وبين المراحل التعليمية التالية.	التكرار	04	07	07	1.83	05	متوسط
		النسبة	%22.22	%38.88	%38.88			
09	هناك ادارة خاصة مخصصة لتقييم أداء المعلم.	التكرار	09	06	03	2.33	03	مرتفع
		النسبة	%50	%33.33	%16.66			
المعدل العام				1.95				متوسط

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول رقم (2 – 4) ومن خلال استخلاص النتائج نلاحظ أن الابتدائية تحاول أن تطبق مفهوم الجودة الشاملة في التعليم بحيث أن الفقرة رقم (01) يعطيك مديرك الحرية الكاملة في ابدأ الرأي بمتوسط حسابي 2.5 والذي يشير الى المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة اذ أن المعلمون في الابتدائية كلهم متفقون على أن المدير يعطيهم الحرية للابدأ الرأي وهذا يشرح أن هناك ديمقراطية في التعامل وهذا يزيد من اخلاص المعلمين وشعورهم بالحرية.

والفقرة رقم (03) هناك برنامج للتدريب والتكوين حلت في المرتبة الثانية وبدرجة مرتفعة فيعود السبب الى تطبيق الابتدائية لبرامج التدريب وهو الأساس من أجل تنمية وتطوير قدرات ومهارات المعلمين وهذا ما تسعى اليه الابتدائية.

وجاءت الفقرة رقم (09) هناك ادارة للتقييم المعلم في المرتبة الثالثة اذ يتفق المعلمون أن هناك ادارة خاصة بتقييم المعلم من خلال المفتشين المقاطعة وزيارات المدير والمفتش العام وزيارات مفاجئة للمدير التربية في بعض الأحيان.

بينما حلت الفقرة رقم (02) هناك تطبيق فعلي للإدارة الجودة الشاملة في المرتبة الرابعة حيث يرى المعلمون أن هناك تطبيق الى حد ما للإدارة الجودة الشاملة وهناك بعض التحسن.

أما الفقرة رقم (08) هناك اتصال بينك وبين المراحل التالية حلت في المرتبة الخامسة حيث اتفق المعلمون على أن هناك اتصال بينها وبين المراحل التعليمية التالية من خلال الندوات والملتقيات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم ومن خلالها يتم الاتصال مع المراحل الأخرى.

بالنسبة الى الفقرة رقم (04) فقد حلت في المرتبة الساسة حيث يرى المعلمون أن هناك استخدام للموارد المادية والبشرية الى حد ما و في حدود الامكانيات والقدرات.

أما بالنسبة الى الفقرة رقم (06) والفقرة رقم (07) فقد حلت في المرتبة السابعة بدرجة متوسطة فقد أجمع المعلمون على أن مناخ العمل ملائم ومشجع على ممارسة مهنة التعليم الى حد ما حيث أب بعض المعلمين قالوا أن المناخ غير مساعد في بعض الأوقات فعلى سبيل المثال الوسائل والأولياء لا يقومون بالدور كما ينبغي وفي بعض الأحيان.

وحلت في المرتبة التاسعة والأخيرة وبدرجة منخفضة هناك طرق متطورة وتكنولوجية لإنجاز الأعمال والدروس بحيث اتفق المعلمون على أن الوسائل المستعملة في التعليم مازالت تقليدية وغير متطورة نوعا ما لذا ينبغي استعمال أساليب التدريس المتقدمة والمتطورة التجديد وإضافة وسائل حديثة ومتطورة على سبيل المثال السبورة مازالت بطبشور....الخ.

الـخاتـمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن ادارة الجودة الشاملة في التعليم الابتدائي أمر نسبي ولكن في سعي الى تطوير وتحسين الجودة في القطاع التربوي حيث أن وزارة التربية والتعليم تعمل وتسعى جاهدة في تحسين المستوى التعليمي من خلال تطوير المناهج التربوية واستبدال بعض الطرق في سعيها الى تكوين مدرسة عصرية (حديثة) تواكب العصر والتطورات الحاصلة من أجل خلق مجتمع راقي ومتحضر.

- توجد مبررات كافية لتطبيق ادارة الجودة الشاملة بابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات.
- تختلف مبررات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات من وجهة نظر المعلمين حسب متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة.

وهذا يثبت صحة الفرضيات الثانية.

- تتوفر المتطلبات الأساسية لتطبيق ادارة الجودة الشاملة بابتدائية عائشة أم المؤمنين بنات بنسبة أقل من المتوسط المطلوب.(متوسط)

وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

الاقتراحات والتوصيات:

1-على الاستاذة والمعلمون اظهار الوجه المبتسم والبشوش طوال فترة القاء الدرس لأن هذا يرفع من الروح المعنوية للتلميذ.

2-يجب استخدام التقنيات والوسائل الحديثة في التعليم والتدريس والتي من أهمها الحاسوب التعليمي وغيرها.

3-التأكيد على المعلم احترام شخصية التلميذ.

4-يجب عدم ضرب التلميذ في القسم لأنه من الممكن التأثير على الجانب النفسي للتلميذ.

5-ضرورة وضع مكتبة للمطالعة لكي يتعود التلميذ على المطالعة منذ الصغر (فيها جميع أنواع من القصص والمجلات والكتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية).

6-لابد من الحاق المعلمين بدورات تدريبية تكسبهم مهارات وتقنيات جديدة.

7-يجب على المعلم أن يستعمل (الاسئلة والحوار، الأساليب المناسبة للتقويم) وتثمين العمل الجماعي داخل القسم.

8-يجب على التلاميذ احترام الأستاذ والمعلم وجميع العاملين في المؤسسة لأن التربية قبل التعليم.

المراجع:

1/ محمود حسين الوادي و آخرون: **إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010.

2/ محمد سمير أحمد: **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

3/ لرقط علي: **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر (مبررات والمتطلبات الأساسية)**، مذكرة ماجستير في علوم التربية تخصص الإدارة والتسيير التربوي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

4/ رياض رشاد البنا: **إدارة الجودة الشاملة في التعليم (التعليم الابتدائي: جودة شاملة ورؤية جديدة)**، المؤتمر التربوي (20)، الجزائر، 2006.

5/ الهام علي أحمد الشلبي: **أثر إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين**، تجربة وكالة الغوث الدولية، مجلة جامعة دمشق المجلد 26، عمان (الأردن) العدد(04)، 2010.

[1]: مهدي السامرائي: **إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 26.

[2]: **المرجع السابق**، ص27.

[3]: **نفس المرجع السابق**، ص 27.

[4]: **نفس المرجع السابق**، ص27.

[5]: محمود حسين الوادي و آخرون: **إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 21.

[6]: لرقط علي: **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر (مبررات والمتطلبات الأساسية)**، مذكرة ماجستر في علوم التربية تخصص : الإدارة والتسيير التربوي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 40.

[7]: رياض رشاد البنا: **إدارة الجودة الشاملة في التعليم (التعليم الابتدائي: جودة شاملة ورؤية جديدة)**، المؤتمر التربوي (20)، الجزائر، 2006، ص9.

[8]: الهام علي أحمد الشلبي: أثر إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين، **تجربة وكالة الغوث الدولية**، مجلة جامعة دمشق المجلد 26، عمان (الأردن) العدد(04)، 2010، ص 447- 448.

[9]: مهدي السامرائي: **مرجع سبق ذكره**، ص184.

[10]: رياض رشاد البنا: **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[11]: رياض رشاد البنا: **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[12]: نقلا من الرابط: **http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=591f21d7e3a5150** ، **تاريخ التصفح**: 2016/04/11، الساعة 22:45 m :h.

[13]: **نقلا من الرابط: http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=591f21d7e3a5150**، **تاريخ التصفح**: 2016/04/11، الساعة 15:15 m :h.

[14]: **نقلا من الرابط: http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=591f21d7e3a5150**، **تاريخ التصفح**: 2016/04/11، الساعة m :h 15:30.

[15]: **نقلا من الرابط: http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=591f21d7e3a5150**، **تاريخ التصفح**: 2016/04/12، الساعة m :h 15:45.

[16]: **نقلا من الرابط: http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=591f21d7e3a5150**، تاريخ التصفح: 2016/04/12، الساعة m :h 19:13.

[17]: محمد سمير أحمد: **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بدون بلد، 2009، ص 70.

[18]: مهدي السامرائي: **مرجع سبق ذكره**، ص 351.

[19]: نقلا عن الموقع: **http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=591f21d7e3a5150**، تاريخ التصفح: 2016/04/12، الساعة 18:31 m :h.

[20]: الهام علي أحمد الشلبي: **أثر إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين، تجربة وكالة الغوث الدولية**، مجلة جامعة دمشق المجلد 26، عمان (الأردن) العدد(04)، 2010.

[21]: لرقط علي: **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر (مبررات والمتطلبات الأساسية)**، مذكرة ماجيستر في علوم التربية تخصص : الإدارة والتسيير التربوي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

ترجمة لدراسة حالة تعاني من رهاب المدرسة
المؤلف: بيير مارداج " عيادة العلاج السلوكي"

Translate of case study suffering from a school phobia
Author : Pierre Mardags « clinique de thérapie comportementale »

الأستاذة سعاد بوسعيد

مخبر جودة البرامج في التربية الخاصة والتعليم المكيف

جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر

ملخص:

يمثل الخوف من المدرسة إحدى المشكلات الرئيسة التي تشكل مصدراً من مصادر الضيق للأسرة، و عادة ما يأخذ هذا الخوف شكل التعبير عن الانزعاج الشديد و الرعب و التمارض في صباح كل يوم دراسي، و البكاء و التوسل بالبقاء في المنزل. وهذه الحالة هي إضطراب رهاب المدرسة وتعتبر حالة من القلق يعاني منها الطفل في بداية فترة ذهابه إلى المدرسة أو العودة إليها بعد فترة من إنقطاع الدراسة، والتي تتمثل برفضه الشديد والإمتناع عن الذهاب إلى المدرسة، لذلك يسمي بعض العلماء هذه الحالة "تجنب المدرسة" أو "رفض المدرسة.وهذه المقالة ترجمة لدراسة حالة تعاني من رهاب المدرسة للمؤلف « clinique de thérapie comportementale » Pierre Mardags تم علاجها عن طريق العلاج المعرفي السلوكي .

- الكلمات المفتاحية: ترجمة لدراسة حالة - رهاب المدرسة- العلاج المعرفي السلوكي

Abstract :

The fear of the school represents one of the main problems that constitute a source of distress to the family, and usually take the form of this fear the expression of alarm and terror and Sickout each morning classroom, and crying and begging to stay in the house. This situation is a school phobia Disorder Anxiety is experienced by a child at the beginning of the going to or return to school after a period of interruption of study،Which is refusing to refrain from going to school, so some scientists called this situation "Avoid School" or "the refusal of the school.This article interpretation to examine a case suffering from
school phobia author Pierre Mardags book of “clinique de therapie comportementale”, been treated by the CBT therapy.

Keywords: The translation of a case study-School phobia -The CBT therapy.

مقدمة :

يمثل الخوف من المدرسة إحدى المشكلات الرئيسة التي تشكل مصدراً من مصادر الضيق للأسرة، و عادة ما يأخذ هذا الخوف شكل التعبير عن الإنزعاج الشديد و الرعب و التمارض في صباح كل يوم دراسي، و البكاء و التوسل بالبقاء في المنزل.

رهاب المدرسة هي حالة من القلق يعاني منها الطفل في بداية فترة ذهابه الى المدرسة أو العودة إليها بعد فترة من إنقطاع الدراسة، والتي تتمثل برفضه الشديد والإمتناع عن الذهاب إلى المدرسة، لذلك يسمي بعض العلماء هذه الحالة "تجنب المدرسة" أو "رفض المدرسة.

ويحدث رهاب المدرسة لدى شروع الأطفال بالذهاب إلى المدرسة لأول مرة (عادة ما بين سن 5 الى 7 سنوات من العمر). وتبلغ النسبة الانتشارية لهذا الاضطراب عل نطاق عالمي نحو 2.4 بالمئة.وقد لوحظت هذه الحالة أيضاً عند لأطفال الأكبر سناً والمراهقين، لأن رهاب المدرسة قد يحدث أحياناً لدى معاودة الطفل الذهاب إلى المدرسة بعد غياب عنها بسبب المرض أو العطلة الصيفية أو أسباب أخرى تدعو للإنقطاع عن الدراسة لمدة معينة.

إن الخوف ورفض الذهاب إلى المدرسة يسبب التوتر للطفل ولذويه أيضاً، مما يدخل أولياء الأمور في حالة من القلق على مستقبل طفلهم.

و في هذا المقال سوف نتطرق إلى حالة الطفل **" وليام"** الذي يعاني من رهاب المدرسة وهي ترجمة لحالة من كتاب :

- Pierre Mardags,(1984), **clinique de thérapie comportementale**,v(1), Ev_vivantes, p:(270-275)

1- تقديم الحالة:

"وليام" طفل عمره (13 سنة)، يعاني من رفض الذهاب إلى المدرسة (رهاب المدرسة)، والده ذو جنسية إنجليزية و مستقرين في **"تولوز Toulouse"** لستة أشهر لأسباب عملية، ولديهم بالإضافة إلى **"وليام"** إبنة تدعى **"أندرو"** عمرها (9 سنوات).

في سوابق **"وليام"** لم يلاحظ أي شيء غريب أو مثير للشك، تمدرسه كان بدون مشاكل، و لم تظهر عليه أي إضطرابات سلوكية، و مستواه الدراسي في إنجلترا كان جيداً.

والدا **"وليام"**لاحظوا أنه دائماً خجول، و يهتم كثيراً لما يظنه الناس به و سهل التأثر في المواقف الجديدة (عدم التكيف في الوضع الجديد).

عند قدوم **"وليام"** لفرنسا كان لا يعرف التكلم بالفرنسية، و في نهاية السنة (نهاية ماي وبداية جوان) إلتحق بمدرسة خاصة في القسم السادس أقل من مستواه الحقيقي، و منذ ذلك الوقت كُثُر الغياب و أصبح الطفل يتضرع بمشاكل عديدة (تعب، وجع بالمعدة...) من أجل تجنب الذهاب للمدرسة، و الأولياء تساهلوا مع هذه الغيابات.

أصبح وليام يشكو من إستهزاء و سخرية الأطفال الآخرين، و السلوك المتشدد للأساتذة، و المدرسون من جهتهم وجدوا **"وليام"** قليل الميل لبذل جهد من أجل التأقلم و الإندماج.

وفي العطلة الصيفية إلتحق **"وليام"** بدروس خصوصية في الفرنسية مرتين إلى ثلاثة في الأسبوع في منزله، ثم أصبح يأخذ درس واحد خصوصي في الأسبوع. بعد العودة إلى المدرسة أستاذه كان راضي على تقدمه، فقد أصبح يستطيع تدبر أمره في محادثة بسيطة، و كذلك أصبح مستواه في الفهم اللغوي ممتاز.

- في العودة المدرسية التالية وِضَع **"وليام"** في الصف السادس من أجل تسهيل إندماجه، لكن بعض الروابط الإجتماعية التي أنشأها في الوسط المدرسي كانت مكسورة، و الآن وجد نفسه مع أطفال أصغر منه، ورجع وليام من جديد يتذمر من الإستهزاء و إنعزل.

في الأسبوع الأول عاد له الخوف من المدرسة، و بعد أسبوع آخر من التجنب و الرفض قرر الوالدان تغيير مدرسة **"وليام"**. و عند دخوله إلى قسمه الجديد رفض أي اتصال بالآخرين و هرب من المدرسة، و منذ ذلك اليوم الأب أصبح يجلبه إلى المدرسة بالقوة و لا يتركه إلا في وجود مجموعة من الموظفين ليمسكوا به و يمنعوه من الهرب.

ردود الطفل كانت قوية (نشطة جدا)، يقول الأب ان الطفل يتصرف كأنه حيوان في قفص، يصيح و يضرب رأسه على الأرض، و بعد مرحلة الإضطراب و الهيجان تأتي دائما لحظة فاصلة يكون الطفل فيها هادىء لكن منطوي على نفسه، حزين و رافض لأي نوع من التواصل.

- **التحليل السلوكي:**

- عوامل شخصية:

عند معاينة **"وليام"** كان لديه رفض كلي للمدرسة منذ أسبوعين (لم يذهب للمدرسة منذ أسبوعين).

-أثناء المقابلة، الطفل يظهر خجول جداً، لكن إرادته و روحه التعاونية واضحة مع المعالج، و لا يظهر عليه أي خلل نفسي على مستوى التواصل، ونلاحظ ببساطة علامات الكبت في مظهره العام، وكذلك صعوبة في إستمرار التواصل البصري.

- الطفل تأقلم جيدا مع المعالج (الذي يحاول أن يجعل لغته تشبه طريقة الطفل لكي يفهمه)، و يظهر أن الطفل مهتم جدا بهذه الوضعية مع المعالج، و يبذل جهد كبير من أجل تقديم مساعدته.

- **"وليام"**تطرق بوضوح جداً في المعاينة، و صرح أنه تجاوز الوضع الدراسي لأنه لا يفهم اللغة، و يحس أنه منعزل و مرفوض و يشتكي من إستهزاء و سخرية الأطفال، و لا يبذل مجهود كافي من أجل الاندماج و التأقلم، خاصة وقت العمل، و هو يفكر أن الأساتذة لا يفهمونه لأنهم يطالبونه كثيرا و ليس عندهم صبر إتجاه صعوباته.

- فيما يخص العمل (المردود) المدرسي تبين أن **"وليام"** متحسن، و يخاف من السخرية و الإخفاق، و لا يستطيع الكلام (التكلم) إلا إذا تأكد أنه يستطيع الشرح بوضوح أو يعطي إجابة صحيحة، العلاقات الإجتماعية خارج المدرسة متحفظة جداً.

- المستوى الفكري (العقل)، مقيم من خلال نوعية الخطاب و القدرات الإستبطانية مبهر، إختبار الشخصية لا يضع في وضوح أي بنية نفسية مرضية. و نستخرج مع ذلك ملامح إكتئابية.

- في إستبيان المخاوف لـ (والب Wolpe) البنود التي تأخد النقطة الكبيرة هي: التكلم أمام الجمهور، كونه أداة للسخرية، كونه منتقد، مهمش، مستنكر، سخيف، فاقد للسيطرة، فقدان الوعي، الإحساس بالغثيان، الشعور بالإختلاف عن الآخرين، كونه مريض عقليا.

- في سلم مقياس تقدير الذات لـ " لراتيس" (الترجمة الفرنسية في كوثرو Cottraux 1979) المجموع المتحصل عليه خلال الفحص الأول من (- 45). (استعملنا هذا المقياس لأجل الإشارة فقط لأن هذا المجموع لا يتطابق على الأطفال).

- الخاصة (الميزة)التقريبية لهذا الاختبار، المجموع النازل جداً يأكد غياب تقدير الذات.

- عوامل عائلية:

- الأم عندها آثار اكتئابية، فهي في حد ذاتها خاضعة (مرتبطة) بوالديها و تأقلمها كان سيء أثناء تموقعها في فرنسا و إفتراقها عنهم، لم يكن لديها أي نشاطات خارج العائلة و تبدل جهد قليل في العلاقات الاجتماعية، العائلة تعيش في منزل منعزل في الوسط الريفي، و لا تبحث عن

التأقلم، أم **"وليام"** متكلة أو تابعة لزوجها في كل الإجراءات الهامة لأن لغتها الفرنسية تقريبية جداً، هي نسبيا مستقلة و تهتم لـ **"وليام"** و تلعب دور كبير في تجنبه للمدرسة عن طريق تساهلها مع غيابات إبنها و معارضتها لزوجها في محاولاته الأولى لإرغام **"وليام"** على الذهاب للمدرسة بالقوة.

- الأب متاقلم كثيراً في وسطه العملي مجيئه إلى فرنسا متعلق بترقية مهمة. هو إنسان مواظب و إجتماعي و واجباته العملية تجعله دائماً بعيداً عن المنزل، و حسب أبنائه فهو صارم و مهتم من أجل المستقبل، في وقت بَدْأ مشاكل عند **"وليام"**، أصبح الأب منغلق و فاقد للأمل من وضعية إبنه.

- الأخ كان لا يداوم المدرسة في إنجلترا، و هذا الذي تحسن في الوسط المدرسي، فقد بدأ يتقن اللغة بشكل صحيح و ينشأ علاقات جيدة مع الزملاء، **"أندرو"** أخته اصبح عندها بعض الغيرة من **"وليام"** أثناء بقائه في البيت.

- الأن نحن في صدد وجود قلق متعلق بالوضعية المدرسية و هي مصدر التجنب المدرسي، القلق البسيط أصبح معقد أثناء الوضعيات الصعبة المترابطة: عدم فهم اللغة، السخرية و الإستهزاء من جهة الأطفال و نفاذ الصبر من جهة الأساتذة بالإضافة إلى قلق الإفتراق. و هذا القلق (فقدان الصبر) هو الذي شارك في تكوين مشكل السلوك لأن الوضعيات معرفة كضغوطات في أثناء غياب الوالدين.

قلق الانفصال يستطيع أن يكون ثانوي بالمقابل للوضعية مولدة القلق. في المجمل هناك إعادة ظهور للسلوكيات إلتصاق و بحث لقاعدة أمنية بالنسبة للأم. لكن في الوقت الحاضر إلتقطنا من أجل الفرضية الثانوية الأولى، بمعنى المشاركة الأولية لقلق الانفصال لتمركز الإشكال (المرض) أي أن قلق الانفصال هو الذي سبب رهاب المدرسة.

- عوامل أخرى لعبت دور:

- بنية **"وليام"** هي التي وضعته في موقع إخفاق و عززت سلوك القلق من الوضعية المدرسية.
- تشددات الوالد لا تتناسب مع قدرات الطفل على التكيف و هذا يعزز القلق المدرسي.
- الحماية الأمومية و القلق المرتبط - التبعية القلقية (أم-طفل) تعزز لقلق الانفصال.

* الملخص التحاليل السلوكية المعرفية تظهر في جدول 12 و 13

الجدول 12: التحليل الإدراكي (المعرفي) السلوكي:

– الإسم:	– اللقب:	– الجنس:
– تاريخ الميلاد:	– تاريخ الفحص:	– رقم السجل:
– المشكلة المستهدفة: الرهاب المدرسي		

– التزامن:

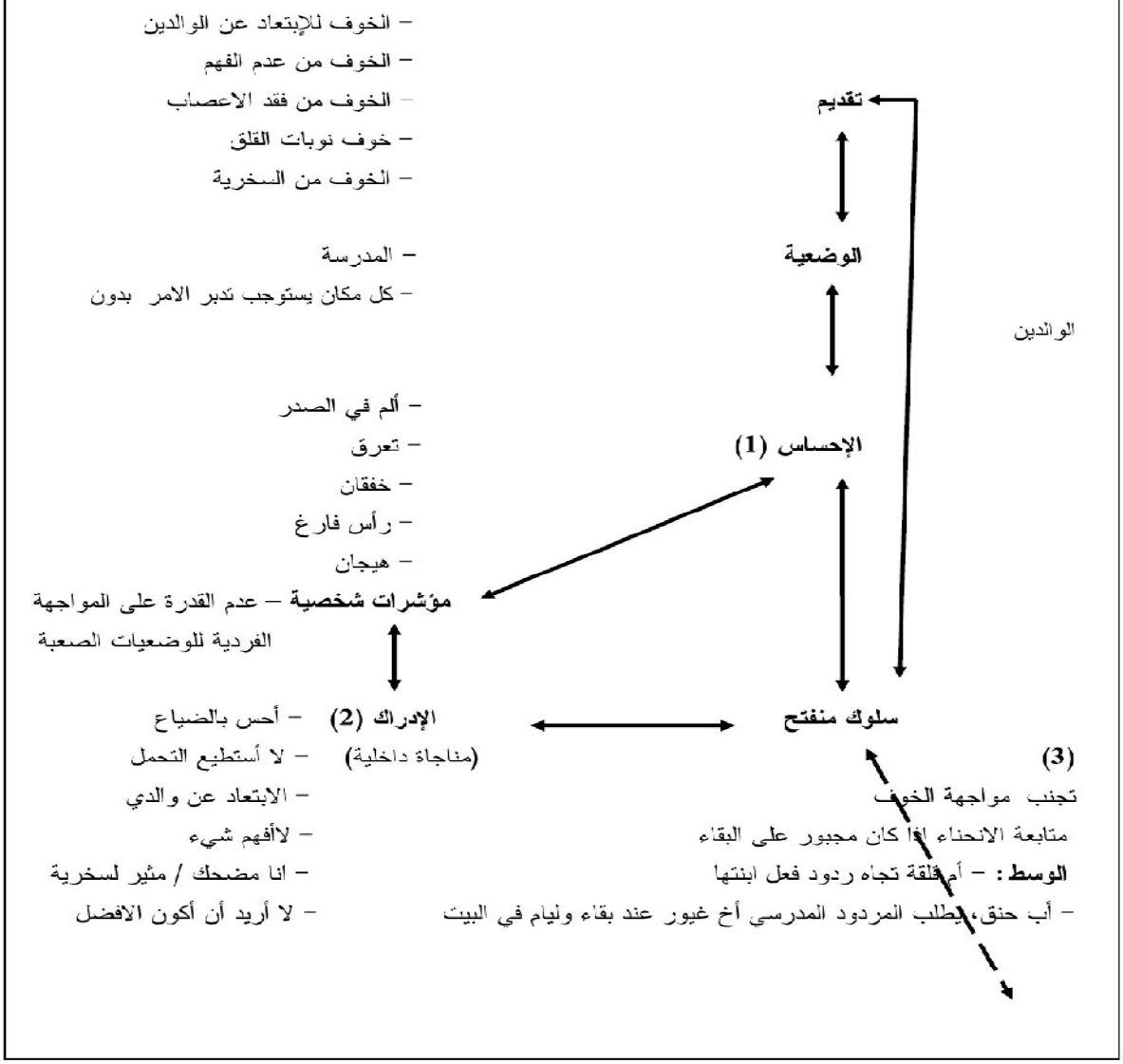

الجدول 13: التحليل الإدراكي (المعرفي) السلوكي (تكملة): يتضمن النقاط التالية :

1)- إعطاء العوامل المحتملة:

- وراثية: - أم اكتئابية

- شخصية:

- انسحاب اجتماعي
- الكبت
- التخوف من الجديد
- التبعية للأم (التعلق)

2)- عوامل تاريخية بمحافظة ممكنة:

- التشدد الكبير جدا للأب
- الحماية الأمومية هي المصدر الأساسي لتعزيز السلوك عند وليام

3)- عوامل مطلقة ابتدائية مبتهلة:

- الوضع في وضعية دراسية بدون فهم و معرفة اللغة.
- سخرية الزملاء
- نفاذ صبر الأساتذة

4)- حوادث مسرعة للمشاكل (للاختلال):

- الإنتقال، الإستقرار في فرنسا

2- العلاج:

وجود أعراض إكتئابية جعلنا نفكر أولا بإستخدام علاج كيميائي من النوع الخفيف والمتمثل في (Anafamil).والذي وصفه الطبيب التابع للطاقم .

- ولتقليص من قلق الإنفصال والقلق المرتبط بالمدرسة (رهاب المدرسة) تم خفظ الحساسية بطريقة تدريجية في المحيط ليتم إعادة دمجه.

- كما تم إجراء بعض الحصص لتأكيد أو تعزيز الثقة بالنفس وأخذ ذلك بعين الإعتبار وذلك لتوسيع العلاقات الإجتماعية.

مشاكل اخرى: **علاج داخلي:-**

الإعتمادية - –لا يوجد

الرهاب الإجتماعي.

- تم إنشاء العقد العلاجي مع الوالدين والطفل .

-تم إعطائهم أو تزويدهم بمعلومات مفصلة حول كيفية تطبيق تقنية الإسترخاء وتخفيف الحساسية التدريجي). و بالخصوص لتقليل القلق حيث أن التعرض للموقف المتعلق هو أمر ضروري .

-وكان الهدف الرئيسي هو العودة للمدرسة.

و مراحل دمجه تم الإتفاق عليها مع العائلة ووليام .

سير العملية العلاجية:

-راقبة العلاج ثم تأكيده بعملية قياس مزدوجة :

من جهة في كل حصة الطفل يجب أن يعطى درجة القلق يعدها بعد ذهابه للمدرسة وهذا العد أو التقيم يتم على سلم من 10نقاط.

ومن جهة اخرى :

الأم يجب أن تدون الكلام الشفهي التلقائي المتعلق بالمدرسة ،وتفرق التداعيات (التصريحات) السلبية سواء كانت متعلقة بالقلق أو الإكتئاب ،والتصريحات الإيجابية أو الحيادية .

- المرحلة الأولى من العلاج تتضمن التدريب على الإسترخاء حسب طريقة شالتز "Schultz" بالمشاركة مع العلاج الدوائي أو الكيميائي مع تكرار للتمرينات أو التدريبات بالمنزل والتي تعتبر ظرورية للحصول على حالة من الإسترخاء كافية .

المرحلة الثانية من التكفل العلاجي متعلقة بخفض الحساسية التدريجي.

ثلاثة تسلسلات هرمية مختلفة تم إتباعها مع الطفل .

1-التسلسل الهرمي الأول :الإنفصال ،بنود متعلقة بالمواقف التي تبتعد فيها الأم عن الطفل .

2-التسلسل الهرمي الثاني:التصرف لوحده وتقبله للمواقف ،حيث يمكن أن يتعرض لمخاطر الإنتقاد أو يكون فيها موضوع للسخرية.

3-التسلسل الهرمي الثالث:المواقف الدراسية ،البنود التي تمكنه من التقرب تدريجيا مع الوقت في الأماكن التي يتفاداها .

-إن كل موضوع لخفض الحساسية التدريجي يشكل هدف ضمن التدريبات المطبقة في الحصص.

- لموضوع الانفصال : يجب على وليام أن يذهب الى المدينة مع أمه ويفترق أو ينفصل عنها لمدة محدودة .

ولموضوع التصرف(الذاتي الحرية الذاتية) :على الطفل ان يقوم بالذهاب للشراء لوحده .

- لموضوع المدرسة: وليام يرافق أمه للبحث عن أخيه الصغير في المدرسة ويقف أمام ثانويته.

- هاته التمارين تمثل قائمة إضافية لتقييم القلق على 10 نقاط .

- وقبل المحاولة الأولى لإعادة الادماج ،تم تغيير لبعض المسببات المذكورة سابقا في المحيط.

- تم إعلام الأساتذة العاملين بالمدرسة بالبرنامج العلاجي المدرج أثناء الدرس وتشجيعهم على المساهمة في العلاج.

- الأطفال في القسم الذي يدرس فيه "وليام" أيضا تم إعلامهم بأن هناك برنامج علاجي ،وبالتالي تم التحضير لعودته و الأولياء تم اعلامهم منذ البداية بالعملية العلاجية حيث تم تلقينهم تعليمات حازمة ولكن أيضا نصائح لتشجيع وتقوية السلوكيات التوافقية المتكيفة .

- تم تطبيق حصة لتقنية لعب الأدوار لتهيئة الأم كذلك للإنفصال .

- وتم تنفيذ مرحلة الرجوع للمدرسة تدريجيا وكان المعالج حاظرا معه في كل مرحلة ،ينتقل فيها للخطوة الموالية الأصعب .

- وفي الأيام الموالية أو القادمة تلقت العائلة مكالمة هاتفية في المساء وذلك لدعم الطفل .

- تم إحترام خطة العمل والمستويات المبرمجة من طرف الطفل والأولياء حيث تم الإدماج الكلي للطفل في المدرسة في ظرف أسبوع .

- والطفل أصبح يدرس بشكل منتظم بعد التكفل به في ظرف شهرين .

- في هاته المرحلة نعتقد أن العمل لم ينتهي بعد .

والمرحلة الأخيرة من العلاج خصصت للتدريب على تأكيد الذات أو تعزيز الثقة بالنفس .حيث أنجزت 6 ستة حصص والتقييم تم انطلاقا من شرائط فيديو .كما تم إستعمال شبكة الملاحظة لـ"ليبرمان".

تم إستعمال العمل المتعلق بلعب الادوار بطرق متفرقة لتحسين أداء "وليام" .وبلخصوص طريقة النمذجة حيث تم الوصول الى قمة الخجل عند "وليام" والمرتبط خاصة بإعتقاد عدم الكفاءة أو الكمالية.

-المعالج خصص نموذج يمكن من الوصول إليه، خاصة الصعوبة في تكلم اللغة الفرنسية والتمرين طبق وسجل وشوهد من قبل الطفل .

- التركيز حول العيوب ولكن كذلك حول المجهودات التي يبذلها للتواصل، وتمثل الربح أو الشيء الإيجابي المتحصل عليه في غياب السخرية من هذا الموقف .

- التمرينات المسجلة في فيديوهات مع "ويليام" مكنته من إستعمال التغذية الراجعة - تصحيح الأخطاء- والتعلم من الأخطاء وتصحيحها وتصحيح بعض الجوانب غير الشفاهية للتواصل (التواصل البصري ،وضعية الجسم، الحركات ،.....اخ) .

- بعد نهاية الست حصص تم استعمال السلم راثوس "Rathus"من جديد والنتيجة المتحصل عليها هي 20 .

3-النتيجة:

إن قياسات قلق المدرسة توضح التحسن الخفيف المتحصل عليه من خلال الإسترخاء المصحوب بالعلاج الكيميائي ينخفض القلق بشكل أفضل عدما يتم إدخال تقليل الحساسية ، عندما تقل حساسية مشكل الإنفصال يكون القلق لازال متوسطا وينخفض بشكل قوي عندما يتم تقليل حساسية المواقف المدرسية . هذه الظاهرة يمكن ترجمتها بطرق متعددة .

قلق الإنفصال لا يمكن أن يكون السبب الأساسي للرهاب ، ولكن يمكننا القول أيضا أن القياسات المستعملة تحفز خفض نتائج القلق بعد تقليل الحساسية للمواقف المدرسية المقلقة .

القياسات التي قامت بهم الأم في نفس الاتجاه الذي تسلكه القياسات التي قام بها الطفل مع التقدم في العلاج .

عند إعادة الإدماج في الوسط المدرسي يكون القلق موجودا ولكن لا يوجد تجنب ، ينقص عند الإستمرار في الموقف ثم إعلام الطفل بالظاهرة والنتائج المتوقعة مما أدى إلى تعزيزه .

قياسات التقدم في تأكيد الذات توضح تحقيق التعلم على عدة مستويات للتواصل .

في مدة أربعة أشهر يعيد الدمج المدرسي الجيد والإرتباطات الإجتماعية تجدد والتحسنات في الفرنسية حقيقة ، حيث أن الوالدين قرارا أن يعيش عند جداه وأن يدرس في إنكلترا ، حيث أن عودته إلى المدرسة نفذت بلا مشكل لكن المتابعة ليست مؤمنة إلا أنه كان تحت مراقبة كبيرة من طرف جداه .

بعد عام من العلاج النتائج المحصل عليها مستقرة حيث أن الطفل عاد بفضل العلاج ،لم يشاهد الطفل من قبل الطبيب المعالج بسبب بعد المسافة ، لكن والداه أعطياه تعليمات جديدة.

وكخلاصة: يمكننا القول مهما كان سببُ رهاب المدرسة تبقى النتائج المترتبة على هذا الغياب الطويل وخيمة وتظل مدى الحياة، فالطفل يفقد مشاركته لأصدقائه، ويفقد تنمية مهاراته الاجتماعية داخل المدرسة، ويتأثر تعليمه. إن تعود وتجنب المواقف غير السعيدة قد يكبر لدرجة أن ذلك الفرد في سنوات لاحقة يتعامل بسلبية شديدة مع المشاكل التي تواجهه في المستقبل.لذا يجب علينا أن نتعلم كيف نحل مشاكلنا منذ سن مبكر.

المرجع :

- Pierre Mardags,(1984), **clinique de thérapie comportementale**,v(1), Ev_vivantes,

p:(270-275)

4-أهم المصطلحات:

المصطلح بالعربية	المصطلح بالفرنسية
رفض الذهاب إلى المدرسة	Refus scolaire
خجل	timide
انعزاله	isolement
التجنب	évitement
الرفض الكلي	Le refus total
المعالج	L'examinateur
تأقلم	adapte
عوامل شخصية	Facteurs individuels
عوامل عائلية	Facteurs familiaux
علاج كيميائي خفيف	chimiothérapie légère
قلق الانفصال	L'anxiété séparation
القلق المرتبط بالمدرسة	L'anxiété lui a l'école
نظام الحساسية التدريجي المنهجي	La désensibilisation systématique
إعادة الإدماج	Réinsertion
تأكيد الذات	Affirmation de soi
شبكة العلاقات الاجتماعية	La gamme de comportements sociaux
العقد العلاجي	Le contrat thérapeutique
التعرض للموقف المقلق	La confrontation à la situation anxiogène
محاولة الادماج	Tentative de réinsertion
التصريحات السلبية	L'évocations négatives
تدريب على الاسترخاء	un apprentissage de la relaxation
خفض الحساسية التدريجي المنهجي	Désensibilisation systématique

الحق في بيئة سليمة: معوقات ورهانات

أ. أحمد داود رقية

أستاذة محاضرة "أ"

كلية الحقوق العلوم السياسية

جامعة تلمسان

الملخص:

يعتبر الحق في بيئة سليمة أحد حقوق الجيل الثالث من حقوق الإنسان، التي مرت بمراحل مختلفة ومتعددة، وأمام تفاقم الأزمة البيئية تدخل المشرع محاولا إيجاد صيغة قانونية لإعادة التوازن البيئي، من خلال إعطاء دور للقضاء المدني في حماية الحق في بيئة سليمة.

غير أنه ونظرا لخصوصية الأضرار البيئية، وبالرغم من أن التعويض العيني يعد أفضل أنواع التعويض، إلا أن تجسيده واقعيا تعترضه بعض العوائق، مما يصعب مهمة القضاء من حيث كيفية تطبيق القواعد العامة للمسؤولية المدنية عن الضرر البيئي، فإذا كانت هناك بعض الصعوبات في تحديد الإطار القانوني لأركان المسؤولية المدنية بوجه عام، إلا أن تلك الصعوبات تأخذ مدى وطبيعة خاصة بشأن المسؤولية عن الأضرار البيئية.

الكلمات المفتاحية: الحق، بيئة، سليمة، التلوث، الضرر البيئي، المسؤولية المدنية، التعويض، القاضي، الصعوبات.

Droit à un environnement sain : *obstacle et enjeux*

Résume :

Le droit à un environnement sain, est considéré comme l'un des droits de la troisième génération de droits de l'homme, qui s'est écoulée par des étapes différentes et multiples.

Face à l'aggravation de la crise environnementale, le législateur est intervenu, en essayant de trouver une formule juridique pour rétablir l'équilibre écologique, en donnant rôle à la jurisprudence civile dans la protection de droit à un environnement sain.

Toutefois, compte tenu de la spécificité des atteintes à l'environnement, et bien que la restitution consacré légalement par la loi 03-10 est le meilleur type de réparation, cependant sa mise en œuvre effective est entravée par certains obstacles, ce qui rend difficile la tâche du juge par rapport à l'application des règles générales de la responsabilité civile concernant les dommages environnementaux, est s'il y avait certaines difficultés concernant la définition ainsi que l'élaboration du cadre juridique pour les éléments de la responsabilité civile en général, cependant ces difficultés prennent une portée et une nature particulières concernant la responsabilité pour dommages écologiques.

Mots clés: droit, environnement, pollution, dommage écologique, responsabilité civile, réparation, difficultés.

مقدمة:

لم يخرج الحق في البيئة عن القاعدة التي خضعت لها أغلب حقوق الإنسان في النصوص الوضعية، مرورا بمرحلة الإعلان، وانتهاء بمرحلة التجسيد والتكريس من خلال إقرار آليات قانونية واضحة، جرى نفس الأمر بالنسبة لحق الإنسان في البيئة السليمة، فبعدما كان هذا الأخير يتعلق بمجرد نقاش نظري وفقهي، انتقل إلى مرحلة التجسيد[1]، حيث عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال التشريع البيئي، ما تجلى من خلال إصدار القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2]، ناهيك عن عدة قوانين أخرى عالجت موضوع حماية البيئة كقانون الغابات وقانون المياه.

من هنا تولد حق حديث هو الحق في بيئة سليمة، والذي يعد من حقوق الجيل الثالث المسماة بالحقوق التضامنية، التي تعكس التآزر والتكاتف بين الدول[3]، حيث يقصد به الحق في التمتع بوسط نظيف وملائم لحياة الإنسان، والصفات التالية: صحية، نظيفة، لائقة، متوازنة، خالية من التلوث تستعمل كل منها مضافة إلى صيغة "الحق في البيئة" بحسب اختلاف المشاكل البيئية.[4]

وباعتبار أن مضمونه هو تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، متمثلة في الحصول على الموارد الطبيعية الخالية من التلوث وفي نزع السلاح ومنع استخدام الأسلحة النووية والجرثومية، باعتبارها تهدد حياة الإنسان وصحته وأسباب عيشته ورفاهيته[5]، فالحق في بيئة سليمة يخص كل فرد من أفراد سكان المعمورة[6]، هذا من جهة.

كما أنه من جهة ثانية، حق لجميع الدول، الشعوب والأجيال الحاضرة والمقبلة التي تشكل الإنسانية في مجموعها، وهو ما أكدت عليه الأمم المتحدة في إعلان فيينا لحقوق الإنسان سنة 1993، حيث أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة، وأن الحقوق الجماعية تعد حقوقا مكملة للحقوق الفردية[7].

وإذا كان معروفاً أن الأحكام العامة للمسؤولية المدنية أصبحت مستقرة والعمل بها سهلاً، فإن الأمر ليس كذلك في مجال المسؤولية عن الأضرار البيئية، فإلى جانب الأشكال المتعارف عليها في مجال المسؤولية المدنية، وأمام خصوصية الأضرار البيئية، تطرح عدة صعوبات في تحديد أساس المسؤولية في هذا المجال ومدى كفاية هذه الأسس لتغطية كافة الأضرار البيئية، حيث يصطدم دور القاضي ببعض الصعوبات والعقبات في سبيل التعويض عن هذه الأضرار، مما يصعب من مهمة القضاء[8].

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في بيان مدى ضرورة إيجاد نظام خاص للمسؤولية المدنية في مجال الأضرار البيئية، نظرا لخصوصية هده الأخيرة، ومن ثم كيفية تسخير القواعد العامة للمسؤولية المدنية الواردة في القانون المدني، لكي تتلاءم مع طبيعة الأضرار الناتجة عن التقدم الصناعي بالأساس.

ولهذا تطرح التساؤل حول معوقات دور القضاء المدني في حماية الحق في بيئة سليمة؟

مما يقتضي ضرورة التطرق لقصور أسس المسؤولية التقصيرية في حماية الحق في بيئة سليمة (أولا) ثم لتوضيح عقبات إعمال قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية لتعويض الأضرار البيئية (ثانيا).

المبحث الأول: قصور أسس المسؤولية التقصيرية في حماية الحق في بيئة سليمة:

حيث يعوق دور القضاء عدة عقبات لتحديد أساس للمسؤولية المدنية في ظل خصوصية الأضرار البيئية، وهو ما سيتم بيانه على النحو الآتي:

المطلب الأول: المسؤولية القائمة على الخطأ:

تقوم المسؤولية المدنية التقصيرية في القانون الجزائري طبقا للقواعد العامة، على أساس الخطأ الواجب الإثبات حسب المادة 124 ق م ج، أو الخطأ المفترض بنص القانون كحالة المسؤولية الناشئة عن الأشياء بموجب المادة138 ق م ج.

الفرع الأول: الخطأ الواجب الإثبات:

يرى جانب من الفقه أن مسؤولية الملوث قائمة على أساس الخطأ الواجب الإثبات، حيث تستلزم توافر أركانها الثلاثة: الخطأ، الضرر ورابطة السببية[9].

الأمر الذي يجعل هذه المسؤولية غير قادرة على استيعاب كافة منازعات التلوث البيئي، حيث يكتنفها العديد من الصعوبات التي تؤثر على حقوق المضرورين ، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- صعوبة الإثبات**:** حيث أن إعماله في مجال الأضرار البيئية قد يجعل المتضرر عاجزا، طالما يقع عليه إثبات الخطأ، بل إنه لا يستطيع أحيانا حتى إعطاء تحديد دقيق لهوية المسئول عن ذلك الضرر[10].

ب- حدوث أضرار التلوث من الأنشطة المشروعة**:** حيث لا يمكن تقرير أن كافة الأضرار البيئية ناتجة عن عمل غير مشروع أو انحرافا عن السلوك المعتاد، لأن مشغل المنشأة الصناعية أو الزراعية قد يتخذ كل ما تفرضه عليه القوانين، بل وقد يستخدم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيات بغرض تفادي الضرر أو التخفيف منه، ومع ذلك يترتب على استعماله لحقه في تسيير المنشأة التلوث.

ج- إثبات رابطة السببية في نطاق المسؤولية عن الضرر البيئي: والتي تثير العديد من الإشكالات في إطار المسؤولية عن أضرار التلوث، فمن المؤكد أن رابطة السببية بين نشاط معين والنتيجة المترتبة عليه، لا تثير أي صعوبة إذا كان هذا النشاط هو المصدر الوحيد لها، إذ أن تحققها يكون حينئذ واضحا لا غموض فيه، وإنما قد تتراوح هذه الرابطة بين الوجود والعدم إذا تداخلت أسباب أخرى في إحداث تلك النتيجة، حيث إن صعوبة إقامة رابطة السببية عن هذه الأضرار يعود إلى أنها أضرار غير مباشرة، قد يتسبب في إحداثها أكثر من متسبب، بل قد يتعذر في بعض الأحيان تحديد السبب المؤدي إلى النتيجة الضارة[11].

يتضح من خلال ما تقدم، أن قيام المسؤولية المدنية على أساس الخطأ الواجب الإثبات في مجال الإضرار بالبيئة، سيؤدي إلى نتائج تبعد كل البعد عن مقتضيات العدالة، إذ سيحرم المضرور في الغالب من الحصول على التعويض[12]، مما دفع إلى البحث عن أسس أخرى أكثر تجاوبا وتلاؤما مع خصوصية بعض الأضرار الحديثة، التي نجمت عن التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده الميدان الصناعي والتنموي[13].

الفرع الثاني: مسؤولية حارس الأشياء:

مما لا شك فيه أن قواعد المسؤولية عن فعل الشيء الخطر، والتي تشكل في أغلب الأحوال صور الإضرار بالبيئة، ناجمة عن تشغيل الآلات والمعدات ذات الطبيعة الخطرة أو تلك التي تحتاج إلى حراسة خاصة، ولقد وجدت المسؤولية عن حراسة الأشياء -والتي تقوم على افتراض الخطأ في جانب الحارس افتراضا لا يقبل إثبات العكس -تطبيقا واسعا في مجال تلوث البيئة.

بالتالي يلتزم مستغل المنشأة الصناعية التي تكون مصدرا لعمليات التلوث في البيئة، باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة من أجل تحاشي الإضرار بالجيران، وأن حصوله على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة، لا يؤثر على مبدأ المسؤولية المدنية تجاه جيرانه عما تحملوه من أضرار، كالروائح الكريهة والمضرة بالصحة أو الضجيج، ذلك أن المستغل قد أخل بالتزامه بالحراسة المفروضة عليه.

وفي القانون الجزائري يعتبر أن ذلك ممكناً، حيث يجوز تطبيق المادة 138 ق م[14]المتعلقة بالمسؤولية عن حراسة الأشياء التي تحتاج إلى عناية خاصة، على كثير من مصادر الأضرار البيئية.

غير أن المسؤولية عن حراسة الأشياء رغم أهميتها بالنسبة للمضرور، حيث تمكنه من بعض المزايا لاسيما إعفاءه من عبء الإثبات، إلا أنها تقتصر عن تغطية معظم الأضرار البيئية التي تتنوع مصادرها، ولا يقف الأمر عند تلك المترتبة عن النفايات، فإذا كان من الممكن أن تواجه بعض الأضرار البيئية، فإنها تقتصر عن مواجهة غالبية تلك الأضرار خاصة الحديثة منها، والمحدثة لأضرار عامة جماعية كالأضرار النووية والإشعاعية[15].

المطلب الثاني: المسؤولية الموضوعية(عن مضار الجوار غير المألوفة):

لما كانت المسؤولية عن مضار الجوار غير المألوفة إحدى صور المسؤولية الموضوعية، فإنه لا يلزم لقيامها ثبوت الخطأ في جانب الجار، لهذا اعتبرت كأساس للتعويض عن الضرر البيئي[16].

الفرع الأول: موقف المشرع الجزائري:

لقد تبنى المشرع الجزائري نظرية المسؤولية عن مضار الجوار غير المألوفة بمقتضى المادة 691 ق م ج[17]، حيث يكون أساس المسؤولية عن مضار الجوار غير المألوفة هو التعسف في استعمال الحق، ويعتبر الضرر غير المألوف معيارا لذلك التعسف.

الفرع الثاني: موقف القضاء الجزائري:

ثمة تطبيقات للقضاء الجزائري فيما يخص نظرية مضار الجوار في مجال الأضرار البيئية، ومن هذه القضايا ما تضمنه القرار غير المنشور الذي أصدرته المحكمة العليا بتاريخ 1994/11/30 رقم 115334، الذي جاء فيه: "في علاقة الجوار على المالك أن يراعي في استعمال حقه ما تقتضيه التشريعات الجاري بها العمل .... وأن صرف المياه القذرة أو وضع النفايات قرب الجار يعتبر استعمالا تعسفيا لحق الملكية يجب النهي عنه وتعويضه في حالة تسبب ضرر للغير وفقا للمادة124"[18].

بالإضافة إلى قرار ذات المحكمة رقم 443620الصادر بتاريخ 12-03-2008 حيث قضت أنه: "يستخلص من ملف الدعوى ومستنداته.....أقيمت في منطقة سكنية، وأحدثت أضرار بيئية في محيط الجوار، وهذا أدى إلى وجود مضار الجوار غير المألوفة..."[19].

رغم ذلك إلا أن نظرية المسؤولية عن مضار الجوار غير المألوفة لم تسلم من الانتقاد، بكونها تتسم بعدم الشمولية، حيث أنها عاجزة عن تغطية كافة الأضرار البيئية، في ظل الثورة التكنولوجية والتطور العلمي الذي يشهده العصر الحالي وما ترتب عليه من آثار، ولا أدل على ذلك سوى الكوارث البيئية التي شهدها العالم والتي طالت مناطق بعيدة عن مكان حدوثها، كالأضرار البيئية الناتجة عن تسرب الأشعة النووية، فمصادر التلوث البيئي لم تعد تفرق بين ما هو جار وما هو غير ذلك[20].

في ظل ما سبق فإنه من الصعب تحديد أساس للمسؤولية المدنية عن الضرر البيئي، لكونه ما زال محل خلافات فقهية إذ لم تحسم بعد، نظرا للطبيعة الخاصة التي يتسم بها هذا الضرر البيئي.

المبحث الثاني: العقبات المتعلقة بخصوصية التعويض عن الأضرار البيئية[21]:

مما لاشك فيه أن التعويض عن الأضرار البيئية تواجهه صعوبات كثيرة تبدأ بخصوصيتها في حد ذاتها، وعلى الرغم من أن التعويض العيني يكون مفضلا، إلا أن إعادة الحال إلى ما كان عليه قد يصطدم بعوائق تحول دون إمكانية تطبيقه على الوجه الصحيح، فضلا عن صعوبة تقدير التعويض النقدي للأضرار البيئية بسبب طبيعة هذه الأخيرة[22].

المطلب الأول: خصوصية الأضرار البيئية:

ينفرد الضرر البيئي بخصائص وطبيعة ذاتية تميزه عن الضرر المتعارف عليه في القواعد العامة، وهذا راجع إلى تعدد مصادر الضرر البيئي وخصوصية العناصر البيئية محل التعويض.

الفرع الأول: عمومية الضرر البيئي:

قد ينتج عن الفعل الضار إصابة عناصر البيئية ذاتها التي ليست ملك لأحد، كالماء والهواء، ليتسم الضرر حينئذ بأنه ضرر غير شخصي[23]، وهي الخاصية التي تعكس صعوبة عملية فيما يخص التعويض عن هذا الضرر، حيث إنه من المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية أنه لا دعوى بدون مصلحة[24] أي لابد من وجود ضرر شخصي، وعليه فقد يكون هناك ضرر بيئي إلا أنه غير كاف لتمكين أي شخص من رفع الدعوى القضائية ما لم يمسه ضرر شخصي، مما يؤدي إلى التسليم بأن الضرر البيئي لا يكون دائما قابلا للتعويض ما لم يثبت الضرر الشخصي[25].

وكحل مبدئي لهذه المشكلة فإن أغلب تشريعات البيئة تعطي الحق للجمعيات البيئية دور حاسم للتدخل مباشرة أمام الجهات القضائية للمطالبة بتعويض الأضرار البيئية، حتى وإن لم يتوفر الضرر الشخصي بمفهومه التقليدي، وهذا نفس ما تبناه المشرع الجزائري في نص المادة 36 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار المستدامة التنمية، حيث مكن الجمعيات المعتمدة قانونا في مجال حماية البيئة رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة.

الفرع الثاني: الضرر البيئي ضرر غير مباشر:

إن طبيعة وخصوصية الضرر البيئي أدت إلى صعوبة توافر خاصية الضرر المباشرة، نظرا لتدخل عدة عوامل فيه كالتطور التكنولوجي وتطور التصنيع.

ولقد أشار المشرع الجزائري إلى الأضرار غير المباشرة في قانون حماية البيئة، فيما يخص الأضرار البيئية من خلال المادة 37 من هذا القانون، حيث أعطى جمعيات الدفاع عن البيئة حق التعويض عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة بخصوص الوقائع التي تضر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها[26].

الفرع الثالث: تراخي الضرر البيئي وجسامته:

حيث يتراخى ظهوره إلى المستقبل، بل وقد يمتد لأجيال متعاقبة قبل اكتشافه وظهوره، وهذا ما يشير مشكلة مدى توافر رابطة السببية بين الضرر البيئي ومصدره، حيث يصعب بل يتعذر إثبات هذه الرابطة بسبب مرور فترة زمنية قد تطول مع احتمال تدخل أسباب أخرى مع السبب الأصلي الذي أحدث الضرر البيئي[27].

كما أنه ونظرا للآثار السلبية الحادة على عناصر البيئة تصل في بعض الأحيان إلى الحد من قدرتها على التجدد الذاتي، بل واستحالة إعادة الحال إلى كانت عليه قبل حدوث التلوث.

إذن يتضح من خلال سبق، أن للضرر البيئي خصوصية تجعله يصطدم مبدئيا بقواعد التعويض في إطار المسؤولية التقصيرية، إلا أن هذه الخصوصية لا تؤدي إلى إنكار كل قيمة لهذه القواعد، فما زال الاعتماد عليها، وإن تؤدي إلى عدم استيعاب لجميع الأضرار البيئية.

المطلب الثاني: معوقات التعويض عن الضرر البيئي:

لا يلقى للتعويض ترحيباّ كبيراّ في مجال الأضرار البيئية، ذلك أن الهدف ليس جبر الضرر عن طريق التعويض، وإنما هو الحد من الانتهاكات البيئية.

الفرع الأول: التعويض العيني[28]:

تتعدد أشكال التعويض العيني في مجال الممارسات المتعلقة بحماية البيئة، غير أنه يمكن حصرها في صورتين هما: إعادة الحالة إلى ما كان عليه ووقف النشاط الضار بالبيئة، ولما كان التعويض العيني يمكن تصوره في الأضرار العادية، فإن طبيعة وخصوصية الضرر البيئي تطرح مجموعة من العقبات في سبيل تعويض هذا الضرر.

أولا: صور التعويض العيني: تتمثل في أحدى الصورتين التاليتين:

1- إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر البيئي[29]:

إن الهدف من الحكم بإعادة الحال إلى ما كان عليه كتعويض عيني هو وضع المكان الذي أصابه التلوث في الحالة التي كان عليها قبل صدور الأفعال الملوثة للبيئة أو في حالة قريبة منها بقدر الإمكان من جهة، ومن جهة أخرى يتعين أن لا تزيد قيمة تكلفة إعادة الحال إلى ما كان عليه عن القيمة الفعلية للمكان المطلوب إزالة التلوث عنه وإعادته إلى حالته قبل حدوث هذا التلوث، وهذا الأمر يفرض عدم إنفاق تكاليف عالية لإزالة تلوث بسيط من مكان ما[30].

ولقد تم التكريس التشريعي لنظام إعادة الحال إلى ما كان عليه في المجال البيئي ضمن المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة، وذلك في إطار تحديد المبادئ التي يستند عليها هذا القانون، كمبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية والذي بمقتضاه يتعين تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء، ومبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبكلفة اقتصادية مقبولة.

ناهيك عن نص المادة 3/102 من ذات القانون، والتي أجازت للقاضي الأمر بإرجاع الأماكن إلى حالتها الأصلية، في حالة استغلال منشأة دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة 19 من نفس القانون.

هذا وألزم المشرع منتج أو حائز النفايات ضمان إزالتها على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بيئيا[31]، كما يمكن للجهة القضائية أن تأمر بعد إعذار المخالف بإزالة هذه النفايات تلقائيا على حسابه الخاص، ويجوز للإدارة أن تحل محله في تنفيذ هذا الالتزام على نفقته[32].

إلا أنه ما يلاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتبر أن نظام إعادة الحال إلى ما كان عليه مرتبط بالعقوبة الجزائية، مثلما جاء في المادة 102من القانون 03-10 التي تنص على أنه: " يعاقب بالحبس لمدة سنة واحدة وبغرامة قدرها خمسمائة ألف دينار(500.000دج) كل من استغل منشأة دون الحصول على الترخيص ...كما يجوز للمحكمة الأمر بإرجاع الأماكن إلى حالتها الأصلية في أجل تحدده".

2- وقف الأنشطة الضارة بالبيئة:

قد يرى القاضي أنّ النشاط الملوث يستدعي اتخاذ بعض التدابير التقنية لتجنب بعض الأضرار أو على الأقل التخفيف منها، فيحكم بإعادة تنظيم النشاط الملوث، كأن يتطلب الأمر على سبيل المثال وضع عوازل على الجدران الخاصة بالمنشأة للتقليل من انبعاث الأصوات الصاخبة والمزعجة للآلات[33].

مثل هذه الإجراءات أكثر حماية لأنها تعتبر إجراءات وقائية، ذلك أن مدلول وقف الأنشطة غير المشروعة مدلول واسع ومرن يتمثل في الوقف النهائي للنشاط أو المنع المؤقت له، كما قد يتمثل في إعادة تنظيمه[34].

ولقد خولت المادة 85 من القانون 03-10 للقاضي صلاحية الأمر التلقائي بإلزام أصحاب المنشآت الملوثة بإعادة تنظيم نشاطاتهم حتى لا تتسبب مستقبل بمزيد من الأضرار، وذلك تحت طائلة الغرامة التهديدية عن كل يوم تأخير حتى لو لم يبادر المتضررين بطلب ذلك.

ثانيا: موانع الحكم بالتعويض العيني لأضرار التلوث البيئي:

يعد التعويض العيني خاصة إعادة الحال إلى ما كان عليه أفضل طرق التعويض العيني للأضرار البيئية، إذ أنه يؤدي إلى إزالة الضرر البيئي أو يحول دون تزايده أو تفاقمه، وفي الغالب يفضل القضاة الحكم به، غير أن التعويض به ليس دائما ممكنا، إذ يصادف القاضي العديد من العقبات التي لتحول بينه وبين التعويض العيني، وهذه العقبات هي على نوعين هما:

1- صعوبة الحكم بالتعويض العيني:

أول العقبات القانونية التي يمكن أن تصادف القاضي عند تحديده لطريقة التعويض عن أضرار التلوث، والتي تمنعه من الحكم بالتعويض العيني أيا كانت صورته، تتمثل في كون القضاء به مستحيلا إذ يشترط للحكم بالتعويض العيني أن يكون ممكنا[35].

والاستحالة قد تكون مادية، إذ أن هناك بعض الأضرار البيئية التي تؤدي إلى زوال أو هدم عنصر طبيعي بصورة نهائية لا يمكن معها استرجاعها، كحالة القضاء على آخر فصيلة حيوانية أو نباتية.

كما قد تكون الاستحالة بسبب ضعف التمويل، حيث يفرض المشرع إعادة الحال إلى ما كان عليه على نفقة المتسبب في الضرر البيئي في حدود القدرات الاقتصادية للملوث[36]، مما يؤدي إلى إخراج حالات التدهور البيئي ذات الطابع الجسيم من إمكانية إعادة الحال إلى ما كان عليه، ليقتصر الأمر فقط على حالات التدهور البسيط الذي يمكن للمنشأة الملوثة أن تتحمل نفقاتها، مما يفتح المجال إلى إيجاد بدائل مكملة لتمويل إعادة الحال كما هو الحال في نظام التأمين ضد أخطار الثلوث[37].

2- المصلحة العامة:

يصطدم القضاء بفكرة المصلحة العامة، التي تشكل عائق قانوني في سبيل الحكم بالتعويض العيني، فتمنعه من أن يقضي بإزالة المبنى أو المنشأة مصدر التلوث أو إنهاء النشاط العام الملوث للبيئة[38].

فعندما يكون التلوث مصدره مبنى أو منشأة عامة، والتي يكون من الضروري الإبقاء عليها نظرا لما تمثله من أهمية اقتصادية واجتماعية كالمستشفيات أو المطارات، فإنه يحظر على القاضي أن يصدر أمرا بالإزالة أو أن يأمر بوقف العمل فيها، تلافيا لما يسببه ذلك من اضطرابات وإخلالا بالمصلحة العامة، ولا يكون أمام القاضي إلا النطق بالتعويض النقدي.

كما أن صدور الحكم القاضي بالوقف النهائي للنشاط الملوث يصطدم بالعديد من العقبات، تتمثل العقبة الأولى في تدخل القضاء في الاختصاصات المخولة قانونا للإدارة، مما يعد انتهاكا صارخا لمبدأ الفصل بين السلطات، في حين تتمثل العقبة الثانية في كون القاضي المدني له أن يقضي في المنازعات التي تدخل في اختصاصه، ومادام أن بعض النشاطات الملوثة تم تصنيفها على أنها منشآت مصنفة، ما يجعلها تخضع خضوعا كاملا للقانون الإداري فيما يتعلق بأحكام الفتح والإغلاق، بالتالي فإن المنازعات التي تنشأ بسببها تدخل في اختصاص القاضي الإداري[39].

الفرع الثاني: التعويض النقدي[40]للضرر البيئي:

يلجأ لهذا الجزاء لإزالة أثار المخالفة التي يستحيل محو الضرر الناجم عنها، كمن يلقي بالمبيدات السامة في النهر فيؤدي تلوثها إلى وفاة الماشية التي تشرب منها.

كما أن طبيعة الأضرار البيئية لا يصلحها إلا التعويض العيني، وفي إطار التقدير النقدي للضرر البيئي اقترح الفقه عدة أسس(أولا)، كما أن تلك الطبيعة ومداها أوجدا العديد من الصعوبات لتقرير الأسلوب المناسب للتعويض عنها[41](ثانيا).

أولا: تقدير قيمة التعويض عن الضرر البيئي:

رغم صعوبة تقدير الأضرار البيئية نقديا، إلا أن الفقه قد اجتهد في تحديد أساليب تساعد في تعويضها.

1- التقدير الموحد للضرر البيئي:

يقوم على أساس تكاليف الإحلال للثروة الطبيعية التي تلوثت أو أتلفت، حيث أنه يسمح بإعطاء تقدير نقدي لثروات وعناصر طبيعية ليست لها من حيث الأصل قيم تجارية، وعلى ذلك فهذه الطريقة تعتبر أسلوب هام لإعطاء قيمة لهذه الثروات والعناصر.

وتطبيقا لذلك فقد حكم القضاء الفرنسي بالإدانة على مقاول لارتكابه مخالفة تلويث المياه، وإلزامه بدفع مبلغ فرنك واحد رمزي كغرامة وإلزامه بالتعويض الكامل للضرر الحادث والمقدر ب25 ألف فرنك فرنسي[42].

وبالمقابل فقد تعرضت هذه النظرية للنقد حيث أنها لم تأخذ في اعتبارها أن العناصر والثروات الطبيعية يجب أن تقدر في ضوء وظائفها البيئية، وهي معطيات ذات طبيعة خاصة جدا يصعب تقديرها نقدا[43].

2- التقدير الجزافي للضرر البيئي:

من خلال إعداد جداول قانونية تحدد قيمة مشتركة للعناصر الطبيعية، ويتم حسابها وفقا لمعطيات علمية يقوم بها المختصون في المجال البيئي،كمعاقبة كل من يقطع أو يتعدى على الغابات بطريق الحرق بغرامة، يتم حسابها على أساس عدد الهكتارات من الأشجار المحترقة[44].

لم تسلم هذه النظرية أيضا من النقد، حيث أنه يصعب دائما عند تقدير الضرر البيئي، إثبات الحالة التي كانت عليها العناصر الطبيعية قبل إصابتها بالتلوث، بالإضافة إلى أنها لا تكفل تحديد العنصر الطبيعي الذي أصيب من التلوث، فالمستفيد من التعويض يمكن أن يكتفي بقبض مبلغ التعويض دون القيام بأعمال من شأنها إحلال العنصر الطبيعي المصاب.

وبناءا على ما تقدم بيانه، فإن كل من النظريتين السابقتين لا تصلح بذاتها كأساس منفرد لتقييم الضرر البيئي، ولا تفضل إحداهما على الأخرى، حيث أن كلاهما لم تأخذ في اعتبارها سوى القيمة الاقتصادية للعناصر البيئية، دون النظر إلى القيم البيئية لها، حيث يجب مراعاة كل العوامل التي قد يكون لها تأثير اقتصادي أو بيئي عند تقدير التعويض عن الضرر البيئي بالمعنى الفني.

وإزاء كل ذلك، وبغية التغلب على الصعوبات الفنية لأي من الطريقتين، تطرح إمكانية تطبيق نظام الجداول بشرط أن يتم إعدادها عن طريق خبراء متخصصين أو حتى هيئات استشارية متخصصة في المجال البيئي، كما يجب لضمان فعالية هذه الطريقة إعطاء القضاة سلطة ملائمة وتقدير التعويض حسب كل حالة في ضوء معطياتها المختلفة إذا طرح نزاع بشأن الأضرار التي نصت عليها سواء الأضرار الناجمة عن التلوث النووي أو الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي فأن القاضي يجد نفسه أمام معايير محددة قانونا وفق مقاييس حسابية، وكذلك له سلطة تقديرية لتحديد قيمة الضرر بما لا يتجاوز الحد المنصوص عليه في الاتفاقيات.

ولقد اعتمد القانون الجزائري نفس المعايير استنادا إلى المادة 58 من قانون البيئة 03-10فيما يخص الأضرار الناجمة عن التلوث بواسطة المحروقات، والتي تنص على أنه: "مالك السفينة التي تحمل شحنة من المحروقات مسئول عن أي تسرب أو صب ناتج عن التلوث وفق الشروط و القيود المحددة بموجب الاتفاقية الدولية حول المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بواسطة المحروقات"[45].

ثانيا: إشكالات تقدير قيمة التعويض النقدي للضرر البيئي:

يرجع الفقه صعوبة التعويض النقدي لأضرار البيئية، إلى أن عناصر البيئة التي لحقها الضرر بسبب التلوث هي أشياء عامة لا يمكن الاستيلاء عليها أو ادعاء ملكيتها، ومن ثم فلن تمثل في أغلب الأحيان أي قيمة لأنها تخرج عن دائرة التعامل، وهو ما يدعو الملوثين للبيئة إلى إنكار أن إتلافها يشكل ضررا قابلا للتعويض[46].

لذلك فإن الاعتراف بالضرر البيئي اصطدم لمدة طويلة بعدم إمكانية تقديره نقدا، فلو تم تلوث مياه النهر مثلا فكيف يتم تقييم الضرر، هل يتم بالاستناد إلى ما تم تدميره من ثروة سمكية في النهر؟ أم في قيمة الوسائل التي سيتم اتخاذه لتنظيف النهر من المواد الملوثة؟ أم في مدى الخسارة التي لحقت بالصيادين الذين ينتفعون من الصيد في النهر؟

فالاعتراف بالضرر البيئي يستلزم إمكانية تقديره، وإلا فإن القاضي عندما يعجز عن تقدير ذلك الضررفّإنه يحكم بمبلغ دينار واحد أو أي حكم آخر رمزي غير رادع، وهو يعبر عن تردد وحيرة القاضي إزاء الضرر الذي يصعب عليه تقديره.

لذلك أقر معظم الفقه بأن الأضرار البيئية يجب التعويض عنها لعدة اعتبارات من بينها أنه إذا لم يتم التعويض عنها فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور كبير ويشجع الملوثين على التمادي في ممارسة نشاطهم الملوث دون رادع، ومن جهة أخرى إن خصوصية هذه الأضرار تجعلها لا تقاس بالأضرار التقليدية التي يمكن أن يكون محلها الاعتداء على أشياء مملوكة ملكية خاصة، ولذلك فالأضرار هي بطبيعتها ذات طبيعة خاصة يقتضي التعامل معها بشكل خاص أيضا[47].

إن القضايا الخاصة بحماية البيئة في القضاء الجزائري قليلة جداً، وهذا راجع لعدة أسباب منها انعدام تكوين وتخصص القضاة في المنازعات البيئية لكونها منازعات ذات طابع تقني متشعب، تحتاج إلى خبرة المختصين الذين يستعين بهم القاضي للفصل في النزاع[48].

الخاتمة:

إن المشكلات القانونية التي يطرحها الضرر البيئي بالنظر إلى طبيعته والآثار المترتبة عنه، أدت إلى قصور النظريات الكلاسيكية لتغطية وإصلاح كافة الأضرار البيئية، أضف إلى ذلك أن هذا النوع من الأضرار يصعب الإلمام بكافة أثارها وانعكاساتها، ذلك أن رغم الطابع الشمولي لقواعد المسؤولية المدنية وتنوع أسسها فهي غير كافية لإصلاح الأضرار البيئية، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى الأثر العلاجي لقواعد المسؤولية المدنية التي لا يمكن تطبيقها إلا بعد وقوع الأضرار.

فلقد أصبح التلوث كل ما من شأنه أن ينال من التوازن البيئي حتى ولو لم يكن بإرادة الإنسان أو بخطئه، ونتيجة لذلك اعتمدت نظرية المسؤولية اللاخطئية والتي تقوم على أساس تحقق الضرر دون النظر إلى الخطأ، على أن الأخذ بالنظرية الموضوعية ليس معناه استبعاد أو تجنب تطبيق نظرية الخطأ، وذلك لأن لكل منهما نطاق تطبيق معين.

مما يمكن من القول بأن مساهمة نظام المسؤولية المدنية التقصيرية في التعويض عن الأضرار البيئية، يبقى محدود جدا، الأمر يستوجب إصلاحه وتدعيمه بآليات حديثة تتناسب مع هذه الخصوصيات، ناهيك عن ضرورة إدراج مادة القانون البيئي في البرنامج التدريبي للقضاة، بالإضافة إلى أهمية إرساء الحق في بيئة سليمة كمفهوم من مفاهيم حقوق الإنسان.[49]

الإحالات والهوامش

[1]- طاوسي فاطنة، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي و الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2015/2014

[2]- الصادر بتاريخ 20 جويلية 2003، ج ر 43 لسنة 2003.

[3]- تتمثل حقوق الإنسان في ثلاث فئات أو أجيال هي، **الجيل الأول:** يتمثل في الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها من خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، وهي حقوق لصيقة بشخص الإنسان، ثم **الجيل الثاني:** يتمثل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعترف بها بموجب العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسنة 1966، وهي الحقوق التي تحتاج إلى تدخل إيجابي من الدولة بهدف تقديم خدمات وتهيئة مناخ يتيح للأفراد أن يتمتعوا بهذه الحقوق كالحق في الصحة، وأخيرا **الجيل الثالث:** يتمثل في حقوق ما زالت مثار جدل ومناقشات، ولا توجد أي معاهدة عالمية لحقوق الإنسان تعترف بها بنفس طريقة الاعتراف بحقوق الجيلين السابقين، ومنها مثلا : الحق في البيئة، في تقرير المصير.. إلخ. انظر طاوسي فاطنة، المرجع السابق، ص 30. ويراجع رياض صالح أبو العطا، الحقوق الجماعية في ضوء القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة،"مصر، 2009 ،ص42 إلى 57.

[4]- طاوسي فاطنة، المرجع السابق، ص 14.

[5]- فطحيزة تجاني بشير والأزهر لعبيدي ، الحماية الدولية للبيئة في إطار حقوق الإنسان مع الإشارة لبعض المستجدات القانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10جانفي 2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بالوادي، ص 133

[6]- علي بن علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر1، الجزائر ، 2007، ص28

[7]- طاوسي فاطنة، المرجع السابق، ص 31.

[8]- دباخ فوزية، دور القضاء المدني في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني من ص 81، ويراجع بذات الصدد ماهر محمد المومني، الحماية القانونية للبيئة في المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة المكتبة الوطنية، ط 1، 2004، عمان، الأردن، ص 177

[9]- القاعدة التي كرسها المشرع في المادة 124 في الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم بالقانون 07-05 المؤرخ في 13 ماي 2007، ج ر 31 لسنة 2007

[10]- بوفلجة عبد الرحمان، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية ودور التأمين، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص87.

[11]- رحموني محمد، آليات تعويض الأضرار البيئية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2015، 2016.

[12]- بوفلجة عبد الرحمان، المرجع السابق،ص 90.

[13]- حميدة جميلة، إصلاح الأضرار البيئية بين ثوابت المسؤولية المدنية ومبدأ الاحتياط، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة تيارت، العدد السابع 2016، ص 16.

[14]- التي تنص على أن: "كل من تولى حراس شيء وكانت له قدرة الاستعمال والتسيير والمراقبة يعتبر مسئولا عن الضرر الذي يحدثه ذلك الشيء"، فالتزام الحارس بالسيطرة على الشيء هو التزام بنتيجة لا التزام ببذل عناية ومن ثم لا سبيل لنفي هذا الخطأ بإثبات عكسه ولم يبقى أمامه لرفع المسؤولية إلا أن ينفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذي وقع

[15]- رحموني محمد، المرجع السابق، ص 54.

[16]- رحموني محمد، المرجع السابق، ص 54.

[17]- تنص على أنه: "يجب على المالك ألا يتعسف في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار، وليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة غير أنه يجوز له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف..".

[18]- نقلا عن بوفلجة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 96.

[19]- نقلا عن رحموني محمد، المرجع السابق، ص 55.

[20]- رحموني محمد، المرجع السابق، ص 53.

[21]- من الصعب القول بوجود تعريف جامع للضرر البيئي، غير أنه يمكن أن نعرفه بأنه "ذلك الضرر الذي يصيب البيئة ذاتها أو بمكونات محددة من عناصر البيئة غير المملوكة لأحد، والتي تختلف تبعا لتعريف البيئة المحددة نذكر منها :تلوث الهواء، التربة، المياه، الأضرار التي تلحق بالنباتات والحيوانات، التغير المناخي." يراجع رحموني محمد، المرجع السابق، ص 60.

[22]- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2012، 2013

[23]- عطا سعد محمد حواس، جزاء المسؤولية عن أضرار التلوث البيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011 ، ص80

[24]- نبيل صقر، الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية الخصومة، التنفيذ، التحكيم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ، ص19

[25]- حميدة جميلة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ، ص 80

[26]- بوفلجة عبد الرحمان،المرجع السابق، ص 98.

[27]- عطا سعد محمد حواس، المرجع السابق، ص83

[28]- نص القانون المدني الجزائري على هذا النوع من التعويض في المادة 164 والتي تنص: " يجبر المدين بعد إعذاره طبقاً للمادتين 180 و 181 على تنفيذ التزامه تنفيذاًعينياً، متى كان ذلك ممكناً".

[29]- تعرف وسائل إعادة الحال إلى ما كان عليه بأنها كل إجراء معقول يهدف إلى إعادة تأهيل أو إصلاح العناصر البيئية أو تخفيف الأضرار البيئية أو منعها إذا كان ذلك معقولا لتوازن هذه العناصر المكونة للبيئة، انظر: عطا سعد محمد حواس، المرجع السابق، ص 114

[30]- حسونة عبد الغني، المرجع السابق، ص 173، ص 178.

[31]- المواد 04 و 23 من القانون 01-19 المتعلق بالنفايات، مراقبتها وإزالتها، ج ر 77 لسنة 2001.

[32]- المادة 27 من القانون 01-19، المرجع السابق.

[33]- حسونة عبد الغني، المرجع السابق،ص 176.

[34]- بوفلجة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 168

[35]- حسونة عبد الغني، المرجع السابق،ص 179.

[36]- المادة 5/06 من القانون 03-10 .

[37]- حسونة عبد الغني، المرجع السابق،ص 176 .

[38]- عطا سعد محمد حواس، المرجع السابق ص 871

[39]- بوفلجة عبد الرحمان، المرجع السابق، 174.

[40]- تنص المادة 176 من القانون المدني:" إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بتعويض الضرر الناجم عن تنفيذ التزامه، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ نشأت عن سبب لا يد له فيه، ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه".

[41]- بوفلجة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 175.

[42]- بوفلجة عبد الرحمان،المرجع نفسه، ص 176.

[43]- سعيد السيد قنديل، آليات تعويض الأضرار البيئية :دراسة في الأنظمة القانونية والاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص42

[44]- بوفلجة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 176.

[45]- صادقت الجزائر على البروتوكول عام 1992 المعدل للاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 123/98 المؤرخ في 18-04-1998، المتضمن المصادقة على بروتوكول عام 1992 ، ج ر 25

[46]- عطا سعد محمد حواس، المرجع السابق، ص197

[47]- رحموني محمد، المرجع السابق، ص 80 و 81.

[48]- دباخ فوزية، المرجع السابق، ص 84.

[49]- الحق في بيئة سليمة، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان النيابية/ سلسلة الدراسات الخلفية، بيروت في 20 تشرين الثاني2008

السياحة الصحراوية لمنطقة الجنوب الغربي للجزائر

- بين الواقع والمأمول -

الأستاذة حراث حنان

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم -الجزائر

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع السياحة الصحراوية للجزائر وبالأخص ولاية بشار باعتبارها منطقة إستراتيجية في الجنوب الغربي في الصحراء الجزائرية،كما تحظى ولاية بشار بالعديد من المؤهلات التي تبرز الطابع الصحراوي لها،وذلك من خلال مناظرها وواحاتها الخلابة ورمالها الذهبية وقصورها العتيقة،تؤهلها أن تكون قطبا سياحيا لجذب عدد كبير من السياح.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من توفر العديد من المقومات السياحية المتميزة والفريدة في الولاية إلى أنها لم تترجم إلى واقع سياحي حتى يومنا هذا، ففي سنة 2017 بلغ عدد السياح الوافدين للولاية ما يقارب 47000 جزائري و 600 سائح أجنبي.مما يستدعي ضرورة تطوير هذا النمط السياحي،وقد تم في هذا الصدد اقتراح جملة من السبل التي تساهم النهوض بالولاية.

الكلمات المفتاحية: السياحة ،السياحة البيئية ، السياحة الصحراوية ، الفنادق ، السياح ،بشار .

Abstract:

This research aims to study the reality of desert tourism in Algeria especially in the wilaya of Bechar as a strategic area in the south west in the Algerian desert, and the mandate of Bechar has many qualifications that highlight the desert nature, through its landscapes and pictures of oases and golden sands and ancient palaces, Tourist attraction to a large number of tourists.

The study found that despite the availability of many unique tourism components in the wilaya of Bechar that has not changed into a tourist reality to this day, in 2017 the number of tourists coming to the wilaya about 47000 Algerians and 600 foreign tourists. It requires the need to develop this pattern In this regard, a number of ways have been proposed to contribute to the advancement of the mandate.

Keywords: tourism, Écotourisme, desert tourism, hotels, tourists, Beshar.

مقدمة :

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم حيث أصبحت اليوم من أهم القطاعات من التجارة الدولية و هي من العلوم الحديثة أكاديميا ،لكنها من أقدم الممارسات التي سلكها الإنسان فعليا ،و تعدد نشاطاتها و أنواعها، تبعا لتعدد وتنوع أنشطة الإنسان بذاته ،و تعتبر السياحة الطبيعية أو البيئية أهم الأنواع السياحية و أحداثها، لأنها تقوم أساسا على التوازن البيئي،علاوة على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المعروفة للسياحة بشكل عام، والسياحة الصحراوية هي من أنواع السياحة الطبيعية .

فقد بات الاهتمام بالسياحة الصحراوية و النهوض بمختلف أقطابها المتميزة و استغلال مواردها الطبيعية و الأثرية أمرا عادلا لمساهمتها الفعالة في إحداث التنمية الاقتصادية،باعتبارها مصدر اقتصادي غير نابض يضمن في تحقيق نمو اقتصادي مستدام خاصة مع تدهور أسعار المحروقات عالميا .

تعتبر ولاية بشار من أهم المناطق السياحية في الجنوب الغربي للجزائر ن وتشكل خلطا من المقومات المتنوعة الطبيعية والأثرية ،والبشرية،بالإضافة إلى عادات و تقاليد المجتمع المحلي للمنطقة على مر العصور التي شكلت مزيجا ثقافيا للسكان المحليين، ولكن بالرغم من تلك المقومات التي تزخر بها الولاية إلا أنها لم تترجم إلى واقع سياحي حتى يومنا هذا، ففي سنة 2017 بلغ عدد السياح الوافدين للولاية ما يقارب 47000 جزائري و 600 سائح أجنبي ،فهي تحتاج إلى فئة من المهتمين لترقية القطاع السياحي و جعلها قطب من أقطاب السياحة البيئية و الصحراوية و العلاجية و الدينية .

و بناءا على ما سبق طرحت إشكالية الدراسة كالآتي:

ما هو واقع السياحة الصحراوية في الجنوب الغربي للجزائر بولاية بشار ؟

للإجابة على إشكالية الموضوع نطرح بعض الفرضيات التالية :

- تتنوع المعطيات الطبيعية و البشرية في ولاية بشار ،و يشكل هذا التنوع المثير مقومات جذب السياحة الصحراوية في الجزائر
- السياحة الصحراوية وسيله مهمة من وسائل التنمية المستدامة للسياحة في صحراء الجزائر وهذا ما يحقق التنافسية السياحة للولاية

أهداف الدراسة :

إعطاء مفاهيم عامة للسياحة والسياحة البيئية و السياحة الصحراوية .

تشخيص و تحليل مختلف ما تملكه ولاية بشار من مقومات إمكانيات الطبيعية و البشرية التي يمكنها جعل النشاط السياحي الصحراوية كآلية لتدعيم الاقتصاد الوطني .

وتحليل مختلف الإحصائيات (توافد السياح ، و الإيرادات السياحية) .

وسنتطرق لهذه الدراسة من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : الإطار النظري للسياحة الصحراوية .

المحور الثاني : مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية للجزائر .

المحور الثالث : واقع السياحة الصحراوية بولاية بشار وسبل تنميتها .

المحور الأول : الإطار النظري للسياحة الصحراوية .

1- تعريف السياحة :تختلف تعاريف السياحة باختلاف العديد من الباحثين لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة، وكل باحث ركز على جانب معين أو على ظاهرة معينة ،كما اجتهدت أيضا بعض المنظمات الدولية الناشطة في مجال السياحة أو الاقتصاد لتوحيد المفاهيم و الجوانب الإحصائية المتعلقة بالسياحية خاصة المنظمة العالمية للسياحة،وفيما يلي سنستعرض أهم التعاريف للسياحة:

- أول تعريف للألماني " **جويرفولير** «E.Guyer Freuller»الألماني في سنة 1905 بأنها "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام وتغير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".[1] من خلال هذا التعريف ركز فقط بالجوانب الإنسانية والنفسية وأهمل الجانب الاقتصادي.
- وعرفها **دوقلاس بيرس (Douglas Pearce) سنة 1981** السياحة بأنها "ظاهرة تتبعها مجموعة علاقات قائمة على الرحلات والإقامة المؤقتة للمسافرين من اجل المتعة والترفيه، وقد تتباين مدة الإقامة، حيث تتراوح إحصائيا بين الإقامة لمدة أربع ليال على الأقل بالنسبة للسياحة الداخلية، وأربع وعشرون ساعة على الأقل بالنسبة للسياحة الدولية.[2] " من خلال هذا التعريف تم التمييز بين نوعين من السياحة، السياحة الداخلية والسياحة الدولية.
- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي :** الذي أنعقد في روما عام 1963 ، قرر أن السياحة هي " ظاهرة اجتماعية و إنسانية تقوم على على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان أخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة و لا تزيد عن اثني عشر (12) شهر بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية و السياحة كطائر لها جناحان هما السياحة الداخلية والخارجية [3]".
- **وتعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T)** بأنها "عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة،وأنها مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على إشباع رغبات السائح.[4] " بينما **تعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)** السياحة بأنها "صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع.[5]" **وكذا تعريف منظمة السياحة العالمية(W.T.O)**" السياحة هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.[6] "

ومن خلال التعاريف المقدمة، يمكن إعطاء تعريف السياحة بأنها **"مجموعة من النشاطات الناتجة عن سفر وإقامة الأشخاص في بلد معين أكثر من 42 ساعة وأقل من سنة، وتشمل كل النشاطات الخاصة بالعمل، العلاج، الترفيه وغيرها، في مكان معين داخل الوطن أو خارجه ولا تكون بغرض العمل أو الإقامة الدائمة" .**

و السياحة البيئية هي من أنواع السياحة و التي نعطيها التعريف التالي :

السياحة البيئية :هي نشاط اقتصادي مصدر للدخل ، والوظائف ، والعملة الصعبة ،و يخدم المجتمعات المحلية في الموقع السياحي ، و يؤدي دورا محوريا في تنفيذ المشاريع المختلفة ، مع المحافظة على عناصر البيئية الرئيسية ز منع تلوثها ، ويعتبر هذا النوع من السياحة مهما للدول النامية ، لكونه يمثل مصدر للدخل ، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة ، وتحقيق التنمية المستدامة .[7]

وهي سياحة نظيفة قائمة على زيارة المناطق الطبيعية مثل : الشواطئ ، الجبال و المحميات ، والصحاري ، والأغوار ، باعتبارها وسلة لدعم حماية البيئية ، والحفاظ على الموارد الطبيعية بأقل أثار سلبية ممكنة في البيئة ، وبأكبر أثار إيجابية في المنطقة ، بيئيا ، و مجتمعيا ، و ماديا ، وهي مجال جيد لنشر الوعي البيئي لدى الناس في المنطقة ، و لدى السياح البيئيين بشأن كل مل يتعلق بالبيئة من قضايا .[8]

2- تعريف السياحة الصحراوية:

- السياحة الصحراوية هي "كل إقامة سياحية في محيط صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية، التاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف.[9] " أي المنتج السياحي يمكن أن يقدم أنماطا مختلفة كالسياحة الصحراوية الترفيهية والاستكشافية التي تستجيب لرغبات كل المقبلين عليها.
- السياحة الصحراوية هي" فرصة للتأمل الاستجمام والتجوال، وتعرف بأنها انتقال الإنسان من بلد إلى منطقة صحراوية طلبا للتنزه، أو الاستطلاع، أو الاستكشاف.[10] "
- وعرفها الألماني " **جويرفولير** « E.Guyer Freuller»ا بأنها " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير البيئة التي يعيش فيها الإنسان،واكتساب الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية والاستمتاع بجمالها.[11] "

وينظر إلى السياحة الصحراوية على أنها منتوج سياحي جديد لابد أن يحظى بالاهتمام والتطوير لما له من أهمية في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن المقومات الطبيعية والتاريخية وكذا الثقافية متوفرة ومتميزة بالنسبة للجزائر تبقى المقومات الحديثة من مشروعات ومناطق حضارية لازمة وضرورية لتحقيق الجذب السياحي

وتحقق السياحة الصحراوية العديد من المزايا إذا توفرت لها الشروط اللازمة، **ويمكن إبراز أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من خلال النقاط الآتية[12] :**

- المساهمة في توفير العملة الصعبة للدولة.
- توفير مناصب شغل دائمة والتقليل من حدة البطالة خاصة لأهالي الجنوب.
- زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، ليس فقط بمقدار ما ينفقه السياح أثناء رحلاتهم السياحية، بل عن طريق ما يسمى في الاقتصاد بالمضاعف الاقتصادي، لأن الاستثمارات السياحية تؤدي إلى سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تساهم بدورها في زيادة الدخل.
- تشجيع استثمار رؤوس الموال الوطنية وتنويع استخداماتها وتوجيهها إلى مشروعات جديدة.

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق، القرى السياحية، ..الخ.)
- تشجيع وتنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.
- استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها .
- تساعد السياحة الصحراوية في القضاء على البطالة من خلال تشغيل اليد العاملة.
- الاستفادة من المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.

وتعتبر السياحة الصحراوية في الجزائر سياحة واعدة لتزايد الإقبال عليها في السنوات الأخيرة خاصة مع تنامي السياحة البيئية، حيث يشهد الموسم السياحي الشتوي توافد السياح الأجانب الذين يفضلون الوجهة الصحراوية نظرا لمناظرها الطبيعية الخلابة، وكذا مناخها المعتدل في تلك الفترة من السنة، وأغلبهم أوروبيين والذين يشكلون 90% من السياح الأجانب، ومنهم على وجه الخصوص الفرنسيون في المرتبة الأولى، ثم كل من الألمان والايطاليون، حيث تستهويهم الصحراء لقضاء عطلة رأس السنة.[13]

المحور الثاني : مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائر :

لا زالت نسبة مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية ضئيلة مقارنة مع ما تملكه من مقومات و إمكانيات هذا ما تعكسه عدة مؤشرات :

أولا :الطلب السياحي :

الجذب السياحي هو العامل الأساسي الذي تعتمد عليه السياحة ، و الذي تنوعت مقاصده ، و الجزائر بدورها تتربع على منطقة الجذب السياحي المتمثلة في منطقة البحر المتوسط ، و التي تشكل أول وجهة سياحية في العالم ، حيث استقطبت سنة2011 أزيد من إجمالي السوق السياحي العالمي .

الجدول التالي يوضح لنا تطور عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر

الجدول رقم 01: تطور عدد السياح الأجانب الوافدين الى الجزائر 2007-2017 الوحدة بالألاف

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السياح	1443	1772	1912	1948	1952	2342	2733	2301	1701	2130	2410

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر مع مرور الزمن من 144300 سائح سنة 2007 إلى أكثر من 200000 خلال السنوات السبع الأخيرة حيث تمثل سنة 2013 أفضل السنوات من حيث عدد السياح الوافدين بمقدار 273300سائح ،حيث يعود هذا الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر و كذا تطور المرافق و الوسائل السياحية .

ويعكس لنا زيادة عدد السياح الوافدين زيادة إنفاق السياح – إنفاق السياح الأجانب يعتبر صادرات للدولة المستضيفة لأنه يحقق لها مداخيل – بما في ذلك الإنفاق على وسائل النقل، و الشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم 01: تطور إنفاق السياح بالجزائر خلال الفترة 2007-2017 الوحدة مليون دينار جزائري

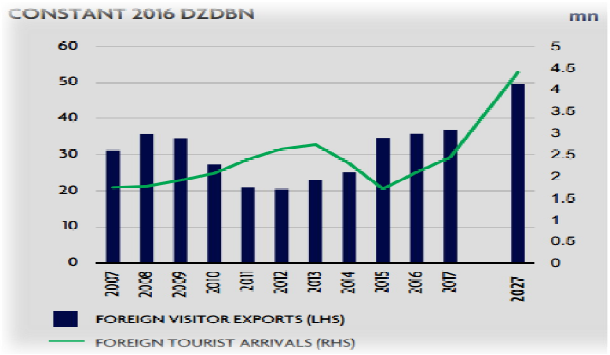

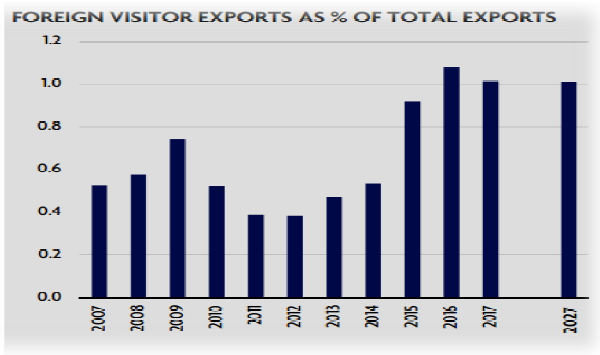

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد السياح الوافدين تطور من سنة 2007 إلى 2017 ، لكن إنفاق هؤلاء السياح عرف تذبذبا في السنوات 2014,2013,2012,2011,2010 حيث أدى هذا إلى تذبذب الإنفاق المساهم في الصادرات الجزائرية خلال نفس السنوات المذكورة سابقا ، وقد عرفت سنة 2016 اكبر مساهمة في الصادرات من مداخيل السياحة حيث وصلت إلى حوالي 1.1 %تقريبا ، ويرجع ذلك إلى جملة التدابير التي اتخذتها الجزائر من اجل تشجيع السياحة و النهوض بها حيث أصبح هذا القطاع يمثل نسبة مساهمة كبيرة في جل الاقتصاديات الدولية و العالمية.

ثانيا: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي :

تشير الإحصائيات الخاصة بالمجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 بالمئة ، حيث أن هذه المساهمة بالنسبة إلى الجزائر تعد ضعيفة جدا و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم02: الايرادات السياحية و نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي و السفر في الناتج المحلي الإجمالي 2007-2017.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
*الإيرادات بالمليون $	**3056.60**	**3811.60**	**3253.00**	**3832.10**	**4118.10**	**3962.00**	**4216.30**	**3709.77**	**3822.55**	**3866.32**	/
**المساهمة %	**3.23**	**3.11**	**3.66**	**3.40**	**3.29**	**3.33**	**3.55**	**3.35**	**3.54**	**3.62**	**3.55**

***office national de statistique**
****Source: World Travel and Tourism Council, 2017**

من خلال الجدول أعلاه لوحظ تذبذبا بين الزيادة و النقصان ، إذ بلغت أكبر قيمة لها في سنة 2007 بقيمة 3056.60 مليون دولار ، ثم تراجعت إلى غاية 2009 لتصل قيمتها 3253.00 مليون دولار ، نلاحظ هناك تذبذب مرة تتزايد مرة تتناقص وهذا حسب عدد

السياح الوافدين للجزائر ، وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم الاستقرار الأمني ، و عدم انتهاج الجزائر إستراتيجية واضحة لتنمية القطاع السياحي و التغيير المستمر لمسؤولي القطاع على مستوى الوزارة .

أما بالنسبة لمساهمة السياحة في الدخل المحلي الإجمالي فهي في تزايد مستمر لكن بنسبة قليلة ، هذا راجع أيضا لقلة المشاريع الاستثمارية السياحية وعدم وجود إستراتيجية واضحة لاستغلال المقومات السياحية المختلفة ،وكذالك نتيجة الأزمة المالية التي ساهمت في ضعف تدفقات رؤوس الأموال الدولية ، والشكل التالي نوضح ذالك :

الشكل رقم 02:نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي و السفر في الناتج المحلي الاجمالي2007-2017

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

كما أن ضعف أداء القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا الى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، ويرد ذلك إلى طبيعة النموذج الاقتصادي القائم على الطلب و على إستراتيجية الصناعات المصنعة كجوهر عملية تسريع التنمية الاقتصادية ، و ذلك عكس الكثير من الدول المجاورة كالمغرب و تونس التي أعطت أولوية للقطاع السياحي ضمن مخططات التنمية و تحسين ميزتها التنافسية في هذا القطاع على المستوى الدولي .

الجدول رقم03: المساهمة المباشرة للقطاع السياحي والسفر في معدل التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي 2016-2017

البلد	الجزائر		المغرب		تونس	
السنة	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الناتج المباشر في التنمية الاقتصادية%	3.6	4	8.1	12.2	6.6	9.1

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر لها اضعف مساهمة في الناتج المباشر في معدل التنمية الاقتصادية بين الدول الثلاث حيث كان مقدار التغير النسبي بين السنتين 2016-2017 هو 0.4 % ، أما اكبر نسبة تغير كانت في المغرب بمقدار قدره 4.1 % وتليها تونس بنسبة 2.5 % .وهذا النقص راجع أساسا الى محدودية قطاع السياحة و السفر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولذالك للتفاوت المحقق في تنمية هذا القطاع بين الدول السابقة حيث ان تونس و المغرب تولي اهتمام بالغ لهذا القطاع عكس الجزائر التي يعتمد اقتصادها على المنتجات النفطية.

ثالثا: مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب العمل:

تعد السياحة أحد القطاعات الاقتصادية المهمة حاليا ، و اعتبار العنصر البشري من العناصر الهامة للقيم بأي نشاط سياحي ، عكس الزراعة و الصناعة التي بإمكانهما الاعتماد على الوسائل التكنولوجية ،فقد احتلت الجزائر المرتبة 118 عالميا من بين 136 دولة حسب التقرير الاقتصادي العالمي لسنة2017 ، في حين صنفت تونس و المغرب في ترتيب أفضل إذ جاءت المغرب في المرتبة 20 عالميا و الثالثة إفريقيا ، و يشير التقرير إلى أن مؤشرات الأمن و النظافة و الصحة جاءت في مراتب متدنية ، فقد تحتاج الجزائر إلى قطاعات منتجة للأموال خارج قطاع المحروقات إذ أعلن وزير التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية **عبد الوهاب نوري** عن صدور مرسوم تنفيذي من أجل تبسيط الإجراءات المتعلقة بالوكالات السياحية و تسهيل الإجراءات أيضا للاستثمار في القطاع السياحي ، و أقر أن السياحة لا تقتصر على إنجاز المرافق السياحية التي تبلغ 1674 مشروعا (سنة2017) ، بل على اليد العاملة المؤهلة التي تقدم أفضل و أحسن الخدمات للسائح[14]، و الجدل التالي يوضح تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2016-2017 :

الجدول رقم04: العمالة في القطاع السياحي ونسبة المساهمة في العمالة الاجمالية لدول المغرب العربي 2016-2017

البلد	الجزائر		المغرب		تونس	
السنة	2016	2017	2016	2017	2016	2017
عدد العاملين بالألف	3467	3469	8190	8183	4951	5050
المساهمة الاجمالية في العمالة %	3.32	3.1	16.6	16.9	12.6	13.5

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

و في هذا الإطار نجد أن نسبة العمالة في القطاع السياحي في الجزائر بالنسبة للمجموع العام يبقى غير كافيا و ضعيفا من حيث قدرته على توفير مناصب العمل، و هو ما توضحه النسبة3.32%في العام 2016 و انخفاضها إلى النسبة 3.1 %في العام الموالي، بحيث نجد أن هذا القطاع يوظف أكثر من 16% في المغرب و 13% في تونس من إجمالي اليد العاملة ذلك راجع لان المغرب وتونس تعتمد على هذا القطاع من اجل التقليل من البطالة وخلق فرص عمل حيث أن هذه الثقافة غير منتشرة في الجزائر.

والشكل التالي يوضح لنا نسبة مساهمة السياحة في خلق فرص العمل من إجمالي العمالة و تطور عدد الفرص المخلوقة من طرف هذا القطاع خلال الفترة 2007-2017 في الجزائر:

الشكل رقم 03: تطور عدد العمال في القطاع السياحي و نسبة مساهمة عمالة هذا القطاع في العمالة الاجمالية2007-2017

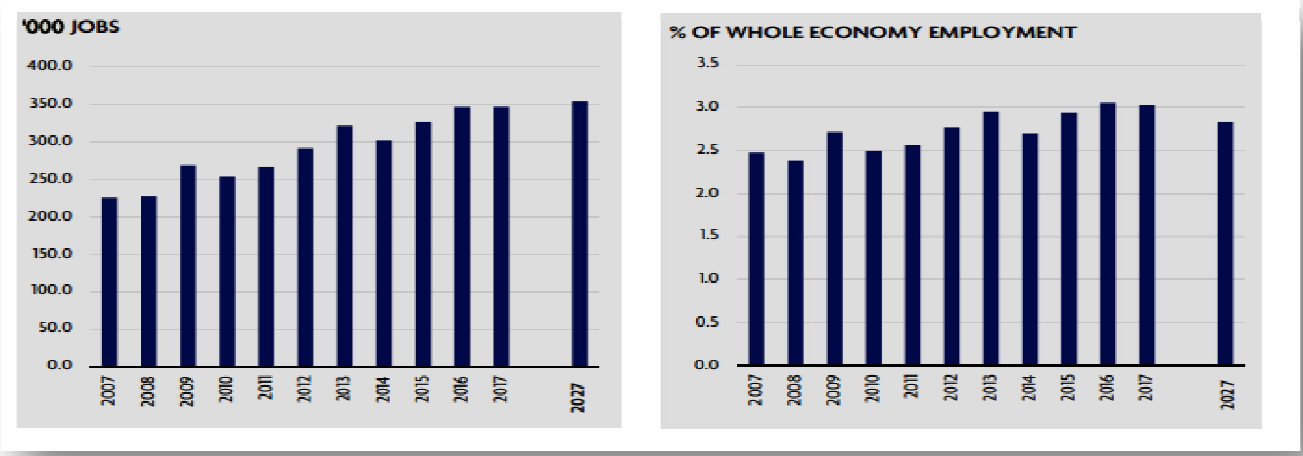

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

حيث أن السياحة تساهم في خلق فرص عمل في مختلف القطاعات التي لها علاقة بقطاع السياحة ،كالمطاعم و الفنادق و النقل و غيرها ، حيث نلاحظ من الشكل أعلاه أن قطاع السياحة قد ساهم في خلق أكثر من 300 ألف منصب عمل خلال السنوات الأخيرة ، و قد عرفت فرص العمل الجديدة التي خلقها هذا القطاع تذبذب و تطور في بعض السنوات و الشكل السابق يوضح ذلك.

رابعا: مساهمة القطاع السياحي في ميزان السياحة :

السياحة شأنها شأن باقي القطاعات ، إذ تمثل إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات ، فالميزان السياحي يمثل الفرق بين ما يمر عبر المؤسسات المصرفية من متحصلات خاصة بالسياحة خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية للخارج ، والجدول الموالي يوضح التدفقات النقدية و الميزان السياحي 2005-2014:

الشكل رقم 04:تطور الميزان السياحي الذي يشمل إيرادات و نفقات السياحة الدولة خلال الفترة 2005-2014

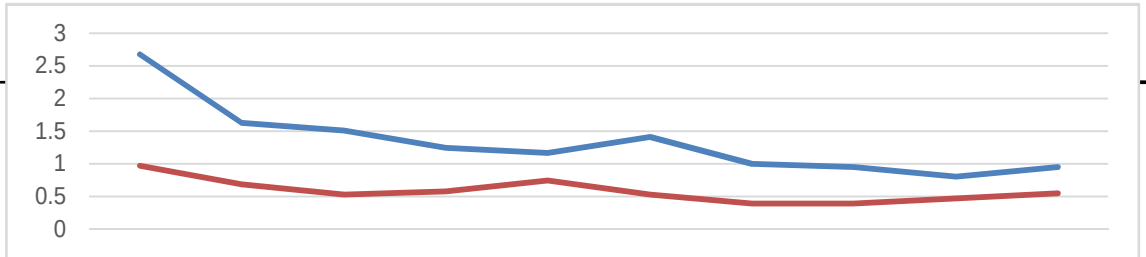

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية ،2015

يتضح من الشكل أن رصيد الميزان السياحي في الجزائر لا يساهم بالشكل المطلوب في تخفيض العجز في الميزان التجاري الاجمالي من خلال مساهمته الضئيلة في الصادرات غير المنظورة، حيث يحقق ميزان المدفوعات السياحي في الجزائر خسائر متنامية في ميزان المدفوعات القومي التي تبلغ نسبته 0.5 % .

خامسا : مساهمة القطاع السياحي في الاستثمار:

لقد قاربت رؤوس الأموال الاستثمارية السياحية في الجزائر 119,9 مليار دج سنة 2011 ، و بلغ حجم الاستثمارات في نهاية السداسي الأول من سنة 2013 حوالي 746 مشروعا موافقا عليه بطاقة إيواء 86447 سرير و 40000 منصب عمل ، بإجمالي يقدر بِ205 مليار دج .

المحور الثاني: واقع السياحة الصحراوية بولاية بشار وسبل تنميتها

أولا:مقومات السياحية لولاية بشار

تحظى ولاية بشار بالعديد من المؤهلات التي تبرز الطابع الصحراوي لها ، وذلك من خلال مناظرها وواحاتها الخلابة ورمالها الذهبية و قصورها العتيقة و هناك العديد من المقومات التي يمكن من خلالها تنمية القطاع السياحي بولاية بشار ومن أهمها ما يلي :

1- **الموقع الجغرافي للولاية :** تقع ولاية بشار في الجنوب الغربي من الوطن، و يحدها من الشرق ولاية أدرار من الغرب المملكة المغربية من الشمال ولايتي النعامة والبيّض من الجنوب ولايتي تندوف و أدرار، تضم 12 دائرة و 21 بلدية، يقطنها 308267نسمة[15].

تحتل ولاية بشار على المستوى الوطني الرتبة السادسة من حيث المساحة التي تبلغ 161400 كم ^{2} أي مايعادل 6.7 ٪من المساحة الإجمالية للقطر .إن شاسعة الولاية و تشتت السكان يزيد من طول المسافات بين التجمعات السكانية

2- **التضاريس :**يتكون إقليم الولاية من خمسة أنواع تضاريس هامة وهي :الجبال والوديان والسهول و الحمادات (الرق) و الكثبان الرملية (العرق)[16] .

- **الجبال** :لا تحتوي على أشجار ومرتفعة نذكر منها :جبل عنتر (1953 م) وجبل قروز (م1835) و جبل بشار (1206م)
- **الأودية :**تجوب الولاية 6 أودية هامة، نجد من الشمال إلى الجنوب الأودية التالية:وادي الناموس، وادي زوزفانة، وادي بشار، وادي قير، وادي الساورة ووادي الدورة.

- **السهول** :هي عبارة عن منخفضات مشكلة من تربة خصبة نتيجة جريان مياه الأودية .أهمها سهول زوزفانة وقير والساورة.
- **الرق (الحمادة) :**وهي مساحات شاسعة ومسطحة من الأحجار، نذكر منها حمادة قير والدورة.
- **العرق :**ويتمثل في الكثبان الرملية والتي يصل ارتفاعها في بعض الأحيان إلى 300 م، العروق الموجودة على مستوى الولاية هي العرق الغربي الكبير وعرق الراوي والعرق العطشان وعرق إيقدي.

3- **المناخ** :مناخ المنطقة بصفة عامة حار صيفا وجاف وشديد البرودة شتاء ومعدل سقوط الأمطار100 مم،الرياح الموسمية تفوق سرعتها أحيانا 100 كم/ ساعة.

4- **الواحات :**عدد واحات الولاية 62 واحة، وتتمركز على طول الوديان وخاصة وادي الساورة على مساحة تقدر ب 4220 :هكتار وذلك على شكل مساحات للنخيل تتخللها زراعات موسمية ومعاشيه تكاد تلبي حاجيات سكان هذه المنطقة[17].

وتتمثل الصناعة التقليدية في[18] :

- فن الترميل (ويعتبر احدث أنواع الصناعات التقليدية والفنية في منطقة بشار.)
-صناعة الآلات الموسيقية (القومبري وآلة العود.)
-الفخار التقليدي(وهو أقدم الصناعات التقليدية.)
-صناعة السلال (اشتهرت هده الحرفة نظ ا ر لتواجد واحات النخيل.)
-صناعة الخيم(خاصة في بلدية تامترت.)
-الخياطة التقليدية والطرز.
-النسيج التقليدي.
-لأكلات الشعبية (وأهمها الكسكسي، الملوخية، طاجين الترفاس، خبز الشحمة.)

أما عن التراث التاريخي والثقافي لمنطقة بشار فهو يتمثل في عادات وتقاليد المنطقة التي تمثل كنز من كنوز المنطقة فمحافظة ناسها عليها وتمسكهم بها دلالة على أصالة سكانها، فالسائح يلمسها وبتعرف عليها من خلال:

- ✓ الأعراس (فرقة هوبي في العبادلة، فرقة قرقابو والديوان والبارود عيساوى لعلاوي الغايطة)
- ✓ الاحتفالات الخاصة بالمنطقة (المولد النبوي الشريف بني عباس، موسم تاغيت، عيد المشمش ببلدية اقلي، مهرجان بركاشو بالقنادسة).
- ✓ الأعياد الدينية وما يميزها من ذكر وتلاوة الق آ رن وصلة الأرحام.
- ✓ الأطباق التقليدية الخاصة بالمنطقة والمتمثلة في الأطباق الشهيرة مثل الطعام(الكسكس، المخلع، الملوخية، البلبولة، الرفيس، البغرير، التالوت، التديية.)

- ✓ اللباس التقليدي :كل منطقة ولباسها التقليدي الذي يعطيها لمسة خاصة بها فمثلا نجد في بشار
- ✓ الأنواع الموسيقية في ولاية بشار: (حيدوس - إزيفاني - هوبي - المايا - لاوي - إكلالي - إل فوندو – ديوان)

ليزار (المرأة) ، البرنوس(الرجل)كما لا ننسى الإكسسوارات التي تميز كل لبسة.

الفن والموسيقى تتمثل في الصناعات الحرفية، اللوحات الرملية التي اكتست الشهرة العالمية، وتستخدم فيها مواد أولية مثل سعف النخيل، الأنواع المختلفة للرمال بالألوان المتعددة...إلخ.

5- **مناطق الجذب السياحي :**كما تحظى ولاية بشار بالعديد من المؤهلات التي تبرز الطابع الصحراوي لها، وذلك من خلال مناظرها وواحاتها الخلابة ورمالها الذهبية وقصورها العتيقة وهناك العديد من المقومات التي يمكن من خلالها **"تنمية القطاع السياحي بولاية بشار"** وهي تمتاز بعدة مناطق أو بلديات تجلب السياح بكثرة نذكر أهمها :القنادسة، تاغيت، بني عباس، إقلي و التي نذكرها فيما يلي :

أ- **القنادسة** : تبعد عن مقر الولاية ب 20 كلم غربا بمساحة تقدر بـ3094 كلم^2 التي تمتاز بقصرها البني الذي يحمل أروع نسق معماري تلاقت فيه العمارة المشرقية، المغربية و الإفريقية في نسق جميل و متكامل .بالإضافة إلى البساتين الموجودة بهذا القصر والتي تمثل دليلاً على حضور الإنسان و تمسكه بالانتصار على العقبات المتوالية التي تفرضها عليه الطبيعة القاسية، و حيث أن زاوية القنادسة لعبت دورا ثقافيا علميا و اجتماعيا جعلها قبلة العلم و المعرفة حيث تجاوزت شهرتها حدود المنطقة .

ب- **تاغيت :** و التي تبعد عن الولاية ب 100 كلم تبلغ مساحتها 9040 كلم ^{2} وعدد سكانها حوالي 7000 نسمة وهي من أبرز المناطق السياحية في الجزائر وتعتبر تاغيت جوهرة الساورة بجمالها و واحات نخيلها و تنوع طبيعتها ، وكثبان رملية للعرق الغربي الكبير الشامخة على ارتفاع 745 متر تتكأ علبها المدينة ،من جهة الأخرى امتدادات الصحراء الصخرية الحمادة بينهما منعطفات واد زوزفانة ، توجد واحة نخبل تطبع الواد بحد أخضر على أكثر من 18 كلم على الضفة اليمنى للوادي تتابع قصورها الستة (6).

وتتوفر هذه المنطقة على مرافق سياحية أهمها فندق تاغيت و الذي تم إعادة تأهيله ليصبح في تصنيف (3 نجوم) ، طاقة استعاب 120 سرير (60) غرفة ،ومطعم يقدم خدماته لأكثر من 200 وجبة [19] ، بالإضافة إلى التظاهرة السياحية و الثقافية المسماة موسم تاغيت .

ت- **بني عباس :**تبعد بـ 240 كلم عن مدينة بشار و تعتبر من أهم الأقطاب السياحية في الجنوب الغربي و هي واحة ناصعة البياض خلفها منظر للكثبان الذهبية للعرق الكبير، يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد وهذا ما أثبتته الدراسات الجيولوجية على المستحثات و الحفريات، و كذلك الرسومات الصخرية التي تعود إلى العصر الحجري وتعتبر قبيلة بني حسن من بني معقل من المغرب هي أول قبيلة قطنت بالمنطقة حيث استقرت بقصرين على منطقتين إستراتيجيتين هما جبل هموشة أين بنوا قصر حرز الليل و القصر الثاني فوق جبل غار الدبية.

ث- **إقلي** : تبعد عن الولاية بشار حوالي 153 كلم ، و تتربع على مساحة نقدر بـ 6220كلم^2، عدد السكان بها حوالي 6700 نسمة ، يعود تاريخها إلى ما قبل الفتوحات الإسلامية، و لسكان المنطقة لهجة محلية تدعى تبلديت. تزخر إقلي بعادات و تقاليد تميزها، كوعدة الولي الصالح سيد الحسان، سيد العروسي، سيدي بويحي، لالة تقيارين أهم منتجها السياحي قصر" أغرام أنجاح "بني من طرف قبائل" أغرام أمقران " في موقع استراتيجي لمراقبة الغرباء و الإحتماء من الغارات

تتربع واحات النخيل على مساحة 1500 هكتار يمر من خلالها وادي زوزفانة و تعد النخلة من كنوز المنطقة بالإضافة إلى المشمش الذي يقام له عيد في شهر ماي و يعد العرق الكبير من مظاهر البهاء، و الجمال حيث تمارس فيها سباقات التزحلق على الرمال إلى جانب العلاج من الروماتيزم، كما يوجد حمام مازر الذي تنبع منه 7 ينابيع ذات مياه عذبة.

ثانيا:الهياكل القاعدية لولاية بشار.

1- مديرية السياحة و الصناعات التقليدية : تعتبر مديرية السياحة لولاية بشار مصلحة من المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

- أنشئت مديرية السياحة والصناعة التقليدية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-260 بتاريخ 29 أوت 1995 حيث تم تنصيبها على مستوى ولاية بشار في بداية سنة1997 . وتم تعديل هذا المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-216 المؤرخ في 11 جوان 2005 و المتضمن إنشاء مديرية السياحة بالولاية التابعة لوزارة تهيئة الاقليم ، البيئة و السياحة[20] .

كما تم تعديل المرسوم السابق بالمرسوم التنفيذي رقم :10-257 المؤرخ في أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء ميديرية السياحة و الصناعة التقليدية بالولاية التابعة لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية .

ومن مهام مديرية السياحة و الصناعة التقليدية :

- ترويج لمشروعات التنمية السياحية في المناطق السياحية وجذب وتشجيع المستثمرين للمساهمة في تنفيذها.
- تحقيق التنسيق والتكامل مع الجهات والقطاعات ذات العلاقة بالسياحة لتهيئة المناخات الملائمة لتطوير صناعة السياحة
- . توفير و إنشاء محيط ملائم و محفز لتنمية النشاطات السياحية .
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة المحلية من خلال ترقية السياحة البيئية والسياحة الثقافية والتاريخية.
- جمع وتحليل وتوزيع المعلومات والمعطيات الإحصائية حول النشاطات السياحية وإعداد بطاقات ووثائق تتعلق بالقدرات السياحية والحموية المحلية، مثل تنصيب لوحات إشهارية سياحية ترقوية على مستوى طرقات جميع البلديات الولاية .
- تشجيع ظهور طلبات سياحية متنوعة وذات نوعية وكذا ترقية وتسويق المنتوجات السياحية المحلية.
- متابعة نشاط الوكالات السياحية و الفنادق .
- متابعة إنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية السياحية الخاصة و العمومية .
- المشاركة في الصالون الدولي للسياحة و الأسفار من كل سنة الذي يقام بقصر المعار الجزائر العاصمة .

2- هياكل الإيواء / الفنادق :تعتبر الفنادق عاملا أساسيا في تنشيط السياحة و النهوض بها فمنطقة الجنوب الغربي ، إلا انه يوجد بها سوى عدد قليل من الفنادق أهمها فندق ريم و تاغيت بشار وعدد الفنادق فيها 16 فندق ، المصنفة عددها 04 و غير المصنفة عددها 12 و عدد الأسرة لكل منهما 1320 سرير ،وتعتبر بشار ولاية ضعيفة من حيث قدرات الإيواء مقارنة بشاسعة مساحتها وتعدد مناطقها السياحية ،وهناك برامج استثمارية لانتشاء فنادق قيد الانجاز و التي نعرضها الآن في الجداول التالية :

الجدول رقم (05):قائمة المؤسسات الفندقية بولاية بشار

الرقم	المؤسسة الفندقية	العنوان	قدرات الايواء		الرتبة
			الغرف	الاسرة	
01	عنتر	04 شارع مطراني محمد – بشار	99	172	03 نجوم
02	تاغيت	بلدية تاغيت-بشار	58	97	03 نجوم
03	الريم	بلدية بني عباس – بشار	120	240	03نجوم
04	النخيل	125 حي القنادسة بشار	28	56	غ/مصنف
05	م/العربي	05حي السلام بشار	32	64	غ/مصنف
06	الصحراء	1نهج الصحراء-قوراي بشار	27	55	غ/مصنف
07	حمزة	24 شارع الزاوي دياب بشار	42	102	غ/مصنف
08	المدينة	26شارع ابراهيم بن محمد بشار	27	54	غ/مصنف
09	الجزائر	رقم 63 حي فرن الجير بشار	39	ال	غ/مصنف
10	بني ونيف	شارع ج.ت.و-بني ونيف	11	29	غ/مصنف
11	العرق الكبير	شارع الامير عبد القادر بلدية بني عباس	20	40	غ/مصنف
12	الهناء	حي الصفصاف رقم 08 الدبدابة	35	70	غ/مصنف
13	الجزيرة	حي الصفصاف – الدبدابة – بشار	19	49	غ/مصنف
14	واكدة	الطريق الوطني رقم 6 واكدة – بشار	65	122	غ/مصنف
15	برج تاغيت	بجوار القصر – تاغيت-	10	20	نجمة
16	مخيم تاغيت	بلدية تاغيت	05	/	غ/مصنف
	المجموع		650	1320	

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية بشار .

أما فيما يخص المشاريع السياحية التي لا تزال في طور الانجاز التي سوف نعرضها في الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : وضعية المشاريع السياحية المتحصلة على الموافقة المبدية وهي في طور الانجاز لولاية بشار (سبتمبر 2017)

المستثمر	المشروع	الموقع	المساحة	ع/الاسرة	ع/العمال	المبلغ	تاريخ الاعتماد	نسبة التقدم /م	الملاحظة
مرابطين ناصر	نزل طريق	الطريق ألالتفافي الجهة اليسرى باتجاه العبادلة	1500 م^2	72	08	152M DA	2012/12/10	لم ينطلق بعد	مشكل رخصة البناء لم يبدأ أي اهتمام

رفيق مختار	موتيل	شمال محطةبنزين رحماني بني عباس	10000م^2	60	10	70.659M DA	2016/03/10	%20	كافيتريا و مطعم في حالة استغلال
بوادي احمد	فندق	على بعد 700م من باتيجاك بشار	4000م^2	44	20	100.784M DA	2014/01/06	%12	في المرحلة الأولى من الانجاز
دلال خيرة بهيجة	مركب سياحي	بجوار باتنكو طريق لحمر بشار	40000م^2	244	12	400.000M DA	2016/05/03	لم ينطلق بعد	مشكل رخصة البناء
ديوان الوطني للسياحة	قرية سياحية	تاغيت	20000م^2	200	30	107.533M DA	2015/11/17	%20	وجهت للمقاول لنقص الإمكانيات المادية و البشرية
دهيلي عز الدين و قليمي سليم	اقامة سياحية	الزاوية الفوقانية تاغيت	20000م^2	102	17	270M DA	2016/03/29	%12	في المرحلة الاولى من الانجاز
ش ذ ش و (أخروف عبد المؤمن)	مركب سياحي	غرب مشروع بلخيرة رقية تاغيت	20000م^2	190	16	640.000M DA	2016/11/17	لم ينطلق بعد	مشكل رخصة البناء
عجلية اليازيد	مركب سياحي	تاغيت	15 هكتار	200	12	420M DA	2011/06/21	%70	في مرحلة الانجاز
حديبي مولاي إسماعيل	موتيل	العبادلة	50000م^2	20	08	70M DA	2013/07/18	%70	المحطة في مرحلة الاستغلال
ملوك عبد الحليم	فندق	واكدة بشار	1732م ^{2}	126	10	320M DA	2012/04/24	%98	مرحلة التجهيز 2017
موساوي محمد	توسعة فندق	حي السلام بسار	/	49	10	85.730M DA	2011/08/11	%97	مرحلة التجهيز 2017
بلحوسين بشير	فندق	بشار	508م^2	80	30	100M DA	2013/08/07	%45	
بربوش محمد	فندق	بني عباس بشار	270م^2	90	11	60.930M DA	2015/12/30	لم ينطلق بعد	مشكل رخصة البناء
الغازي يوسف	فندق	بشار	260م^2	60	12	130.200M DA	2016/01/13	لم ينطلق بعد	مشكل رخصة البناء
طالبي سليمان	فندق	بشار	465.30م^2	40	12	90M DA	2016/01/13	%75	
دليلة حرصة	موتيل	ملتقى الطريق المؤدي الى	10000م^2	20	06	90.200M DA	1720/03/06	متوقف	مشكل رخصة البناء

		فندق بني ونيف						
عباسي مبارك	فندق	بشار	604م^2	44	08	100.000M DA	2017/02/20	%55	في حالة توقف (رخصة البناء)
قاسمي نور الدين	فندق	بشار	600م^2	60	08	140.200M DA	2016/10/10	%80	في حالة توقف (رخصة بناء)

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية بشار (سبتمبر 2017).

3- **وكالات السياحية و الأسفار:** و لديها 08 وكالات سياحية إلا انه متأخرة جدا في هذا الجانب مقارنة بولايات الجنوب الأخرى، حيث أن نشاطها لا يتعدى بيع تذاكر النقل الجوي و تنظيم سفريات العمرة أما باقي النشاطات الخاصة بهذا النوع من المتعاملين نقول تقريبا هو شبه منعدم الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (07) قائمة وكالات السياحة والسفر لولاية بشار 2017 .

Liste des agences touristiques

AGENCE	ADRESSE	web	tel	fax
SAHARA TOURISME	Place de la république / Bechar	www.sahara-tourisme.com	049.83.27.27	049.83.27.27
LOTFI	12 Rue Cinq Juillet / Bechar	lotfi_tour2006@yahoo.com	049.23.05.57	049.81.28.88
BAHJDA -TOUR	03 Rue premier Novembre Centre ville de Bechar / Bechar	www.bahdjatours.com	049.83.20.06	049.83.20.06
SAOURA	61 Rue premier Novembre Cité Houba / Bechar	sauoratour@yahoo.fr	049.23.38.40	049.83.38.40
EL ANSSAR	12B 39 Rue Sidi Brahim Cité Vieux Ksar / Bechar	/	049.81.10.63	049.81.10.66
GROUZ TOUR	9A Cité Hai Ryadi /Bechar	Agencegrouze1.tour@gmail.com	049.21.96.67	049.21.96.67
SAHET ATTOUT	50 Résidence 9 Cité El Badr / Bechar	/	049.23.89.17	049.23.89.17
BENI ABBES TOUR	10B Cité Cinq Juillet Commune Beni Abbes /Bechar	/	049.82.49.19	049.82.49.19

Source : http://dtabechar.com/Agences.html

4- **المكاتب و الجمعيات** : فهي تتوفر على 06 مكاتب ، المكتب المحلي السياحي لبشار ،القنادسة ،تاغيت ،" اقلي ، وبني عباس ، الواتة ، بالإضافة إلى أكثر من 20جمعية سياحية ، يكمن دورها في المشاركة في التظاهرات و الأعياد ، الدينية و الوطنية بالإضافة إلى المساهمة في تنشيط الحركة السياحية و توعية المجتمع المحلي[21] .

ثالثا:الإحصائيات السياحية في بشار :

1- **تطور تدفقات السياحية بالولاية :**

الجدول رقم (08) : يوضح تطور توافد السياح على الولاية (2001-2017)

السنوات	الجزائريون		الأجانب	
	وصول	نسبة النمو	وصول	نسبة النمو
2001	34958	/	641	/
2002	37374	%6.9	604	%-5.8
2003	34533	%-7.6	662	%9.6
2004	35209	%2.0	1031	%55.7
2005	31774	%-9.8	1565	%51.8
2006	27683	%-12.9	1657	%5.9
2007	25385	%-8.3	1734	%4.6
2008	29411	%15.9	1729	%-0.3
2009	29614	%0.7	1865	%7.9
2010	28610	%-3.4	1932	%3.6
2011	34372	%20.13	785	%-59
2012	31274	%-9.1	1099	%40
2013	40986	%31.05	1064	%-3.18
2014	42339	%3.3	1385	%30.16
2015	46420	%9.63	1182	%-14.65
2016	44615	%-3.98	1732	%46.53
2017	47000	/	2600	/

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية بشار 2017

من خلال الجدول السابق تبين لنا :

بالنسبة للسياح الجزائريين : للفترة من 2001 إلى غاية 2012 نلاحظ أن عدد السياح الوافدين غير مستقرة فهي تتزايد تارة وتتناقص تارة أخرى ، وممكن أن نقول أن سبب في رأينا هو أن المديرية تعتمد على البطاقات الإحصائية المستمدة شهريا من المؤسسات الفندقية يعني الطريقة التي تجمع بها الإحصائيات لا يمكنها أن تعبر على الأعداد الحقيقية للسياح ، بحيث أنها لا تأخذ في الحسبان السياح الذين يقيمون خارج المؤسسات الفندقية يعني ممكن يوجد سياح ولكن مقيمون في البيوت أو مقيمون في المنازل الكراء ،بالإضافة إلى أنه يمكن حساب السائح مرتين أذا ما غير محل إقامته في فندق إلى أخر ،أما في الفترة من 2013 إلى غاية 2017 فهو في تزايد مستمر.

بالنسبة للسياح الأجانب نلاحظ أن عدد السياح الأجانب في تزايد بطيء ، مقارنة بتوافد السياح الجزائريين فهو ضعيف جدا ، وسبب ذلك هو الفكرة الخاطئة للسياح الأجانب عن الأوضاع الأمنية بالجزائر عدم وفرة الوكالات السياحية للولاية وعدم اهتمامها بنشاط جلب السياح الأجانب ، وبالنسبة للنقل بعد الولاية عن المطارات الدولية و عدم الاهتمام بالجودة الخدمات السياحية المقدمة .

2- **المداخيل الطاقة الفندقية لولاية بشار لسنة 2016 :** و حسب توافد السياح على ولاية بشار من الجزائريين و الأجانب و حسب الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية السياحة للولاية يكون العائد من ذلك الموضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (09) : يوضح الإيرادات الفندقية لولاية بشار لسنة 2016 .

لنفترض أن السعر المتوسطي اليومي للفنادق هو 2500دج الوحدة :(دج)

مجموع الليالي	السعر اليومي	مجموع الدخل السنوي للفنادق
71804	2500	179510000

المصدر :مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية بشار 2016 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع إيرادات السياحة الفندقية لولاية بشار بلغ حوالي 179510000 دج ، ولكن بالرغم هذا المبلغ لا زال قطاع السياحي في الولاية يعاني من نقائص و العراقيل كعملية الإشهار و تسهيل الخدمات للزبائن .

رابعا: السبل المقترحة لدعم وتنمية السياحة الصحراوية بالمنطقة (ولاية بشار) : ومن اجل النهوض و تنمية السياحة الصحراوية لولاية بشار لمنطقة ،يجب مراعاة ما يلي:

- إعادة الاعتبار للفنادق العمومية من خلال إعادة الهيئة و تجديد التجهيزات و زيادة قدرات الإيواء، حتى تصبح فنادق عصرية تقدم خدمات راقية .
- العمل على التعريف بالمنتوج السياحي لولاية بشار.
- فتح فروع في التكوين المهني في المجال السياحي من أجل ضمان اليد العاملة المؤهلة.
- إعادة بعث المشاريع السياحية المتوقفة وذلك من خلال تقديم المساعدات اللازمة لإكمال انجازها، وتسوية مشكل العقاري.
- نشر الوعي السياحي لدى المواطنين وتوعيتهم بمدى أهمية السياحة وذلك عن طريق الحركات الجمعوية والمؤسسات التعليمية وعن طريق أي وسيلة تمكن من ذلك.
- ضرورة وجود مرشدين سياحيين أكفاء في هذه المناطق السياحية.
- إصلاح الطرقات المؤدية إلى المناطق السياحية.
- تحسين مستوى الخدمات الفندقية وإعادة النظر في أسعار المبيت والإطعام بما يتوافق مع الطبقة

الخاتمة:

السياحة الصحراوية لم ترق بعد إلى المرتبة التي تستحقها على الرغم من الإمكانات التي تزخر بها وخاصة ولاية بشار هي إحدى الولايات التي تعد بمستقبل سياحي زاهر، لوقوعها في موقعها الجغرافي الإستراتيجي، فهي بوابة الصحراء من الناحية الغربية،وكذا لامتلاكها موارد طبيعية سياحية، تاريخية وأثرية مهمة تؤهلها لجذب عدد كبير من السياح، لكن ونظرا لنقص الوعي لدى المواطن، وقلة المرافق، وهياكل الاستقبال جعلت عدد السياح يشهد انخفاضا.

نتائج الدراسة: تم التوصل من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:

- تتوفر ولاية بشار على مقومات سياحية تؤهلها أن تكون قطب سياحي، إلى أنها لم تترجم إلى واقع سياحي حتى يومنا هذا، ففي سنة 2017 بلغ عدد السياح الوافدين للولاية ما يقارب 47000 جزائري و600 سائح أجنبي.
- نقص قدرات الإيواء مقارنة بشاسعة مساحتها وتعدد مناطقها السياحية.
- نقص في وكالات السياحة و الأسفار مقارنة بولايات الجنوب الأخرى، حيث أن نشاطها لا يتعدى بيع تذاكر النقل الجوي و تنظيم سفريات العمرة أما باقي النشاطات الخاصة بهذا النوع من المتعاملين نقول تقريبا هو شبه منعدم .
- غياب الوعي و الثقافة السياحية لدى السكان المحليين .
- دور مديرية السياحة غير واضح في تنشيط السياحة المحلية.
- نقص الحملات الإعلامية و الإشهارية الترويجية للمنطقة.

قائمة المراجع:

[1]- ماهر عبد العزيز ،"صناعة السياحة الصحراوية ،دار زهران ،عمان – الاردن ،1997 ، ص 22 .

[2] - محمد خميس الزوكه،" **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006 ، ص45 .

[3]- طهراوي دومة علي ، شاقور خلطية فايزة ،"**المسؤولية البيئية للمنشات السياحية نموذج الفنادق** " مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والراهان – ،يومي 14-15نوفمبر 2016 ، ص04.

[4]- يحي سعيدي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية– حالة الجزائر-** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون، 8076 ، بغداد، ص97.

[5]- حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون،" **مبادئ السياحة**"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014،ص18.

[6]- عيساوي سهام،حوحو فطوم،"**واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس-دراسة مقارنة-**"،مجلة إقتصاديات المال والأعمال،جوان 2017،ص83.

[7] - خليف مصطفى غرابية ،"**السياحة الصحراوية :تنمية الصحراء في الوطن العربي**"،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، الطبعة الاولى ، بيروت ،أكتوبر 2012 ،ص 22 .

[8] - مرجع سبق ذكره ،ص22 .

[9]- عشي صليحة،"**الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس،المغرب**"،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد تنمية،جامعة باتنة،الجزائر،2005،2004،ص16.

[10]- قروج يوسف،قصاص فتيحة،" **الفرص الاستثمارية لترقية السياحة الصحراوية في الجزائر" مقالة متاحة على الرابط**
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/198/4/7/8247 تاريخ الإطلاع يوم **2018/03/03**،ص**05.**

مديرية التخطيط و ضبط الميزانية التقرير السنوي2013.

[11]- زرزار العياشي ،مداحي محمد،**"السياحة الصحراوية كوجهة سياحية مستدامة :الواقع والأفاق "**، مقالة متاحة https://platform.almanhal.com/Files/2/77969 تاريخ الإطلاع يوم 2018/03/03 ،ص 45.

[12]- حايف سي حايف شيراز،بركان دليلة،**"الترويج السياحي لتنشيط لحركة الصحراوية –ولاية بسكرة نموذجا"**، مجلة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،العدد10،2013،ص73.

[13]- قروج يوسف،قصاص فتيحة،" **الفرص الاستثمارية لترقية السياحة الصحراوية في الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص06.**

[14] _-www .djazairess.com/elbilad/268784 /07-04-2017 DATE DE CONSULTATION 18-09-2017

[15] - مديرية التخطيط و ضبط الميزانية التقرير السنوي2013.

[16]- تقرير مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بشار 2012 ومديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بشار2012 .

[17]- **تقرير حول المعالم السياحية والأثرية لمنطقة بشار**، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بشار2012 .

[18] - http://dtabechar.com/Artisanat.html

[19] - https://ar.m.wikipedia.org/wiki/.تاغيث

[20]- بن زاير مبارك / طبوش أحمد ، "واقع و أفاق وفرص الاستثمار السياحي بالجنوب الغربي حالى ولاية بشار " ، مجلة نور للدارسات الاقتصادية ، العدد 2015/01 ،ص 105.

[21] -https://ar.m.wikipedia.org/wiki/2018/03/04 تاغيث أطلع بتاريخ

النظام القانوني للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الجزائر

د البرج محمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة رقلة

الملخص

تشكل الهيئة العليا المستقلة لمراقبة للانتخابات في الجزائر آلية رقابية مستحدثة وفق التعديل الدستوري لسنة 2016، من أجل الرقابة على العمليات الانتخابية في كافة مراحلها، وضمان الشفافية والنزاهة المطلوبة في ذلك، ويتضمن النظام القانوني لهذه الهيئة تحديد طبيعتها باعتبارها هيئة دستورية رقابية، حيث تجد تشكيلتها من خلال تحقيق مبدأ التساوي في تعيين أعضائها بين القضاة والكفاءات الوطنية المستقلة من المجتمع المدني، الذين يتم توزيعهم عبر مداومات لامركزية، بينما ترتبط وظيفتها بالوقوف على مختلف الاختلالات المصاحبة للعمليات الانتخابية، والمضي نحو تصحيحها حالا، عبر إشعار الأطراف المعنية، أو إخطار السلطة القضائية.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، الرقابة على الانتخابات، نزاهة الانتخابات.

Résumé

La haute instance indépendante de surveillance des élections en Algérie est un nouveau mécanisme de surveillance selon la révision constitutionelle de 2016, pour surveiller les processus électoraux à toutes ses étapes, et d'assurer la transparence et la probité requise, le système juridique de cet organisme comprend la détermination de sa nature en tant qu'instance constitutionelle de contrôle, où elle trouve sa composition à travers la réalisation du principe de parité dans la nomination de ses members, entre les magistrats et les compétences nationales indépendantes de la société civile, qui sont distribués par des permanences décentralisées, alors que sa fonction est liée à l'intervention dans les différents déséquilibres associés aux operations électorales, et à les remédier immediatement, par un avis aux parties concernées ou de saisir l'autorité judiciaire.

Mots-clés : les éléctions, La Haute instance de Surveillance des Elections, Contrôle des élections, la probité électorale.

مقدمة

تتطور عادة القاعدة القانونية من خلال تطور المجتمعات أساسا، وتظهر في كل وهلة تقنيات وآليات جديدة لتنظيم ممارسة الحقوق والحريات العامة والخاصة في كل دولة، ولقد نتج عن مجموع التحولات السياسية في العالم العربي، في بداية هذا القرن، جملة من النصوص والوثائق والتعديلات الدستورية الجديدة، التي جاءت في سبيل تحقيق وضمان ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمواطني الدول المعنية افتراضا.

ويظل دوما حق الانتخاب يجسد التعبير الواضح عن ممارسة الديمقراطية، وهو الأداة المثالية لإسناد السلطة، من خلال الترشيح والاقتراع على حد السواء، فكانت المواثيق الدولية دائمة الاعتناء بهذا الحق من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما دعت إلى حمايته أيضا كل الدساتير كأحد الحقوق الأساسية لمواطني كل دولة، وبالمقابل لم يعد تنظيم الانتخابات يشكل الرهان الأساسي في العملية السياسية في كل دولة فحسب، بل أصبحت نزاهة وشفافية العملية الانتخابية هي المظهر البارز لتكريس الديمقراطية، ولهذا أصبحت الدساتير تعهد بتنظيم العملية الانتخابية بكافة مراحلها وإجراءاتها إلى هيئة مستقلة، تمكنها استقلاليتها من القيام بهذه العملية بكلية حياد.

وفي الجزائر طالما نصت القوانين الانتخابية بعد صدور دستور 1996 على جملة من الآليات الرقابية التي تضمن شفافية ونزاهة العملية الانتخابية في كل مرة، ثم تعززت هذه الرقابة في القانون العضوي رقم 12-01 من خلال اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، ذات التشكيلة القضائية[1]، ومهمتها السهر على تنفيذ القانون الانتخابي، واللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، المشكلة غالبا من ممثلي الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار بمناسبة كل اقتراع[2].

ثم كرس التعديل الدستوري لسنة 2016 حكما دستوريا تقليديا من خلال ضمان ممارسة حقي الترشح الانتخاب أولا، لكنه أرفق ممارسة هذا الحق بوجوب حياد الإدارة ثانيا[3]، وتضمن إضافة إلى ذلك تقنية جديدة في الرقابة على العملية الانتخابية، فأشارت المادة 194 منه إلى إحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، مهمتها أساسا السهر على شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها، منذ استدعاء الهيئة الناخبة حتى الإعلان المؤقت لنتائج الاقتراع، وطرح في سبيل ذلك جملة من الأدوات والصلاحيات اللازمة لنشاطها، وهذا ما جعل هذه الدراسة ترتكز حول الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يكفل النظام القانوني للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات تحقيق النزاهة المطلوبة في العملية الانتخابية؟**

لمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين اثنين، يتعلق المحور الأول بالإطار القانوني للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ويتطرق المحور الثاني إلى الإطار الوظيفي للهيئة، معتمدين في ذلك على منهج تحليل المضمون.

المحور الأول: الإطار القانوني للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات

جاء التعريف التشريعي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات من خلال نص المادة الثانية من القانون العضوي رقم 16-11 كالتالي: **تعد الهيئة العليا هيئة رقابية تتمتع بالاستقلالية المالية والاستقلالية في التسيير**، فبداية يمكن أن تقترب الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات من النظام القانوني للهيئات الإدارية المستقلة، والتي أضحت تشكل تقنية مستحدثة لتنظيم ممارسة الحقوق والحريات بالمفهوم العام، وتنظيم وضبط السوق في المجال الاقتصادي بشكل خاص وأكثر وضوحا، بالإضافة إلى ظهور هذه التقنية في القانون المقارن عندما يتعلق الأمر بتنظيم العملية الانتخابية برمتها، ومثال ذلك الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس[4]، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق[5].

غير أن التعريف السابق لم يتضمن الطبيعة الإدارية لهذه الهيئة، ولا كونها هيئة إدارية مستقلة مثلما دأب المشرع الجزائري على النص عليه بخصوص هذه الفئة من الهيئات، مما يجعل تحديد الطبيعة القانونية لهذه الهيئة أمرا ملزما أولا، لنتمكن بعد ذلك من الوقوف على التركيبة البشرية التي تتشكل منها الهيئة العليا ثانيا.

أولا: صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للهيئة العليا

يقسم الدستور السلطات في الدولة إلى ثلاث سلطات، تشريعية مهمتها سن القوانين، وتنفيذية تسهر على تنفيذ القوانين، وقضائية تنظر في النزاعات وتوقع الجزاء، ولا وجود لسلطات أخرى ضمن هذا التنظيم، إلا من خلال بعض المؤسسات التي نص عليها الدستور كالمجلس الدستوري، ومجلس المحاسبة، ومختلف المؤسسات الاستشارية، بالإضافة إلى الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات المنصوص عليها حديثا، والتي تضمنها الباب الثالث من الدستور.

إذن فقد عرف القانون العضوي رقم 16-11 الهيئة العليا بكونها هيئة رقابية، تتمتع بالاستقلالية المالية والاستقلالية في التسيير، وهذا ما يقودنا إلى إسقاط عناصر هذا التعريف حول تعريف الهيئات الإدارية المستقلة لمحاولة إيجاد الارتباط بينهما، إذ تعرف هذه الأخيرة بأنها "هيئات وطنية لا تخضع لا للسلطة الرئاسية ولا للوصاية الإدارية، فهي عكس الإدارة التقليدية، إذ تتمتع باستقلالية عضوية ووظيفية سواء عن السلطة التنفيذية أو السلطة تشريعية لكنها تخضع للرقابة القضائية. هذه الهيئات لها سلطات واسعة تجعلها تبتعد عن الهيئات الاستشارية[6].

يبدأ إسقاط عناصر التعريف المقدم للهيئة العليا من خلال جملة من المعايير التي تختص بها السلطات الإدارية المستقلة، والمحددة بثلاثة معايير كالتالي:

1. معيار السلطة: في الواقع يرتبط معيار السلطة بعدم انحصار دور الهيئة المعنية بالدور الاستشاري فقط، بل يتعداه إلى سلطة القيادة واتخاذ القرارات، بصفة انفرادية[7]، والهيئة العليا تحوز الصلاحية لاتخاذ القرارات، بل يمكنها في سبيل تنفيذ تلك القرارات الاستعانة بتسخير القوة العمومية[8]، وبالتالي يمكن أن تستأثر الهيئة بمعيار السلطة وفق هذا المنطلق، لكن وجب ملاحظة ارتباط إصدار تلك القرارات بالفصل في المسائل التي تختص بها الهيئة، وكأنه يتعلق بجانب تحكيمي، أو رقابي أو الفصل في نزاع أكثر من كونه يرتبط بالمبادرة بتصرف انفرادي تنظيمي يترجم عن طريق إصدار القرار.

2. معيار الاستقلالية: ترتبط الاستقلالية في الهيئات الإدارية المستقلة بإمكانية الهيئة المعنية اتخاذ قراراتها بكل حرية ودون الرجوع إلى سلطة أعلى للموافقة عليها، أي بعيدا عن مظاهر السلطة الرئاسية أو الرقابة الإدارية، وقد ترتبط تلك الاستقلالية أحيانا باكتساب الشخصية المعنوية، كما يمكن أن ترتبط بالاستقلالية المالية والإدارية للهيئة أيضا، وتظهر تلك الاستقلالية من خلال التشكيلة الجماعية للسلطات الإدارية المستقلة، ويمكن أن تظهر هذه الاستقلالية بالنسبة إلى الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات من خلال تسميتها أولا، باعتبارها وردت وفق هذا المسمى في أحكام الدستور، وكذلك من خلال إقرار المشرع للهيئة العليا بالاستقلالية المالية والاستقلالية في التسيير، بالإضافة إلى النظام القانوني لتعيين أعضائها، لكنها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية قانونا[9]، مما يحجب عنها أهلية التقاضي، المطلوبة من بقية أطراف العملية الانتخابية لمساءلتها عن أعمالها.

3. معيار الطبيعة الإدارية: يظهر هذا المعيار من خلال جملة من العناصر التي تختص بها الهيئات الإدارية المستقلة، فيبدأ ظهور هذا المعيار من خلال طبيعة القرارات التي تصدرها الهيئة المعنية والتي تعبر عن الاستئثار بامتيازات السلطة العامة في تنظيم قطاع محدد، وكذلك من خلال الطبيعة الإدارية لقراراتها، باعتبارها تخضع لرقابة القاضي الإداري، وهذا ما يغيب رأسا بخصوص الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، باعتبار قراراتها غير قابلة لأي من طرق الطعن، وبالتالي يغيب معيار الطبيعة الإدارية عن الهيئة العليا، مما يخرجها من دائرة الهيئات الإدارية المستقلة.

بالرغم من توفر بعض خصائص السلطات الإدارية المستقلة في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات إلا أنه لا يمكن اعتبارها كذلك بسب طبيعة القرارات الصادرة عنها كما أسلفنا، بالإضافة إلى امتناع المؤسس الدستوري والمشرع عن وصفها بهذا الوصف ضمن النصوص الخاصة بها، بل قد منحاها الصفة الرقابية ضمن مجموعة المؤسسات الدستورية الرقابية، كالمجلس الدستوري ومجلس المحاسبة، وبالتالي استبعاد تبني تقنية الهيئات الإدارية المستقلة في العملية الانتخابية في الجزائر عكس ما تتبناه بعض الدساتير المقارنة.

ثانيا: التركيبة البشرية للهيئة العليا

بالعودة إلى الإطار العضوي للهيئة العليا، فهي ذات تشكيلة جماعية ومزدوجة، وتتوزع هذه التشكيلة عبر مجموع الأجهزة المكونة للهيئة، وتتمثل تشكيلتها البشرية في الرئيس و410 أعضاء، وسنوضح ذلك كما يأتي:

1. الرئيس: ترأس الهيئة العليا شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي[10]، وذلك بعد استشارة الأحزاب السياسية، وبالرغم من غياب آلية تجسيد هذه الاستشارة أو تحديد معالمها وحدودها، فالأكيد أنها إجبارية التحقيق، غير إجبارية في الأخذ بها، ولم يحدد القانون العضوي أو التنظيم مدة عهدة الرئيس، مما يجعلها تمتد لمدة عهدة مجلس الهيئة المحددة بـ 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[11]. كما لم تحدد شروط تعيين الرئيس أيضا، ولا طرق انتهاء عهدته، مما يجعله يخضع منطقيا لشروط التعيين الخاصة بأعضاء الهيئة بعنوان الكفاءات المستقلة، لا سيما ما تضمنه القانون رقم 17-01 الخاص بقائمة المسؤوليات والوظائف التي تتطلب الجنسية الجزائرية دون سواها، وفي الحقيقة يبقى لرئيس الجمهورية سلطة واسعة في اختيار وتعيين رئيس الهيئة وفق هذا المنظور[12].

2. أعضاء الهيئة، وهم أعضاء مجلس الهيئة العليا، ويبلغ عددهم 410 أعضاء، بالإضافة إلى الرئيس، ويتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية ضمن نسيج مزدوج بين القضاة والكفاءات الوطنية المستقلة من ضمن المجتمع المدني، مع استبعاد التمثيل الحزبي، ويتم اختيار 205 القضاة عن طريق اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء، بينما يتم تعيين 205 أعضاء بعنوان الكفاءات المستقلة من خلال لجنة خاصة يرأسها رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتتكون من الأعضاء الآتي ذكرهم[13]:

- رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- رئيس المجلس الوطني للفنون والآداب،
- رئيس المجلس الوطني للأسرة والمرأة،
- قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية،
- رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث،
- رئيس الجمعية الوطنية لمساندة الطفولة في العسر الاجتماعي في الوسط المؤسساتي،
- شخصية وطنية يعينها الوزير الأول.

في الحقيقة جاء تكوين هذه اللجنة غريبا نوعا ما من خلال ذكر بعض الأعضاء ضمن نطاق الرقابة على العملية الانتخابية، وباعتبار أن المرسوم التنفيذي موقع من طرف الوزير الأول فهو المسؤول عن تشكيل هذه اللجنة ابتداء، دون الرجوع إلى رئيس الهيئة العليا للمشاورة في تسمية هؤلاء الأعضاء، لتظهر رغبة محتملة لدى الوزير الأول في تغييب العناصر القريبة من الطبقة السياسية ضمن هذه التشكيلة، وذلك من أجل ضمان استقلالية وحياد هذه اللجنة، وعدم تبعيتها إلى أي فصيل سياسي مهما كان افتراضا.

مع التذكير أن دور هذه اللجنة يبقى اقتراح الأعضاء فقط، أما تعيينهم فهو حق يستحوذ عليه رئيس الجمهورية منفردا، وبالتالي يظهر عبر ذلك بعض التعاون بين الوزير الأول ورئيس الجمهورية في إطار ازدواجيه السلطة التنفيذية ضمن النظام الدستوري الجزائري، مع عدم اتضاح مدى حياة هذه اللجنة، وكيفية تمديد نشاطها، أو إعادة تشكيلها بمناسبة إعادة تعيين الأعضاء المعنيين بعد نهاية عهدتهم.

بالعودة إلى شروط العضوية للأعضاء بعنوان الكفاءات الوطنية المستقلة من ضمن المجتمع المدني، فقدد حددها القانون العضوي كالتالي:

- أن يكون ناخبا،
- ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي لارتكاب جناية أو جنحة سالبة للحرية، ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح غير العمدية،
- ألا يكون منتخبا،
- ألا يكون منتميا لحزب سياسي،
- ألا يكون شاغلا لوظيفة عليا في الدولة.

كما يتوجب أن يراعى ضمن تعيين الأعضاء التمثيل الجغرافي لكل ولاية أو منطقة جغرافية في الخارج، دون تحديد نسب معينة في هذا التعيين، غير أن المداومات المقررة في كل ولاية وفي كل منطقة جغرافية بالخارج تضم 08 أعضاء مناصفة بين القضاة والكفاءات المستقلة، وتحدد كيفيات ترشيح أعضاء الهيئة العليا بعنوان الكفاءات المستقلة واستخلافهم بموجب النظام الداخلي لهذه اللجنة الخاصة[14]، مع التحفظ على اتساع مجال مصطلح الكفاءات، باعتباره يمثل النخبة العلمية افتراضا.

أما بخصوص الأعضاء القضاة فالأمر محسوم ضمن نطاق النظام القانوني لتعيين القضاة بشكل عام، بالإضافة إلى دور المجلس الأعلى للقضاء في اقتراح هؤلاء الأعضاء، ويتم تعيينهم بنفس الشكل عن طريق مرسوم رئاسي صادر من رئيس الجمهورية.

إذن، تعبر التركيبة المزدوجة لمجلس الهيئة عن إرادة المؤسس الدستوري لجعل الهيئة مستقلة وفعالة واقعيا من خلال وجود تشكيلة قضائية تضمن السهر على تطبيق الجانب الموضوعي والإجرائي من القانون، وتشكيلة أخرى ضمن كفاءات المجتمع المدني، والتي يمكن أن تحقق الرقابة المطلوبة باعتبارها على دراية بالوضع الاجتماعي مع ما توفره الكفاءة المطلوبة عندها في هذا الإطار.

ولقد حدد القانون العضوي جملة من الحقوق والالتزامات التي تضبط نشاط أعضاء الهيئة العليا بمناسبة ممارسة عهدتهم كاملة بكل استقلالية[15]، وجاء تفصيل ذلك من خلال ما تضمنه النظام الداخلي للهيئة العليا، أين حدد الفصل الثاني منه هذه الضوابط، لأجل ضمان الحياد اللازم لمباشرة هذه المهمة[16]، بالإضافة إلى ما تضمنه التنظيم في مجال المسائل المهنية والمالية للأعضاء، وذلك حسب مهامهم في أجهزة الهيئة العليا[17].

وأخيرا، فقد ضمن القانون العضوي الحماية القانونية لأعضاء الهيئة العليا أثناء ممارستهم مهام من أجل ضمان حيادهم واستقلاليتهم[18]، وبالتالي ضمان شفافية ونزاهة الجهاز ككل، فنصت المادة 09 من القانون العضوي رقم 16-11 على أن يمارس أعضاء الهيئة العليا صلاحياتهم في إطار هذا القانون العضوي بكل استقلالية، تضمن الدولة حماية أعضاء العليا في إطار ممارسة مهامهم من كل تهديد أو أي شكل من أشكال الضغط، كما ظهرت في اخر القانون العضوي أحكام أخرى تقضي بعقوبة كل من يعرقل أعضاء الهيئة العليا[19]، أو يهينهم[20].

المحور الثاني: الإطار الوظيفي للهيئة العليا

لقد أدى العهد بمسألة الرقابة على الانتخابات لهيئة عليا مستقلة إلى استغناء المشرع الانتخابي على مختلف اللجان الرقابية القضائية والسياسية، مما يجعل مسؤولية الهيئة العليا تتعاظم باعتبارها الجهاز الدستوري الأساسي المكلف بهذه المسألة، وإذ يعبر الإطار العضوي للهيئة العليا عن الاستقلالية المطلوبة لنشاطها، فالأهم مصاحبة تلك الاستقلالية بمجموع الصلاحيات الضرورية لكشف مواطن القصور منذ بداية العملية الانتخابية إلى غاية انتهائها.

إن مباشرة الهيئة العليا لمهامها لا يمكن أن يتم إلا من خلال مختلف الأجهزة الناتجة عن تنظيم الهيئة، وهو ما سنراه أولا، وذلك من أجل تمكينها من التدخل وفق ما يتيحه لها القانون من صلاحيات لتجسيد الرقابة المطلوبة على العملية الانتخابية، وها ما سنتطرق إليه ثانيا.

أولا: تنظيم الهيئة العليا

كغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى جرى تنظيم الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات وفق إطار قانوني واضح من أجل وضعها حيز النشاط، وتضم الهيئة العليا وفق هذا المنطلق الأجهزة التالية: الرئيس، مجلس الهيئة العليا، اللجنة الدائمة، وأخيرا المداومات، وسيكون التفصيل في هذه الأجهزة كالاتي.

1. الرئيس: يجسد منصب الرئيس الحلقة الأقوى ضمن تنظيم أجهزة الهيئة العليا، باعتباره يرأس مجلس الهيئة واللجنة الدائمة وينسق أعمالها، على حد السواء، وهو يباشر جملة من الصلاحيات التي نص عليها القانون العضوي، وفصل فيها النظام الداخلي، وتتمثل في المهام التالية[21]:

- تمثيل الهيئة العليا أمام مختلف الهيئات والسلطات العمومية، وهو الناطق الرسمي لها، فيدلي بالتصريحات الخاصة بها،
- رئاسة اجتماعات مجلس الهيئة العليا، وإدارة المناقشات،
- تعيين نائبين له من أعضاء اللجنة الدائمة مناصفة بين القضاة والكفاءات المستقلة، وتوزيع المهام بينهما، وله أن يفوض بعض صلاحياته بشكل مؤقت لنائبيه أو أحد أعضاء اللجنة الدائمة أو المنسق على المستوى الولائي،
- رئاسة اجتماعات اللجنة الدائمة،
- تعيين أعضاء المداومات مناصفة بين القضاة والكفاءات المستقلة، وكذا تعيين منسقي المداومات،
- السهر على توحيد وتنسيق عمل المداومات، ودعوتها عند الاقتضاء للانعقاد للنظر في المسائل المرتبطة بنشاطها،
- إصدار قرارات لتنفيذ مداولات اللجنة الدائمة،
- التوقيع على قرارات الهيئة العليا، وتبليغها والسهر على تنفيذها، كما يخطر الجهات المعنية بشأنها،
- إخطار النائب العام والجهات القضائية،
- إخطار سلطة الضبط السمعي البصري عن كل مخالفة تتم معاينتها في مجال اختصاصها، بكل وسيلة مناسبة،
- تعيين الضباط العموميين المدعوين لمساعدة المداومات بناء على طلب منسقيها، وباقتراح من رئيس الغرفة الوطنية التابعين لها،
- إبلاغ رئيس الجمهورية بكل حالة فقدان للعضوية في الهيئة العليا بسبب الوفاة، أو الاستقالة أو فقدان الصفة أو العجز الكلي أو الإدانة بحكم نهائي،
- استقبال طلبات الاستقالة من الأعضاء، ثم الفصل فيها بعد مداولة اللجنة الدائمة،
- الاقتراح على رئيس الجمهورية إنهاء العضوية لكل عضو يثبت في حقه القيام بأعمال أو تصرفات تتنافى مع الالتزامات المتصلة بالعضوية في الهيئة العليا،

- يرفع التقرير النهائي لتقييم العمليات الانتخابية لرئيس الجمهورية[22].

وبالإضافة إلى جملة الصلاحيات المذكورة يحوز رئيس الهيئة العليا صلاحيات أخرى ضمن أجهزة الهيئة العليا الأخرى، ويمكن التطرق إليها ضمن كل جهاز.

توضع أمانة إدارية دائمة تحت سلطة وإشراف رئيس الهيئة العليا، وهي تختص بمساعدة أجهزة الهيئة العليا في جملة من المسائل المتعلقة بأنشطة الهيئة العليا أولا، وكذلك ما تعلق بتطوير وتحسين النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم العمليات الانتخابية، فتلعب بذلك دورا بارزا للوقوف على مثالب القوانين والأنظمة لضمان ممارسة حقي الانتخاب والترشح على أكمل وجه ممكن.

2. مجلس الهيئة العليا: يتشكل من مجموع الأعضاء لعهدة مدتها 05 سنوات، وهو يجتمع في دورة عادية بمناسبة كل اقتراع، باستدعاء من رئيسه، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية باستدعاء من رئيسه أو بطلب 3/2 من أعضائه، وتتمثل مهمته فيما يلي[23]:

- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة بالتساوي بين القضاء والكفاءات المستقلة،
- المصادقة على النظام الداخلي لهيئة العليا،
- تحديد جدول أعمال دورات المجلس، والمصادقة على برنامج العمل الذي تعده اللجنة الدائمة،
- المصادقة على التقرير النهائي لتقييم العمليات الانتخابية الذي تعرضه عليه اللجنة الدائمة،
- مناقشة المسائي ذات الصلة بالعمليات الانتخابية التي يعرضها عليها الرئيس
- تشكيل ورشات يترأسها عضو اللجنة الدائمة لبحث موضوع معين بعد موافقة رئيس الهيئة العليا،
- دعوة ممثل عن أي سلطة أو إدارة مؤسسة عمومية أو أي شخصية مؤهلة للمشاركة في أشغال المجلس بصفة استشارية،
- دعوة شخصيات أو هيئات أجنبية للمشاركة في أنشطة المجلس أو لقاءاته للاستفادة.

لا تصح اجتماعات المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه، وفي حالة عدم اكتمال النصاب تعقد دورة أخرى بعد يوم واحد وتعد صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، ويتم ضبط قائمة الحضور في بداية كل دورة للتأكد من النصاب القانوني، ويمكن لرئيس الهيئة العليا خصم مبلغ التعويضات للعضو المتغيب دون عذر مقبول، مع إمكانية تلقيه تنبيها كتابيا بذلك، ويفتح سجل لدى الأمانة الإدارية الدائمة لتدوين قائمة الأعضاء الراغبين في التدخل أثناء النقاشات، وتكون الجلسات علنية أو مغلقة وفق ما يقرره رئيس الهيئة العليا بعد استشارة اللجنة الدائمة، ويتخذ المجلس قراراته وتوصياته بأغلبية أعضائه الحاضرين وفق نظام رفع الأيدي، ومكن نشر تلك القرارات والتوصيات بمبادرة من رئيس الهيئة العليا.

3. اللجنة الدائمة: تتكون اللجنة الدائمة من 10 أعضاء بالتساوي بين القضاة والكفاءات الوطنية المستقلة، بمعدل 05 أعضاء لكل فئة، ينتخبون بالأغلبية من طرف نظرائهم من مجلس الهيئة العليا، ويعهد إليها بجملة من الاختصاصات كالتالي[24]:

- الإشراف على مراجعة القوائم الانتخابية،

- تنسيق أعمال المداومات ومتابعة نشاطاتها،
- تقديم توصيات لتحسين النصوص التشريعية،
- إعداد استراتيجية إعلامية للهيئة العليا، وإعداد البرنامج التوزيع المنصف للحيز الزمني للمترشحين في وسائل الإعلام الوطنية،
- إعداد وتنظيم دورات تكوينية لأعضاء الهيئة العليا، وكذا تكوين التشكيلات السياسية حول مراقبة الانتخابات وتقديم الطعون،
- إعداد التقارير المرحلية والتقرير النهائي في كل اقتراع، وإعداد مشروع برنامج الهيئة العليا،
- التداول في المسائل المرتبطة بمجال اختصاصها، والسهر على تنفيذ مداولاتها، واتخاذ كل التدابير المندرجة في مجال اختصاصها.

تنعقد اجتماعات اللجنة الدائمة باستدعاء من رئيس الهيئة العليا، وهو يرأس اجتماعاتها في حالة الاستعجال أو أحد نوابه المكلفين، بحضور عضوين على الأقل بالتساوي بين كل فئة من عناصرها، وتنفذ مداولاتها بقرار من رئيس الهيئة العليا[25].

4. المداومات: تنشر الهيئة العليا أعضاءها على مستوى الولايات وفي الخارج بمناسبة كل اقتراع، ويتم ذلك في شكل مداومات، فتتشكل كل منها من 08 أعضاء بالتساوي بين القضاة والكفاءات الوطنية، غير أنه يمكن للجنة الدائمة تعديل عدد أعضاء المداومات وفق حجم الدوائر الانتخابية، مع الأخذ في الحسبان قاعدة التساوي بين القضاة والكفاءات الوطنية دائما[26].

وتتولى المداومات مراقبة العمليات الانتخابية، فهي تجسد بذلك الإطار الوظيفي للهيئة العليا واقعيا وعلى المستوى المحلي، فتكلف بكافة التحقيقات الضرورية في إطار مهامها، وضمن نطاق اختصاصاتها، منذ انتشارها إلى غاية الإعلان عن النتائج المؤقتة للانتخابات، ويمكن في سبيل ذلك طلب أي معلومة أو وثيقة تراها مهمة في عملها، ويمكن للهيئة العليا عند الاقتضاء تدعيم هذه المداومات بضباط عموميين للمشاركة في مراقبة العمليات الانتخابية، والذين يحددهم التنظيم من خلال الموثقين، والمحضرين القضائيين[27]، وهم لا يتمتعون بصفة العضوية في الهيئة العليا وفق هذا المفهوم، ويتم تعيينهم وفق شروط حددها التنظيم، وبموجب مقرر من رئيس الهيئة العليا بناء على اقتراح من رئيس الغرفة الوطنية للموثقين، ورئيس الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين حسب الحالة.

وتتولى المداومات جملة من الاختصاصات كالتالي[28]:

- التدخل تلقائيا أو بناء على طلب كتابي من المترشحين أو الأحزاب المشاركة في الانتخابات أو كل ناخب، وتسجيل حالات التدخل التلقائي للمداومة،
- مراقبة العمليات الانتخابية وإجراء التحريات الضرورية في مجال اختصاصها،
- تسجيل العرائض والاحتجاجات والإبلاغات في سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف منسق المداومة مقابل تسليم وصل إيداع، وتسجيل بريد المداومة،
- إبلاغ رئيس الهيئة العليا بجميع الإخطارات وحالات التدخل التلقائي في حينها،
- مسك محاضر اجتماعات المداومة والوثائق الصادرة عنها وحفظ الأرشيف، وتحضيرها لإعداد التقارير المرحلية أو النهائية،

- القيام بالمهام الإدارية أو التقنية الخاصة بأشغال المداومة.

وتبت المداومة في المسائل المطروحة أمامها ضمن مجال اختصاصاتها بموجب مداولة بحضور أغلبية أعضائها، وتتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة لأعضائها، وفي حالة التساوي يرجح صوت الرئيس، يمكن أن تصح مداولاتها يوم الاقتراع بحضور عضوين على الأقل من أعضائها مع احترام التساوي[29]. وينفذ منسق المداومة مداولاتها بموجب قرارات يوقعها ويبلغها إلى الأطراف المعنية بكل وسيلة متاحة، كما يبلغها إلى رئيس الهيئة العليا فور التوقيع عليها.

ثانيا: صلاحيات الهيئة العليا

لقد تضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 الإطار العام لنشاط الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات وفق ما تقتضيه المادة 194 منه، وإذ استعمل المؤسس الدستوري مصطلح اللجنة العليا في النص الصادر باللغة العربية، لكنه كان يقصد حتما الهيئة العليا بذلك، باعتبار النص الصادر باللغة الفرنسية يشير إليها، فقد جاء فيها أن الهيئة العليا مكلفة بالسهر على شفافية الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وكذا الاستفتاء، ونزاهتها، منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج المؤقتة.

لا يمكن البتة إنكار الرؤيا المتطورة في دسترة هيئة عليا لمراقبة الانتخابات ضمن مشروع التعديل الدستوري الجزائري الحالي، والتي أضحت تشكل خطا جديدا في بناء الثقة وتعزيز الشفافية المنشودة للعملية الانتخابية[30]، غير أن هذه التقنية لابد أن تشتمل على جملة من الاختصاصات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، ولقد نص القانون العضوي رقم 16-11 على حزمة من الصلاحيات المعهد بها للهيئة العليا، ضمن تقسيمات الفصل الثالث منه، من خلال صلاحياتها قبل الاقتراع، وخلاله، وبعده، بالإضافة إلى الصلاحيات العامة للهيئة في مجال الرقابة.

1. صلاحيات الهيئة العليا قبل الاقتراع: إذ تتأكد الهيئة العليا مما يلي[31]:

- حياد الأعوان المكلفين بالعمليات الانتخابية، وعدم استعمال أملاك ووسائل الدولة فائدة حزب سياسي أو مترشح أو قائمة مترشحين، وهذا ما يشكل في الواقع أمرا بالغ الأهمية لدى مختلف التشكيلات السياسية المنافسة للأحزاب أو التشكيلات المنتمية للسلطة،
- مطابقة الإجراءات المتعلقة بمراجعة الإدارة للقوائم الانتخابية للقانون العضوي الانتخابي، من خلال ضمان المراجعة الدائمة لهذه القوائم[32]، أو بمناسبة كل انتخاب،
- احترام الترتيبات الخاصة بوضع القائمة الانتخابية البلدية تحت تصرف ممثلي المترشحين، ومطابقة تلك القوائم لأحكام القانون العضوي الانتخابي،
- تعيين أعضاء اللجان الانتخابية البلدية طبقا لأحكام القانون العضوي الانتخابي،
- مطابقة الترتيبات الخاصة بإيداع ملفات الترشح للقانون العضوي الانتخابي، من خلال احترام الشروط الخاصة بتصاريح الترشح، وتسليم الوثائق والاستمارات الضرورية، وكذا الحصول على وصولات الإيداع،

- احترام توزيع الهياكل والمواقع وكذا الأماكن التي حددتها الإدارة الخاصة بالحملة الانتخابية وإشهار قوائم المترشحين،
- تعليق قوائم الأعضاء الأساسيين والإضافيين لمكاتب التصويت، وتحصل ممثلي المترشحين نسخة منها، ومتابعة الطعون الخاصة بها،
- احترام الأحكام الخاصة بالسماح للمترشحين من تعيين ممثليهم على مستوى مراكز ومكاتب التصويت، وكذا الأحكام الخاصة باستلامهم نسخ المحاضر على مستوى اللجان الانتخابية،
- التوزيع المنصف للحيز الزمني في وسائل الإعلام الوطنية السمعية البصرية بين المترشحين أو قوائم المترشحين، وتتابع الهيئة العليا سير الحملة الانتخابية، وتسهر على مطابقتها للتشريع، وترسل ملاحظاتها حولها إلى المترشحين بخصوص تجاوزاتهم فيها، كما يمكنها أن تقرر كل إجراء تراه مفيدا وتخطر به السلطة القضائية عند الاقتضاء، فتظهر وفق ذلك السلطة التقديرية للهيئة العليا لمعالجة التجاوزات المحتملة أثناء الحملة الانتخابية، سواء عن طريق تدخلها التلقائي أو بناء على إخطار المعنيين.

2. صلاحيات الهيئة العليا خلال الاقتراع: فيخول لها القانون العضوي التأكد مما يلي[33]:

- اتخاذ كافة التدابير للسماح لممثلي المترشحين حضور عمليات التصويت، بما في ذلك المكاتب المتنقلة، في جميع مراحلها،
- تعليق قائمة الأعضاء الأساسيين والإضافيين لمكاتب التصويت يوم الاقتراع،
- احترام ترتيب أوراق التصويت، وتوفر العدد الكافي منها، وكذا توفر العتاد والوثائق الانتخابية، لاسيما الصناديق الشفافة والعوازل،
- تطابق عملية التصويت مع الأحكام التشريعية المعمول بها، وكذا احترام المواقيت القانونية لافتتاح واختتام التصويت، ويظهر في هذا الصدد توسع مجال تخل الهيئة العليا أثناء عملية التصويت أيضا، باعتبارها ملزمة لجعل هذه الأخيرة خاضعة لحكام القانون العضوي الانتخابي.

3. صلاحيات الهيئة العليا بعد الاقتراع: تتواصل مهمة الهيئة العليا في مراقبة العملية الانتخابية بعد الانتهاء من عمليات التصويت، وهي تقوم في سبيل ذلك من التأكد مما يلي[34]:

- احترام إجراءات الفرز والإحصاء والتركيز وحفظ أوراق التصويت المعبر عنها،
- احترام الأحكام القانونية لتمكين ممثلي المترشحين من تسجيل احتجاجاتهم في محاضر الفرز،
- تسلم ممثلي المترشحين نسخ مصادق على مطابقتها للأصل لمختلف المحاضر.

4. الصلاحيات العامة للهيئة العليا في مجال الرقابة: وهنا يظهر الإطار العام لتدخل الهيئة العليا ضمن مجريات العملية الانتخابية، والمرتبطة أساسا بوجوب تطبيق القانون العضوي المتضمن نظام الانتخابات، فتتدخل في حالة مخالفته تلقائيا أو بناء على إخطار كتابي من أحد الأطراف المشاركة في الانتخابات، ويتم ذاك عبر تأهيل الهيئة العليا، ضمن احترام الآجال القانونية، لاستلام كل عريضة تتقدم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، أو المترشحون، أو كل ناخب حسب الحالة، ولها أن تتخذ كل إجراء للتأكد من تأسيسيها وإخطار السلطات المعنية بشأنها.

كما يمكن للهيئة العليا أن تطلب كل الوثائق والمعلومات من المؤسسات المعنية بتنظيم العمليات الانتخابية وسيرها، قصد إعداد تقييم بشأنها، فتظهر احدى المسائل الهامة جدا ضمن تنظيم الانتخابات الرئاسية في مرحلة تقديم ملفات الترشح أمام المجلس الدستوري، حيث يغيب الطعن في قرارات هذا الأخير بشأن رفض ملف الترشح، فيتاح للمتضرر وفق هذا الاختصاص الجديد للهيئة العليا إخطارها بهذه المسألة للاستفسار من المجلس حول ملف الترشح، وإن كان المجلس الدستوري قد نوه لمسألة أخرى تتعلق بتوزيع الاختصاص ضمن مراقبته لدستورية القانون العضوي 16-11، وسجل في ذلك الشأن تحفظا حول هذا الموضوع[35].

وتؤهل الهيئة العليا ضمن اختصاصاتها أيضا لإشعار السلطات المكلفة بتسيير العمليات الانتخابية بمختلف الملاحظات أو النقائص التي تتم معاينتها أثناء تنظيم أو إجراء العمليات الانتخابية، ويتعين على السلطات التي يتم إخطارها أن تتصرف سريعا لتصحيح الخلل، وأن تعلم الهيئة العليا كتابيا بالتدابير المقررة في هذا الشأن، وبالمقابل تؤهل أيضا الهيئة العليا لإشعار الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والمترشحين وممثليهم بالتجاوزات الصادرة عنهم، ويتعين في هذا السياق على هذه الأطراف التصرف سريعا لتصحيح الخلل المبلغ عنه، وإعلام الهيئة العليا كتابيا بالتدابير المقررة لذلك.

وتفصل الهيئة العليا في المسائل التي تدخل في مجال اختصاصها بقرارات غير قابلة لأي طعن، وتبلغها بكل وسيلة ممكنة، وإذ يمكن أن يبرر ذلك بالطابع الاستعجالي لأغلب تدخلاتها، إلا أن مهمتها الرقابية تتطلب في الحقيقة المحافظة على حق الأطراف المعنية بالدفاع عن مصالحهم وحقوقهم أثناء العملية الانتخابية بكل وسيلة قانونية متاحة، وهذا ما لا يمكن تجسيده فعليا في ظل غياب الطعون في قرارات الهيئة العليا بهذا الشكل، كما يمكن لهذه الأخيرة أيضا الاستعانة عند الحاجة بالنائب العام المختص إقليميا لتسخير القوة العمومية من أجل تنفيذ قراراتها، كما يمكن للهيئة العليا تبليغ النائب العام المختص إقليميا بكل واقعة عاينتها أو أخطرت بها ورأت أنها تحتمل وصفا جزائيا، وفي هذا الاطار رفعت الهيئة العليا 38 إخطارا للنواب العامين على مستوى الجمهورية، بمناسبة الانتخابات التشريعية ماي 2017[36].

وأخيرا، تؤهل الهيئة العليا لإخطار سلطة الضبط السمعي البصري عن كل مخالفة تتم معاينتها من طرفها، قصد اتخاذ الإجراءات المناسبة طبقا للتشريع المعمول به، وهي تستفيد من استعمال وسائل الإعلام الوطنية السمعية البصرية المرخص لها بها النشاط، ويتم إخطار هذه الأخيرة من طرف رئيس الهيئة العليا.

الخاتمة

استحدث التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 تقنية جديدة ضمن نطاق البحث عن الشفافية والنزاهة المطلوبة في الانتخابات، وذلك من خلال الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، وإذ أقر المؤسس الدستوري، والمشرع استقلالية الهيئة العليا في مباشرة مهامها، فإنها تبقى تمارس صلاحياتها في اطار الرقابة فقط، ولا يمكن أن تتعداه إلى حد التنظيم، الذي ينبغي إسناده لها في الواقع لضمان الحياد والشفافية المثالية بمناسبة العمليات الانتخابية، وهو ما يظهر في القانون المقارن من خلال الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس مثلا.

ولقد تضمن القانون العضوي الخاص بالهيئة العليا النظام القانوني لتكوينها ونشاطها، باعتبار تعيين أعضائها مناصفة بين القضاة والكفاءات الوطنية المستقلة من المجتمع المدني، وأقر انتشار مداوماتها على مستوى الدوائر الانتخابية الوطنية وفي الخارج، ثم أحاطها بجملة من الصلاحيات المتتالية توالي مراحل العملية الانتخابية، قبل الاقتراع وخلاله وبعده، بالإضافة إلى الصلاحيات العامة التي تحوزها من أجل الوقوف على مثالب واختلالات العملية الانتخابية، كما ألزمها صلاحية إشعار الهيئات أو الأطراف المعنية بهذه الاختلالات لأجل معالجتها، مع إمكانية إخطار السلطة القضائية متى استلزم الأمر ذلك.

ومن أجل الوصول إلى فعالية أكثر للهيئة العليا يمكننا طرح جملة من المقترحات كالتالي:

- ✓ يغيب تدخل السلطة التشريعية ضمن آليات تعيين أعضاء الهيئة العليا، مما يستوجب إيجاد إطار قانوني لتدخلها، إما عن طريق المشاركة في عضويتها، أو عن طريق اختصاصها في انتخاب جزء من أعضائها.
- ✓ يقتصر دور الهيئة العليا على المراقبة وإشعار الأطراف بالاختلالات محتملة الوقوع، بيد أن دورها سيكون بفاعلية أكثر لو يمنح لها المشرع مهمة التدخل والتصحيح المباشر، مع توقيع الجزاء على ارتكاب المخالفات، باعتبار أن نصف أعضائها يمثلون السلطة القضائية في تشكيلها.
- ✓ حقيقة شكلت الاستعانة بتقنية الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات تطورا هاما للسعي في تحقيق نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية في الجزائر، غير أن المضي نحو الاعتماد على هيئة إدارية مستقلة (ضمن نظام الهيئات الإدارية المستقلة) لتنظيم الانتخابات سيشكل في كافة الأحوال الضمانة الكاملة لممارسة حق الترشح والانتخاب على أكمل وجه، مع إمكانية استعانتها بالإدارة في تنظيم العملية الانتخابية، ووجوب إخضاع أعمالها وقراراتها لرقابة القاضي الإداري.

المراجع والإحالات

1 - المادة 168 من القانون العضوي رقم 12-01 يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر ج ج عدد 01 مؤرخة في 2012/01/14

2 - المادة 171 من القانون العضوي رقم 12-01 يتعلق بنظام الانتخابات.

3 - المادة 193 من دستور الجزائر لسنة 1996 المعدل سنة 2016، ج ر ج ج عدد 14 مؤرخة في 2016/03/07.

4 - الفصل 126 من دستور تونس لسنة 2014، الرائد الرسمي التونسي المؤرخ في 2014/02/10.

5 - المادة 102 من دستور العراق لسنة 2005، جريدة الوقائع العراقية العدد 4012 مؤرخ في 2005/01/28.

6 - نور الدين بري، محاضرات في قانون الضبط الاقتصادي، محاضرات ألقيت على طلبة سنة ثانية ماستر تخصص قانون الأعمال، جامعة بجاية، 2016/2015، ص 23.

7 - وليد بوجملين، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 18.

8 - المادة 21 من القانون العضوي رقم 16-11 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر ج ج عدد 50 مؤرخة في 2016/08/28.

9 - ليندة أونيسي، الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08 ج 02، جوان 2017، جامعة خنشلة، ص 637.

10 - المرسوم الرئاسي رقم 16-284 يتضمن تعيين رئيس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر ج ج عدد 65 مؤرخة في 2016/11/06.

11 - المادة 30 من القانون العضوي رقم 16-11.

12 - ليندة أونيسي، المرجع السابق، ص 644.

13 - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-270 يحدد تشكيلة وسير اللجنة الخاصة المكلفة باقتراح أعضاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات بعنوان الكفاءات المستقلة من ضمن المجتمع المدني، وكذا كيفيات الترشيح لعضوية الهيئة العليا بهذه الصفة، ج ر ج ج عدد 63 مؤرخة في 2016/10/30.

14 - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 16-270.

15 - المواد 09، 10، 11 من القانون العضوي رقم 16-11.

16 - المواد من 06 إلى 11 من النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر ج ج عدد 13 مؤرخة في 2017/02/26.

17 - المرسوم التنفيذي رقم 17-17 يحدد كيفيات انتداب أعضاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر ج ج عدد 03 مؤرخة في 2017/01/8.

18 - سمية بهلول، فارس مزوزي، الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في التشريع الجزائري (دراسة تحليلية على ضوء القانون العضوي 16-11)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09 جانفي 2018، جامعة خنشلة، الجزائر، ص 469.

19 - المادة من القانون العضوي رقم 16-11.50

20 - المادة 51 من القانون العضوي رقم 16-11.

21 - المواد من 12 إلى 16 من النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

22 - المادة 34 من القانون العضوي رقم 16-11.

23 - المادة 18 من النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

24 - المادة 27 من النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

25 - المادة 38 من القانون العضوي رقم 16-11.

26 - المادة 41 من القانون العضوي رقم 16-11.

27 - المادة 02 من المرسم التنفيذي رقم 17-18 يحدد شروط وكيفيات اختيار الضباط العموميين المدعمين لمداومات الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر ج ج عدد 03 مؤرخة في 2017/01/18.

28 - المادة 41 من النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

29 - المادة 45 من القانون العضوي رقم 16-11.

30 - بوحنية قوي، التشريعيات الجزائرية.. إعادة تشكل في ظل الاستمرار، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ماي 2017، ص 05.

31 - المادة 12 من القانون العضوي رقم 16-11.

32 - ليندة أونيسي، المرجع السابق، ص 641.

33 - المادة 13 من القانون العضوي رقم 16-11.

34 - المادة 14 من القانون العضوي رقم 16-11.

35 - رأي رقم 03/ر.ق.ع/م.د/16 يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، للدستور، ج ر ج ج عدد 50 مؤرخة في 2016/08/28.

36 - بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 06.

Le rôle de leader d'opinion électronique (e-LO) sur l'attitude envers la marque et l'intention d'achat du consommateur
-Etude sur le consommateur Algérien-

SAYAH Fatima
Maitre assistante A Centre Universitaire de Rélizane

Résumé:

Le leader d'opinion électronique est considéré comme un outil primordial pour l'entreprise. Ce leader constitue une cible média très intéressante pour le lancement de l'innovation. D'une part, ses opinions sont spontanément sollicités par ses pairs avant et/ou après l'achat d'un produit ou d'un service, et d'autre part, ses recommandations, ses orientations et ses conseils ont un poids plus fort sur l'intention d'achat en comparaison avec les sources d'informations contrôlées par l'entreprise. Cette recherche, montre l'impact de ce leader sur l'attitude envers la marque et l'intention d'achat. Après une brève revue de la littérature, les résultats de l'analyse de données à l'aide de l'analyse de (MANOVA) et des équations structurelles PLS, confirment le rôle de leader opinion sur l'attitude envers la marque qui joue le rôle de médiateur entre le leader d'opinion et l'intention d'achat. Concernant la compétence Internet, elle modère le lien entre ce leader et l'attitude envers la marque.

Mots clés: leader d'opinion électronique, réseaux sociaux, l'attitude envers la marque, l'intention d'achat, Compétence Internet.

الملخص:

يعتبر قائد الرأي الالكتروني أحد أهم أدوات الاتصال في المؤسسة. فهو من جهة يؤثر على سلوك المستهلك و قرار الشراء لمختلف المنتوجات و الخدمات، و من جهة أخرى تكتسي نصائحه، إرشاداته و توصياته اتجاه المنتوج و الخدمات مكانة هامة في سلوك و تصرفات المستهلك كما أنها أكثر تحفيزاً لقرار الشراء مقارنة بأدوات سياسة الاتصال الكلاسيكية. نركز في دراستنا هذه على الدور الذي يلعبه القائد و تأثيره على رغبة الشراء، و هذا من خلال متغيرين اثنين : موقف المستهلك اتجاه العلامة و كفاءة الانترنت و التحكم فيه.

و بعد استعراض أدبيات الدراسة و الجانب النظري، و اعتماداً على تحليل (MANOVA) و المعادلات البنائية "طريقة المربعات الصغرى" (PLS)، توصلنا إلى النتائج التالية: يلعب قائد الرأي دور مهم بفضل الشروحات والتعليلات التي يقدمها حول المنتوج في التأثير على المستهلك الجزائري من خلال موقف المستهلك اتجاه العلامة التي تؤثر بدورها على نية الشراء،حيث تُعتبرُ متغير وسيطيي بين قائد الرأي و نية الشراء. كما أنَّ كفاءة الانترنت و التحكم فيه من طرف المستهلك تلعب دور المعدل للعلاقة التي تجمع ما بين القائد و موقف المستهلك اتجاه العلامة.

الكلمات المفتاحية: قائد الرأي الالكتروني، شبكات التواصل الاجتماعي، الموقف اتجاه العلامة، رغبة (نية) الشراء، كفاءة الانترنت.

INTRODUCTION

Le leader d'opinion LO influence les attitudes et le comportement du consommateur. Généralement, le consommateur choisit la marque recommandée par ce leader.[1] Le consommateur consulte les sites de différentes marques pour avoir une idée sur ces dernières.[2] Il sollicite l'opinion des LO concernant le choix des marques. Lorsque le LO diffuse des recommandations positives sur les marques, le consommateur prend la décision d'achat de ces marques. De plus, ce LO influence la perception de l'attitude envers la marque à travers la démonstration de sa satisfaction. Par exemple la star indienne a conduit à l'augmentation des ventes de la marque Palmolive grâce à cette démonstration.[3] Lorsque l'artiste indo Kapil Dev a prononcé l'expression « Palmolive Da Jawab », ses fans ont commencé à acheter cette marque.[4]

Le rôle du leader d'opinion LO, et plus précisément, celui activant dans les réseaux sociaux numériques dit le leader d'opinion électronique (e-LO) est très important pour la diffusion de l'information voire le lancement des produits. Ce (e-LO) qui a une bonne connaissance d'un produit, peut orienter le choix d'autres individus en influençant leur comportement. Actuellement, les entreprises préfèrent la communication personnelle plutôt que d'investir des grandes sommes dans la communication média.

En cet effet, la problématique de notre recherche est la suivante :

Quelle est le rôle de leader d'opinion électronique (e-LO) sur l'intention d'achat du consommateur?

En partant de cette question principale, nous pouvons ajouter d'autres questions secondaires comme suit :

- ✓ Le leader d'opinion (e-LO) influence-t-il l'attitude du consommateur envers la marque (Ab)**?**
- ✓ Le leader d'opinion (e-LO) influence-t-il l'intention d'achat du produit par le consommateur**?**
- ✓ La compétence Internet modère-t-il la relation entre le leader d'opinion électronique (e-LO) et l'attitude envers la marque (Ab)**?**

La finalité de cette étude est de proposer aux entreprises une stratégie de communication basée sur le leaders d'opinion électronique activant dans les différents réseaux sociaux. Ces derniers jouent souvent le relai entre l'entreprise et son cœur de cible. Ils permettent de promouvoir les ventes et de favoriser l'acceptation du produit par le consommateur final.

- **L'objectif de la recherche**

L'objectif ultime que vise cette étude est de Mettre en évidence le rôle du leader d'opinion électronique sur le comportement du consommateur et plus précisément son impact sur l'intention d'achat. De façon spécifique, le but de cet article est de clarifier l'importance de ce leader dans la stratégie de communication interpersonnelle.

- **L'intérêt de la recherche :**

Ce travail permet aux managers aux marketeurs d'être conscients de l'importance de (e-LO). En somme, cette recherche apportera des données supplémentaires aux recherches précédentes sur ce sujet. Elle permettra également de connaître le rôle de ce leader sur le comportement du consommateur algérien et notamment sur l'attitude envers la marque et l'intention d'achat. Les résultats seront disponibles pour les entreprises elles-mêmes, pour

les managers et pour les marketeurs. Sachant qu'il n'existe pas de recherche en marketing qui aborde ce thème dans le contexte algérien.

- **Méthodologie de la recherche**

Dans notre recherche nous allons choisi un échantillon aléatoire simple qui comporte 100 individus. Nos différentes hypothèses seront testées par le biais des équations structurelles avec la méthode Partial least squares (PLS) qui se base sur les prévisions puisque nous nous intéressons à la prévision de l'intention d'achat des produits. La méthode d'équations structurelles1 a été mise en œuvre grâce aux logiciels d'analyse de données IBM SPSS Statistics Version 22 et le modèle d'équation structurelle PLS.

I. La revue de la littérature

I.1 Le leader d'opinion électronique

Leader d'opinion électronique est « un membre d'une communauté virtuelle de consommation considéré comme source d'opinion experte, qui est capable de fournir des messages riches en informations. Il est doté d'une aisance rédactionnelle et sait argumenter ses propos. Polis et courtois, il témoigne de son attachement à la communauté ».[5] Le terme (e-LO) est utilisé pour désigner un leader d'opinion électronique **Eric Vernette et al**.,[6] ce que nous allons aborder dans notre recherche. Selon **Vernette et Flores (2004)** il n y a pas de différence entre le leader d'opinion en ligne et celui hors-ligne, puisqu'ils partagent les mêmes spécificités « L'influence exercée par le leader peut suivre deux voies : verbale et visuelle. La transmission d'information de bouche à oreille, ou par l'intermédiaire d'un clavier dans le cas de forums ou de chats sur Internet, entre le leader et son entourage emprunte la route verbale. La transmission d'informations visuelles, par observation des choix et des comportements (expériences) du leader, suit la route visuelle. »[7]

I.2 L'attitude envers la marque (The attitude toward the brand) (Ab)

Depuis presque un siècle (plus précisément dans les années 20 du siècle passé), les chercheurs se sont intéressés au terme de l'attitude. Les travaux pionniers de **Louis Leon Thursotone et Ernet John Chave (1929)**[8] ont contribué à développer ce terme. Il a été considéré comme une pièce maîtresse de tout comportement et occupe une place primordiale puisqu'il est directement relié à l'acte d'achat tel que la revue littéraire le reflète. L'attitude est « une prédisposition mentale dont l'organisation est le résultat de l'expérience exerçant une influence directive ou dynamique sur les réponses d'un individu vis-à-vis des objets ou d'une situation sur lesquelles elle porte ». **9** L'encyclopédie du marketing l'a défini comme étant « un ensemble des prédispositions personnelles à l'égard d'un produit, service, d'une idée, d'une organisation, d'un homme, reposant ou non sur des bases objectives ».[10] Elle est « l'orientation positive ou négative du consommateur à l'égard d'un produit ou d'une marque »[11] ou bien " la prédisposition plus ou moins favorable d'un consommateur à se comporter positivement envers la marque, à réaliser un acte, découlant de la perception de l'adéquation du comportement concerné à ses besoins, exigences, buts".[12] C'est « une évaluation par le consommateur de la capacité de différentes marques ou produits à satisfaire ses besoins » [13].

I.3 L'intention d'achat (Purchase intention) (PI)

L'intention d'achat est souhait d'acheter un produit, exprimé par une personne interrogée dans le cadre d'une enquête. L'intention d'achat est une attitude et non un comportement effectif.[14] C'est une disposition d'un consommateur qui se déclare favorable à l'achat d'un bien ou d'un service. Dans certains cas, l'intention d'achat ne se concrétise pas souvent par l'achat. Ce terme est généralement utilisé dans les recherches marketing pour prévoir les ventes **(Young et al., 1998).** Elle représente un bon indicateur voire appréciateur du comportement futur des individus pour les chercheurs en Marketing **(Kalwani et Silk, 1982)** et **Fishbein et Ajzen (1975)** et **Davis (1989).** En effet, selon les recherches en psychologie sociale, l'intention d'achat est considérée comme le meilleur estimateur du comportement de consommateur puisqu'elle permet à un individu d'incorporer de manière individuelle tous les facteurs importants qui pourraient influencer son comportement réel **(Fishbein et Ajzen, 1975).** [15]

L'intention déclarée est donc une variable aléatoire avec une moyenne qui tend vers l'intention réelle **(Morrison, 1979).** [16] L'intention d'achat est influencée par la perception des familles, des amis et les media.[17]

I.4 La compétence Internet (Internet competence) (COM)

Avec la place de plus en plus grandissante que prend Internet aujourd'hui, les entreprises se sont retrouvées obligées d'obéir à la logique de cet univers et à ses exigences. A l'heure actuelle, la plupart des stratégies communicationnelles, qu'ils soient relationnelles ou à vocation commerciale, se basent sur le canal internet (push et pull) en majorité. Si le mouvement n'a pas été rapide, l'ampleur des bouleversements engendrés est immense. Internet n'est pas un simple media de plus, c'est un maillon nouveau dans la chaine de décision d'achat qui est venu s'insérer et prendre une place considérable, obligeant les marketeurs à s'adapter rapidement.

La forte croissance de l'Internet et sa popularisation ont rendu les évaluations de produits et/ou services populaires grâce aux diverses interactions. Différentes études ont démontré l'effet de ces évaluations sur les ventes.[18] Dans la communauté virtuelle, l'apparition d'Internet a eu une influence sur la prise de décision. Plus le consommateur maîtrise l'Internet plus sa décision d'achat est influencée. [19] Dans cette recherche, la compétence Internet de consommateur joue un rôle de variable modératrice.

Les hypothèses de notre recherche et le modèle conceptuel

Vernette (2006) démontre que les jugements et les comportements de e-LO influencent les attitudes et les choix des marques.[20] Autrement dit, ce sont eux qui font ou défont la réputation d'un produit. En se basant sur les recherches d'Engel et al. (1969), Eck et al. (2011), ces auteurs décrivent le rôle joué par e-LO qui se situe dans la catégorie de l'innovateurs/adopteurs précoces dans l'adoption des innovations.

Le rôle du e-LO semble donc pleinement justifié dans l'étude de la relation intention d'achat – comportement. Lorsque les e-LO diffusent des

recommandations positives et partagent de bonnes paroles de la marque en question auprès de leurs suiveurs, cela permet, d'une part, d'éviter des montants colossaux en publicité en particulier, et en communication média en général[21] et d'autre part, d'attirer le consommateur et le pousser à l'achat de cette marque, grâce à l'effet de propagation. Donc, quand un e-LO achète une marque cela influence la décision d'achat du consommateur**.** Habituellement, l'achat dépend de l'attitude envers la marque.[22] Les e-LO influencent leur entourage par deux forces de deux natures : attraction et conviction[23]. D'après ces informations il paraît légitime de proposer l'hypothèse suivante :

H1 Le leader d'opinion électronique (e-LO) influence la perception de l'attitude envers la marque Ab.

Selon Bergkvist & Rossiter (2008), l'Ab a un effet direct sur l'intention d'achat[24]. Nombreux chercheurs le garantissent Olivier 1980, Berger et Alwitt, 1996, Pantin Sohier, 2004. Donc, il y a une forte relation entre l'Ab et l'intention d'achat PI [25]. Selon (Murthy, 2009,) (G. P. Lantos, 2015), l'achat dépend de l'attitude envers marque. (Kotler et al 2009) démontrent qu'il y a une relation positive entre Ab et PI.[26] Plus l'attitude du consommateur envers la marque est favorable plus l'intention d'achat est importante (Tony Yeshin, 2006).. Donc, les hypothèses suivantes sont :

H2 L'intention d'achat IP est influencée par la perception de Ab

H3. Le leader d'opinion électronique influence directement l'intention d'achat du consommateur.

La compétence Internet du consommateur (Internaute) jouer un rôle crucial dans l'intention d'achat puisque elle modère la relation existante entre le (e-LO) et l'Ab. Grace à cette compétence le consommateur arrive à avoir des informations (le mode d'utilisation, les avantages du produit, le risque perçu…). Cela nous conduit à proposer les hypothèses suivantes :

H4 La compétence Internet modère la relation existant entre le leader d'opinion électronique et la perception de l'attitude envers la marque.

H5 La compétence Internet modère la relation existant entre le leader d'opinion électronique et l'intention d'achat.

Ces hypothèses nous permettent de présenter ce modèle conceptuel:

Figure N°1: Le modèle conceptuel de la recherche

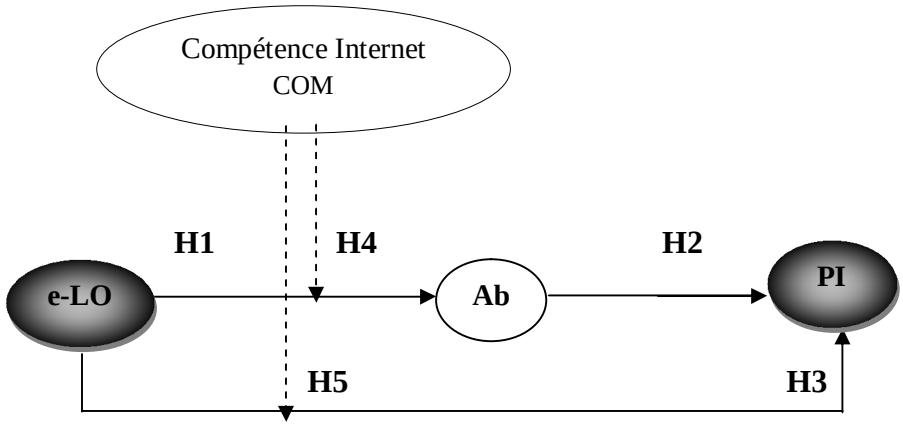

Source: Conçu par l'auteure

II. Etude empirique de notre étude

II. 1 Sélection de la marque et de leader d'opinion

Dans notre choix nous nous sommes basés sur la chaine Youtube de Dzair Tech-Info, et cela grâce à son influence et au nombre d'abonnés et d'amis sur la page Facebook, Twitter, Google+..., Ce youtubeur est considéré comme un e-LO est souvent sollicité par son entourage. De plus, plusieurs consommateurs préfèrent d'avoir ses conseils, ses avis concernant tel ou tel produit, posent des questions et discutent avec lui. Ce leader teste les produits de différentes marques ensuite il recommande certains produits comme il peut déconseiller

d'autres. Le choix de produit et de marque peut se justifier de plusieurs manières : il est considéré comme des produits de grande consommation et il est consommé par les Algériens. Puisque notre étude empirique se base sur le rôle du (e-LO) sur l'intention d'achat, nous allons choisir un (e-LO) qui diffuse des divers produits de Condor dans sa chaine Youtube (Mobile Dz). **C**e constructeur Algérien lance plusieurs produits fabriqués en Algérie. Le SMART Phone Condor (Allure A8) est un portable cellulaire intelligent qui facilite le quotidien des individus avec des multiple fonctionnalités.[27] Condor Allure A8 est doté de 8,15 mm d'épaisseur seulement pour un poids de 150 grammes et dispose d'un écran 2,5 D full HD (Haute définition) de 5,5 pouces et d'une mémoire vive (RAM) de 3 Go, d'une mémoire interne de 32 Go et d'une mémoire extensible sur carte SD jusqu'à 128 Go.[28] Le choix est également justifié par l'importance de sa place dans le marché national, la taille de ses effectifs et la nature de la technologie employée. Le tableau suivant illustre le produit, la marque et le leader choisis dans notre étude empirique (**Voir Tableau N° 1**):

Tab N° 1: Sélection de produit, la marque et le leader d'opinion

Catégorie de produit	marque	Produit	Nom de youtubeur (leader d'opinion)
SMART Phone	Condor	Allure A8	Mobile Dz

Source: Conçu par l'auteure

II. 2 Sélection des échelles de mesure

Dans notre recherche, le choix s'est porté sur l'échelle de **Grossbart (1986)** pour mesurer Ab et concernant la COM nous avons crée une échelle mono-item explicite qui teste le niveau de la compétence du l'individu. La compétence a été considérée comme un concept unidimensionnel, et enfin l'échelle de **Juster (1966)** pour mesurer l'intention d'achat. Cette échelle est constituée d'un seul item à 11 points.

II. 3 le déroulement du questionnaire

Le recueil des données s'est déroulé durant la période d'Avril 2017 jusqu'à Septembre 2017. Il s'est effectué à l'aide d'entretiens en ligne et en face à face. Le questionnaire se base sur une échelle de Likert .

II. 4 la population cible et l'échantillon de notre étude

Nous avons administré un questionnaire comportant 80 personnes âgées de 18 à plus de 45 ans dont 33% femmes et 67 % hommes habitant toutes en Algérie. Pour l'échantillon, nous avons eu recours à un échantillon aléatoire (**Voir Figure N° 2**). Sachant que le test des hypothèses suivantes (H1, H3, H4 et H5 est basé sur les analyse de MANOVA quant au test de H2 est basé sur les équations structurelles de type PLS Version 3).

Figure N° 2 : La présentation de l'échantillon selon le sexe

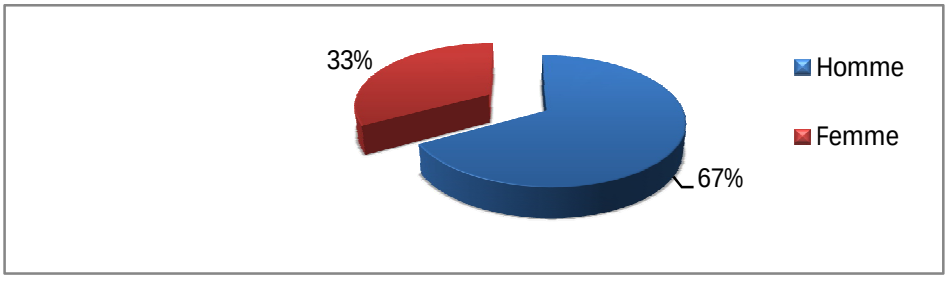

Source: conçu par l'auteure

En outre, 73% des répondants ont des diplômes universitaires, et la tranche d'âge écrasante de nos répondants se situent principalement dans la fourchette d'âge de 21 à 25 ans avec un pourcentage de 69%. (**Voir Figure N° 3**):

Figure (N. 3) Le niveau d'instruction de l'échantillon en pourcentage

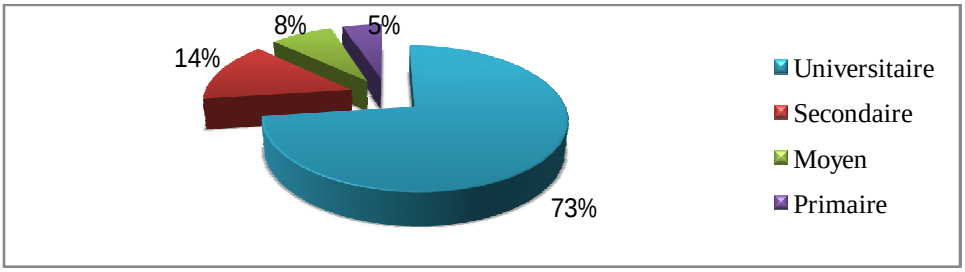

Source: conçu par l'auteure

III. Résultats, analyse et discussion

III. 1 Echelles de mesure

Après le pré-test des différentes variables notre questionnaire repose sur les variables suivantes : L'attitude envers la marque (Ab) avec 3 Items et la compétence Internet (COM) avec un seul item et l'intention d'achat (PI).

III. 2 Fiabilité et validité

D'après le tableau nous constatons que ces variables sont corrélées entre elles : Même si certains KMO ne tendent pas vers1, nous acceptons la corrélation, puisque le coefficient de Cronbach et l'indice de Bartlett sont très significatifs. Les données sont adéquates à la factorisation puisque :

- les valeurs de KMO sont supérieures à 0,7 (pour l'attitude envers la marque Ab et l'intention d'achat PI).
- Alpha de Cronbach est excellent pour l'attitude envers la marque Ab et l'intention d'achat PI.
- Les tests de Bartlett sont tous très significatifs pour toutes les variables p=0,000.
- Toutes les variances expliquées dépassent les 70%.

Tab (N° . 2) les résultats de l'analyse de la fiabilité

variable	Alpha de Cronbach	KMO	Test de sphéricité de Bartlett. (Sig.)
Ab	0,756	0,709	**0,001**
PI	0,802	0,712	**0,005**

Source: Conçu par l'auteure

Et d'après la validité discriminante et convergente, nous avons obtenu ce tableau. Donc, selon les deux tableaux la validité convergente et celle discriminante sont bel et bien vérifiées.

Tab (N° . 3) La validité convergente des construits

Variable	Cronbach's Alpha	Rho_A	Composite Reliability	Average Variance Extracted (AVE)
Ab	0.859	0.928	0.901	0.863
PI	1.000	1.000	1.000	1.000

Source: Conçu par l'auteure

III. 3 Résultats

III. 3. 1 L'influence directe du e-LO sur les variables (Ab) et (PI)

D'après le tableau **(N°5)** ci-après, nous observons que le e-LO a une influence sur l'attitude envers la marque (Ab) puisque la valeur (F=15,62) est très significative (p=0,001), quant à l'intention d'achat n'est pas influencée par le leader d'opinion électronique (e-LO), PI (p=,852)), cela veut dire que le leader d'opinion électronique n'a pas une influence directe sur l'intention d'achat. Voir le tableau ci-aprés.

Tab (N° 4) L'influence directe du LO sur les variables (Ab)

Source		D (F)	Sig.
LO	PI	,605	,852
	Ab	15,62	**,000**

La case grisée représente le lien significatif

III. 3. 2 L'impact modérateur de la compétence Internet (COM) pour les produits High Tech

Selon les résultats présentés dans le tableau ci-dessous, ces derniers montrent bien évidement que la compétence Internet du consommateur modifie la relation entre e-LO et l'attitude envers la marque Ab (F=44,130 et p=0,000),

tandis que nous constatons la valeur de PI n'est pas significative puisque (F= 3,058 et p=0,08).

Tab (N° 5): L'impact modérateur de la compétence Internet

Source		Somme des carrés de type III	Ddl	Moyenne des carrés	D (F)	Sig.
ELO * COMP	PI	,684	1	,684	3,058	,081
	Ab	130,492	1	130,492	44,130	,000

Source: Conçu par l'auteure

III. 3.3 Test de l'hypothèse de l'influence du (Ab) sur (PI)

Les résultats dans la figure ci-dessous mettent en évidence que l'attitude envers la marque exerce une influence positive sur l'intention d'achat (R2=0.421, coefficient =0.566). Lorsque le (e-LO) arrive à favoriser l'attitude envers la marque , le consommateur prend la décision d'essayer et d'acheter le produit.

Figure N° 4: Les résultats du modèle conceptuel

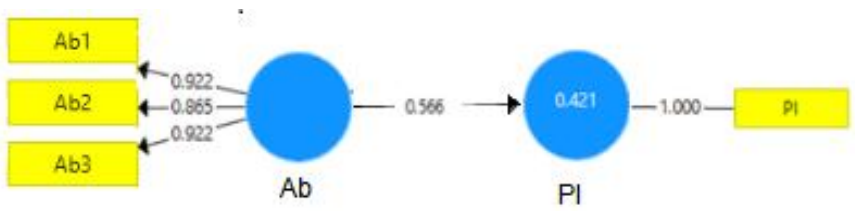

Source: Conçu par l'auteure (Output Smart PLS)

Tab (N° 6) Résultats des hypothèses de la recherche

H1	Le leader d'opinion électronique (e-LO) influence de l'attitude envers la marque (Ab).	**Confirmée**
H2	L'intention d'achat (IP) est influencée par la perception de (Ab).	**Confirmée**
H3	Le leader d'opinion électronique (e-LO) influence (PI).	Infirmée
H4	La compétence Internet (COM) modère la relation existant entre le leader d'opinion électronique (e-LO) et la perception de l'attitude envers la marque (Ab).	**Confirmée**
H5	La compétence Internet (COM) modère la relation existant entre le leader d'opinion électronique (e-LO) et l'intention d'achat (PI).	Infirmée

Source: Conçu par l'auteure

III. 4 Discussion

Cette étude a porté sur l'évaluation du rôle de e-LO sur le comportement d'achat du consommateur. Son objectif principal est d'étudier l'influence de ce leader sur les variables suivantes : l'attitude en envers la marque Ab et l'intention d'achat PI des consommateurs algériens, d'une part et d'autre part de clarifier le rôle modérateur de la compétence Internet. Nous pouvons constater que l'attitude envers la marque est influencée par le (e-LO) quant à l'intention d'achat est exceptée. Ce leader grâce à ses caractéristiques influence directement l'attitude du consommateur envers la marque Ab : F=15,62 p=0,000 ce qui confirme l' hypothèses **H1** cette attitude influence à son tour PI (R2=0,421, coefficient Ab=0,566), cela signifie que le leader arrive à convaincre le consommateur algérien et influence l'Ab grâce à ses argumentations, conseils et recommandations.

L'attitude du consommateur à l'égard de la marque influence directement l'intention d'achat comme nous l'avons montré auparavant , cela nous permet d'accepter H2 (H2 est validée). Ce résultat confirme que l'Ab a un effet direct sur l'intention d'achat[29]. Tandis que (e-LO) n'influence pas l'intention d'achat (PI) F=0,605 p=0,852. En d'autres termes, ce leader n'influence pas directement l'PI, ce qui nous conduit à rejeter l'hypothèse H3. De ce fait, il y a une médiation

totale entre le LO et PI puisque Ab est considérée comme une variable médiatrice. De plus, les résultats présentés précédemment, montrent bel et bien le rôle modérateur de la compétence Internet puisqu'elle modifie la relation entre e-LO et l'attitude à l'égard de la marque Ab (F=44,130 et p=0,000). Donc, la compétence internet modère fortement la relation entre e-LO et l'attitude envers la marque, quant à la valeur de PI n'est pas significative puisque (F= 3,058 et p=0,08). De ce fait, la compétence Internet a un effet modérateur sur la relation e-LO et l'Ab. En d'autres termes, puisque le consommateur maîtrise l'Internet, cela lui permet de consulter les conseils, les recommandations et les messages de e-LO sur la marque du produit et de comparer ces différentes informations avec d'autres existant sur l'Internet. Cette compétence lui permet de vérifier les recommandations fournies par ce e-LO concernant la marque en les comparant avec les opinions des consommateurs. Dans la mesure où le e-LO publie des informations concernant la marque Condor (Smart Phone Allure A8) par exemple, le consommateur consulte les points de vue des autres internautes concernant cette même marque. Notons que l'effet modérateur de la COM sur la relation existant entre le e-LO et l'attitude à l'égard de la marque du produit est de (F= 44,130) et le volume de cet effet est de 8,7%, ce qui nous pousse à confirmer notre hypothèse **(H4)**.

Ces divers résultats convergent avec la littérature de notre recherche.

CONCLUSION

Confrontés à une pléthore de produits offerts sur le marché d'une part et à un matraquage publicitaire d'autre part, les consommateurs se sentent perdus. Ils se trouvent dans une situation délicate puisqu'ils n'arrivent pas à prendre une décision d'achat adéquate. Généralement, ils s'orientent vers les personnes qui sont crédibles à leurs yeux, de ce fait ils se dirigent vers les leaders d'opinion électronique. D'après les résultats de notre travail, nous constatons que le (e-LO) influence directement l'attitude envers la marque (Ab) qui influence à son tour l'intention d'achat du consommateur. Sachant que ce leader n'influence pas directement l'intention d'achat (PI). l'attitude envers la marque est considérée comme une variable médiatrice entre le LO et PI. Si le (e-LO) souhaite influencer l'intention d'achat, il doit s'appuyer sur l'attitude à l'égard de la

marque puisqu'il n'influence pas directement l'intention d'achat. Ce résultat inattendu peut être expliqué par le fait que :

- ✓ Le consommateur algérien préfère avoir des informations personnalisées que les messages publicitaires, des argumentations, des conseils et des recommandations concernant les produits. Avant l'achat de tel ou tel produit, le consommateur prend en considération les opinions de e-LO concernant la marque . Le consommateur Algérien n'achète pas directement les produits qu'ils sont recommandés par ces leaders. Le consommateur développe une intention favorable ou non envers ces produits lorsque le leader montre son attitude favorable envers la marque et présente les avantages du produit.
- ✓ Une deuxième explication peut être attribuée au fait que notre modèle comporte une variable médiatrice. Les modèles d'équations structurelles analysent conjointement plusieurs variables dans une régression multiples, l'impact de la variable indépendante sur la variable dépendante pourrait être nul si la médiation est totale (c'est le cas de notre étude).
- ✓ Une dernière explication se résume dans le fait que la collecte des données immédiates limite la validité des intentions d'achat déclarées.

Ce travail ouvre la voie à un certain nombre de pistes de recherches. Il nous semble intéressant de:

- ✓ Prendre en considération des variables modératrices comme l'implication envers la catégorie du produit, le risque perçu, l'expertise du consommateur et son utilité perçue, les caractéristiques du produit et la familiarité avec la marque.
- ✓ Valider les résultats sur d'autres marques et d'autres catégories de produit.
- ✓ Un grand nombre d'entreprises se rendent compte que le e-LO influence l'attitude des consommateurs à l'égard de la marque ce qui pousse les entreprises à bien choisir ce leader, et dans ce cas la détection de ce leader devient incontournable pour les entreprises.

[2]Michael Solomon, Lisa Duke Cornell and AmitNizan, 2009, Launch! Advertising and Promotion in Real Time, éditionFlat World Knowledge, p. 85.

[3] S. Ramesh Kumar, 2008, conceptual issues in consumer behavior the indian context, Pearson Education edition, New Delhi, India, p.14.

[4] Jain Ashak, 2009, Principe of marketing, India entreprises, V.K India entreprise Delhi, India, p. 126.

[5] FEJLAOUI Younss, (2010), Le leadership d'opinion derrière l'écran: vers une première conceptualisation du e-leader d'opinion au sein des communautés virtuelles de consommation., Centre de Recherche en Gestion Institut d'administration des Entreprises, Université des Sciences Sociales de Toulouse 1, p. 14.

[6] Vernette Eric, Laurent Bertrandias et Alexandra Vignolles, (2012), Construit et concept de leader d'opinion dans les réseaux sociaux :proposition d'un agenda de recherche, Actes du 28ème Congrès International de l'AFM, Brest., p. 14.

[7] Alloing Camille, Marie Haikel-Elsabeh, (2012), Les leaders d'opinion sur les réseaux socionumériques : proposition d'indicateurs informationnels de mesure à l'usage des stratégies marketing des entreprises, HAL archives-ouvertes, 10 séminaire M@rsouin, 24 et 25 may, Brest, France, p. 5.

[8] Lehu jean-Marc, (2012), Encyclopédie de marketing, dictionnaire, 2eme édition d'Eyrolles, Paris, France. p. 61.

[9] Allport G.W. (1935), Attitudes, in: C.A. Murchinson, ed. A Handbook of Social Psychology, Clark University Press, Mass. 798-844.

[10] Lehu jean-Marc, (2012), op cit, p. 61.

[11] Belaid Samy, Jérôme Lacoeuilhe. (2015), Mesure de l'attitude à l'égard de la MDD : nouvelles perspectives, Revue Française du Marketing, ADETEM, Juin 2015 - N° 252 - 2/4, p. 43.

[12] Yannick Poubanne, Jean-Louis Chandon, (2000), Attitudes envers les marques et achats passés : Force de la relation et rôle de l'implication, Actes du congrès Volume : 16, **p. 3.**

[13] Assael H, (1987), Consumer behavior and marketing action, 3rd edition, Kent Boston, Mass.

[14] Jacques Lendrevie **,** Julien Lévy, (2014), Mercator: Tout le marketing à l'ère numérique, ***Collection : Livres en Or,*** Dunod 11e édition, p. 259.

[15] Bressoud Etienne, (2001), De l'intention d'achat au comportement : essais de modélisations incluant variables attitudinales, intra-personnelles et situationnelles, Business administration. Université Pantheon-Sorbonne - Paris I, French. p. 61 et p. 62.

[16] Ya-Hui Wang et Li-Yan Chen, (2016), An Empirical Study of the Effect of Perceived Price on Purchase Intention Evidence from Low-Cost Carriers, *International Journal of Business and Social Science Vol. 7, No. 4; April, p. 99. Voir aussi:* Hsin Kuang Chi, Huery Ren Yeh et Ya Ting Yang, (2009), The Impact of Brand Awareness on Consumer Purchase Intention: The Mediating Effect of Perceived Quality and Brand Loyalty, *The Journal of International Management Studies, Volume 4, Number 1, February,* p. 137.

[17] Yi Jin Lim, Abdullah Osman, Shahrul Nizam Salahuddin, Abdul Rahim Romle, Safizal Abdullah, (2016), Factors Influencing Online Shopping Behavior: The Mediating Role of Purchase Intention, 7th International Economics & Business Management Conference, 5th & 6th October 2015, Procedia Economics and Finance 35, p. 408.

[18] Gisele Passos. (2013), La vengeance du consommateur insatisfait sur Internet et l'effet sur les attitudes des autres consommateurs. Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Business administration. Université de Paris Dauphine - Paris IX, p. 144.

[19] Belch, M et al., (2005). Teen Internet Mavens: Influence in Family Decision Making. *In Journal of Business Research*, Vol. 58, N°5, pp. 569-575.

[20] Vernette Eric, (2007), Le leadership d'opinion en marketing : une double force d'attraction et de conviction ?, 6ème congrès Tendances du Marketing Paris, (Actes CD-ROM), (Communication lauréate du Marketing trends Award 2007) 26-27 janvier. p. 5.

[21]Mellet Kevin, (2009), Aux sources du marketing viral, *Réseaux*/5 (n° 157-158), p. 270.

[22]Donald E. Sexton, Jr., (2011), Models of Buyer Behavior, Chapter 5: Microsimulating Consumer Behavior, edition Marketing Classics Press, p. 94.

[23]Vernette E., Giannelloni J.-L. (2004), L'auto-évaluation du leadership en marketing : nouvelle investigation psychométrique, Recherche et Applications en Marketing, 19, 4, 65-87.

[24] Michaël Korchia, 2011, Marques et consommateurs : quelles relations ?, Habilitation à diriger des recherches en sciences de gestion, institut d'administration des entreprises de l'université de Toulouse I capitole, Le 4 avril 11, p. 54.

[25]Larry Percy, Richard H. Elliott, Richard Rosenbaum-Elliott, 2016, Strategic Advertising Management, edition Oxford University Press, p. 8.

[26]Anna Lena Bischoff, 2014, Cause-related Marketing: The Influence of the Fit Among Partners, Brands and Cause, Anchor Academic Publishing (aap_verlag), p. 16.

[27] en ligne http://www.android-dz.com/en-exclusivite-condor-lance-tcare-le-tout-premier-bracelet-connecte-algerien-16632consulté le 20 Janvier 2017 à 17 h 34 mn voir aussi : http://www.dz-gen.com/tout-savoir-sur-la-condor-tcare/consulté le 20 Janvier 2017 à 17 h 54 mm

[28] Allure A8, en ligne : http://www.condor.dz/fr/telephone-portable?p=474, consulté le 26 Octobre 2017 à 14H et 44mn .

[29] Michaël Korchia, (2011), Marques et consommateurs : quelles relations ?, Habilitation à diriger des recherches en sciences de gestion, institut d'administration des entreprises de l'université de Toulouse I capitole, Le 4 avril 11, p. 54.

فعالية اليقظة الإستراتيجية في تحسين الأفضلية التنافسية المستدامة

"دراسة ميدانية على شركة نجمة للاتصالات" الوادي

الدكتور احمد بن خليفة– جامعة الوادي

الدكتور سامر زلاسي– جامعة الوادي

الملخص:

في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من تغيرات سريعة ومتلاحقة مست جميع جوانب منظمات الأعمال، برزت الحاجة إلى تبني مفاهيم اليقظة والذكاء الاستراتيجي، كأدوات فاعلة في توجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها على المدى البعيد، والوصول إلى ما يعرف بالميزة التنافسية المستدامة.

وعلى هذا الأساس تحاول دراستنا البحث في ممارسة اليقظة الاستراتيجية (تكنولوجية، تنافسية، تجارية) كأحد الأبعاد المهمة للذكاء الاستراتيجي وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال دراسة ميدانية على شركة نجمة للاتصالات، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت الاستبانة لأجل استطلاع آراء عينة الدراسة، والمكونة من الإطارات المختلفة في (22) مكتب من مكاتب شركة نجمة عبر الوطن، والذين بلغ عددهم (66) إطار.

وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

1- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لليقظة الاستراتيجية بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة للإتصالات.

2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لبعد اليقظة (التكنولوجية) بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة للإتصالات.

3- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لبعدي اليقظة (التجارية، التنافسية) بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة للإتصالات.

وتوصي الدراسة في الأخير بضرورة تشكيل الشركة المبحوثة لوحدة خاصة بالذكاء الإستراتيجي من أجل تزويدها بالمعلومات الضرورية لاغتنام الفرص البيئية وتجنب المخاطر المحيطة، بغية تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإستراتيجية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التجارية، اليقظة التنافسية، الذكاء الإستراتيجي.

Résumé

À la lumière de ce témoin dans l'environnement d'affaires des changements rapides et successifs touché tous les aspects des organisations d'affaires, il est nécessaire d'adopter une vigilance stratégique et des concepts du renseignement comme des outils efficaces pour guider l'organisation en vue d'atteindre ses objectifs à long terme, l'accès à ce qui est connu comme un avantage concurrentiel durable.

Sur cette base, en essayant d'étudier la recherche dans la pratique de la vigilance stratégique (technologique, concurrentielle, commerciale) comme l'une des dimensions importantes de l'intelligence stratégique et de ses relations pour obtenir un avantage concurrentiel durable grâce à une étude sur le terrain sur l'étoile de la société de télécommunications, a adopté l'étude l'approche du descriptif et analytique, et a utilisé le questionnaire pour une enquête sur les vues de l'échantillon d'étude , Composé de différents pneus dans (22) bureaux de la société a joué dans tout le pays, et le nombre de (66) cadre.

Les résultats de l'étude ont montré ce qui suit:

1- Il n'y a pas de relation statistiquement significative avec la vigilance stratégique pour obtenir l'avantage concurrentiel de Najma Telecom

2 - Il existe une relation de signification statistique à la dimension de vigilance (technologique) pour atteindre l'avantage concurrentiel de Najma Telecom durable.

3 .

- Il n'y a pas de relation statistiquement significative entre les secteurs commerciaux et compétitifs en obtenant l'avantage concurrentiel de Najma Telecom.
L'étude recommande ce dernier besoin de former une entreprise recherché unité de renseignement stratégique spécial afin de leur fournir les informations nécessaires pour tirer parti des possibilités d'environnement et d'éviter les risques environnants, afin d'obtenir un avantage concurrentiel durable.
Mots clés: la veille stratégique, : la veille technologique, : la veille commerciale, : la veille concurrentielle, intelligence stratégique.

مقدمـــة:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطورا بالغا ومستمرا في التحديات والتهديدات التي تواجه منظمات الأعمال، مما فرض عليها العمل بآليات ومداخل جديدة.

ولعل تبني مدخل الذكاء الاستراتيجي يتيح للمدير إمكانية التفكير الشمولي في مستقبل المنظمة ومواجهة حالات اللاتأكد وندرة المعلومات أو محدوديتها، مما يستوجب فهما واسعا لمتطلبات البيئة المحيطة والبحث عن أفضل السبل والإمكانات التي تهدف إلى تحقيق المكانة المرموقة والموقع المتميز للتفوق على الآخرين والوصول إلى الميزة التنافسية.

ويعتبر نظام اليقظة الإستراتيجية أحد أهم الأنظمة المعلوماتية التي توفر للمؤسسة المعلومات المناسبة حول بيئتها، حيث أصبحت المعلومة سلاح إستراتيجي يدعم بقاء واستمرارية المنظمة في السوق، لذا فتحليل المنظمة لبيئتها بواسطة اليقظة الإستراتيجية هو أمر ضروري، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين أحد الوسائل التي توضع تحت تصرف المنظمة لمواجهة تحدياتها، وامتلاك أكبر حصة سوقية وصولا إلى تحقيق ما يعرف بالميزة التنافسية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن العديد من المواضيع والدراسات الأجنبية الحديثة قد تناولت موضوع الذكاء الإستراتيجي وما يتضمنه من فرص وإمكانيات لمجابهة التهديدات التي تفرضها بيئة الأعمال، إلا أن هناك نقص معرفي –خصوصا في بيئة الأعمال الجزائرية-، في البحث في دور اليقظة الإستراتيجية كأحد مداخل الذكاء الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة. وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال دراستنا الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

" ماهي علاقة اليقظة الإستراتيجية كأحد مداخل الذكاء الإستراتيجي بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة للاتصالات؟"

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي علاقة اليقظة التكنولوجية بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة؟
- ما هي علاقة اليقظة التجارية بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة؟
- ماهي علاقة اليقظة التنافسية بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- يعتبر الذكاء الإستراتيجي أحد أنواع الذكاء الذي يتصف به القادة الناجحون ومن الأدوات المهمة التي تساعد على تحقيق أهداف المنظمة؛

2- تعتبر اليقظة الإستراتيجية أداة داعمة لمجابهة التحديات المحيطة بالمنظمة بالإضافة إلى اغتنام الفرص المختلفة مما يساهم في تحسين نوعية القرارات الإستراتيجية؛

3- توجيه أنظار المدراء إلى أهمية تحقيق المزايا التنافسية المستدامة من خلال تبني مدخل اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية على وجه العموم، وشركة نجمة على وجه الخصوص؛

4- كون هذه الدراسة تساعد في تقديم معلومات عملية عن أهمية اليقظة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركة المبحوثة، وبالتالي يمكنها الإستفادة من نتائج هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1- معرفة علاقة اليقظة التكنولوجية بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة؛

2- توضيح علاقة اليقظة التجارية بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة؛

3- تحديد علاقة اليقظة التنافسية بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

فرضيات الدراسة:

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قام الباحثين بصياغة الفروض التالية:

تهتم هذه الدراسة باختبار **الفرضية الرئيسية التالية:**

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة الإستراتيجية كأحد مداخل الذكاء الإستراتيجي وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة للاتصالات.

ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية صيغت على النحو التالي:

أ- الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

ب- الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

ج- الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التنافسية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

المخطط الافتراضي للدراسة:

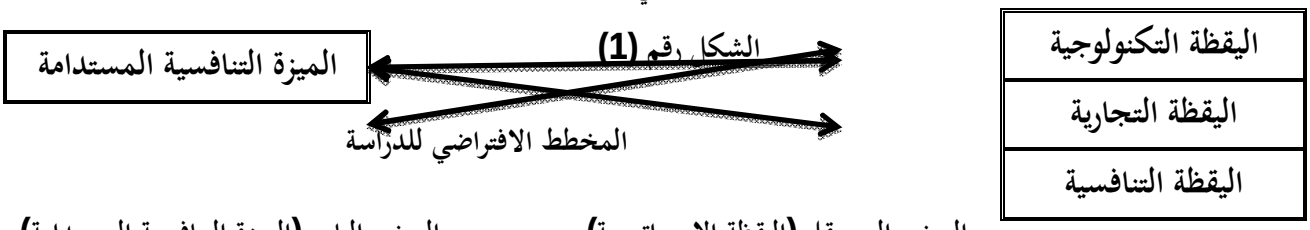

ويتبين من المخطط ما يلي:

1- يشمل متغيرين رئيسيين هما: المتغير المستقل **(اليقظة الإستراتيجية)** والمتغير التابع **(الميزة التنافسية المستدامة)**، حيث يشتمل المتغير المستقل على ثلاثة أبعاد هي **(اليقظة التكنولوجية، اليقظة التجارية، اليقظة التنافسية).**

2- إن حركة المخطط تفترض وجود علاقة مباشرة بين كل بعد من أبعاد المتغير المستقل **(اليقظة الإستراتيجية)** و المتغير التابع **(الميزة التنافسية المستدامة)**، وذلك ما تشير إليه الأسهم في المخطط أعلاه.

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، كما لا يكتفي هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء أبعادها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح في الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من شريحة من الموظفين في شركة نجمة للاتصالات –فرع الأغواط-، والبالغ عددهم 34 فرد.

وقد تم الاعتماد على طريقة المسح الشامل والذي يتناسب وحجم مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 34 استبانة، وبعد فحص الإستبانات لم تستبعد أي منها نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الإستبانة.

الأدوات الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بتفريغ الإستبانة وتحليلها من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS وقد تم الإعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأجل وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة.

3- معامل الارتباط البسيط كاندل؛ لقياس عبلقة المتغير المستقل (اليقظة الإستراتيجية) ومختلف أبعادها الثلاثة (اليقظة التكنولوجية، اليقظة التجارية، اليقظة التنافسية) بالمتغير التابع (الميزة التنافسية المستدامة).

أدوات جمع البيانات:

1- المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجته للجوانب النظرية للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والمتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، إضافة إلى الدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض.

وتم الاعتماد على اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة الإستبانة وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1)

معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

اسم المتغير	اليقظة الإستراتيجية	الميزة التنافسية المستدامة	الإستبانة ككل
معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	0.76	0.86	0.91

اتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا) كانت مرتفعة بالنسبة لأبعاد الدراسة وذلك بالمقارنة مع النسبة المعيارية المقدرة ب (0.60). وبذلك تكون الإستبانة قابلة للتوزيع وصالحة لغايات التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

I. الإطار النظري

أولا: مفهوم الذكاء الإستراتيجي

بدأ الباحثون والأكاديميون يدركون أهمية الذكاء الإستراتيجي حيث تعددت التعاريف وتباينت وجهات نظر الباحثين والكتاب حول مفهوم الذكاء الإستراتيجي، ويرجع هذا التباين إلى الحداثة النسبية في دراسة أبعاده.

حيث يعرف (Kuhlmann et al, 1994 :14) الذكاء الإستراتيجي بأنه " ابتكار خرائط طريق توجه متخذي القرار نحو اتخاذ قرارات صائبة وذلك من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب وبالجودة والدقة والكمية المطلوبة لاتخاذ قرارات صائبة "، ويرى Pauker et al, 2000 :23)) بأن الذكاء الإستراتيجي "هو أداة لتوفير المعلومات الشاملة عن البيئة الخارجية لكبار صناع القرار في الوقت المناسب"، ويوسع (Tham & Kim, 2002 :1) في مفهومه ويرى بأنه "كل ما تحتاجه المنظمة عن بيئتها الخارجية من معلومات (الأنشطة، المصادر، الزبائن، الأسواق، المنتجات، الخدمات، السعر) لتضع تصورا اتجاه عملياتها الراهنة والمستقبلية وتصميم إستراتيجيات ملائمة لخلق القيمة للزبون وتحسين القيمة في الأسواق الحالية والجديدة"، في حين يربط (صالح وآخرون، 2010: 142) مفهوم الذكاء الإستراتيجي بقادة المنظمات الذين يتمتعون (بالرؤية المستقبلية، الحدس، الاستشراف، الإبداع). ويرتكزون على نظام معلوماتي يتيح لهم استقصاء المعلومات ومعالجتها، ليتسنى لهم توظيف المادة الفكرية الناتجة في صناعة قرارات فاعلة، بينما يعرفه (الطائي والخفاجي، 2009: 231) على أنه أحد مكونات العقل الإستراتيجي الذي يتفاعل مع مكوناته كالإدراك والتفكير والتعلم الإستراتيجي، وهو بذلك أحد الموارد غير الملموسة ومن أهم مصادر القوة الإستراتيجية.

وتأسيسا لما سبق يمكن تعريف الذكاء الإستراتيجي بأنه ذكاء يتمتع به قادة المنظمات من خلال الاستفادة من المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرارات الصائبة، وصياغة الخطط والسياسات والإستراتيجيات والاستعداد لمواجهة التهديدات قبل وقوعها.

ثانيا: مفهوم اليقظة الإستراتيجية

إن منظمات الأعمال في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى أنجع الطرق لمعرفة ما يجري في بيئته، وعن أفضل الوسائل لتدعيم مصادر معلوماتها ومن ثمة تدعيما لقدرتها التنافسية، وهذا ما يبرر ضرورة وضع نظام يقظة استراتيجي بهدف رصد كل ما يتعلق بشأن المنافسين والعملاء وباقي المتغيرات الخارجية، وتتميز اليقظة الإستراتيجية في المنظمة بأنها وظيفة عملية، تختص بالاستمرار والتسيير الأمثل للمعلومات التي تساعد صناع القرار على تطوير المنظمة وضمان نشاطها.

ومن أجل التطرق لليقظة الإستراتيجية، وجب تناول تعريفها بصفة عامة ومختلف أبعادها.

1- تعريف اليقظة الإستراتيجية:

لقد تطرق عدة مفكرين ومختصين في علم الإدارة إلى تعريف اليقظة الإستراتيجية، حيث تختلف أفكارهم ومفاهيمهم ووجهات نظرهم باختلاف اختصاصهم وبيئة عملهم.

يعرف (Dhenin et Fournier.1988.P :203) اليقظة الإستراتيجية على أنها أسلوب منظم، في الإدارة الإستراتيجية، يركز على تحسين تنافسيتها، بالجمع، معالجة المعلومات ونشر المعرفة المفيدة للتحكم في المحيط (التهديدات والفرص)، كما يضيف (Rabhi, 2008 :07) بأنها عملية مستمرة من إدارة المعلومات ودعم القرار من أجل تنمية و تطوير المؤسسة وضمان بقائها، ويعرفها (Muniz& Lesca, 2003 :01) كذلك على أنها العملية الجماعية المستمرة، والتي يقوم بها مجموعة من الأفراد بطريقة تطوعية، فيتتبعون ويتعقبون ومن ثم يستخدمون المعلومات المتوقعة التي تخص التغيرات التي من المحتمل أن تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، وذلك بهدف إنشاء فرص الأعمال و تقليل الأخطار وظروف عدم التأكد بصفة عامة.

في حين يعرفها (Boudjemia, 2008 :07) " بأنها عملية مستمرة تؤدي إلى الجمع المخصص والمتكرر للبيانات (أو المعلومات أو الاستخبارات)، ومعالجتها وفقا لغرض أو أكثر من أغراض المستخدمين باستخدام الخبرة ذات صلة بالموضوع أو طبيعة المعلومات المجمعة".

وحسب (Ribault, 2008 :12) فإن اليقظة الإستراتيجية هي المتابعة الإجمالية والذكية لمحيط المؤسسة لأجل رصد المعلومات الحاملة لفرص المؤسسة.

وبالنسبة لـ (Lesca, 2008 :12) اليقظة الإستراتيجية تتضمن نشاط مستقبلي يتنبأ فيه بما سيجري في المستقبل وذلك بالقيام بأربعة مهام أساسية:

1- ملاحظة المحيط الإستراتيجي؛

2- إكتشاف المعلومات المتعلقة بالتغيرات الممكن حدوثها؛

3- تحليل وتصفية المعلومات التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الإستراتيجية؛

مما سبق يمكن القول أن اليقظة هي ذلك النشاط الذي يدعو متخذ القرار لتنظيم (رؤيته) لما حوله بتقديم المعلومة الجيدة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار المناسب وذلك خلال عملية بحث، تحليل وانتقاء، لذلك المعلومة الجيدة للوصول في النهاية لخلق مزايا تنافسية تسمح للمؤسسة بتحقيق التفوق المستمر.

2- أبعاد اليقظة الإستراتيجية

تتعدد وتختلف أبعاد اليقظة الإستراتيجية، وسنتناول ثلاثة أبعاد رئيسية لليقظة الإستراتيجية حددتها دراسة (Verna, 2004 :13) والتي سيتم تناولها كما يلي:

1- **اليقظة التكنولوجية:** يعرفها (bouroubi, 2005 :22) بأنها الاستغلال النظامي والمنسق للمعلومات؛ خاصة الصناعية، من خلال متابعة كل الابتكارات المفيدة والتي تضمن مساعدة المنظمة على مواجهة المنافسة.

وتعرف (Baumard, 1991 :24) اليقظة التكنولوجية على أنها العملية التي تحصر المؤسسة من خلالها التقنيات والتكنولوجيات المستعملة من طرف زبائنها، مورديها، شركائها ومنافسيها، في إطار مجال نشاطها وذلك لمتابعة التطورات التي قد لا تؤثر على مستقبلها فحسب وإنما على مستقبل زبائنها وموردیها وشركائها ومنافسيها واتخاذ الإجراءات الوقائية، كما يعرفها (رتيبة ونوفل، 189،2005) بأنها ملاحظة وتحليل المحيط العلمي، التقني، التكنولوجي، متبوعا بنشر جيد للمعلومات المنتقاة والمعالجة للمسؤولين في المؤسسة لاستعمالها في اتخاذ القرار الإستراتيجي، كما تمثل اليقظة الإستراتيجية حسب الباحث (Jakobiak, 1988 :11) عملية مراقبة تطور البحث الأساسي أو القاعدي، مراحل التصنيع، المواد الأولية، حيث تتمثل مهمتها في التقريب بين العلم والصناعة، وخلق تكامليات بين الاثنين.

كما تخصص الكثير من المنظمات أموالا طائلة على اليقظة التكنولوجية، إذ تخصص لها المنظمات اليابانية 3 % من رقم أعمالها السنوي، بينما تخصص لها المنظمات الفرنسية 0.5 % من رقم الأعمال.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن اليقظة الإستراتيجية هي عملية البحث، المعالجة والنشر للمعلومات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية في الإنتاج والتي تسمح بمراقبةك تطور التكنولوجيات، عمليات التصنيع، البحوث الأساسية، تسجيل براءات الاختراع، تطور المعايير في الإنتاج، تكنولوجيا المنافسين...الخ.

2- **اليقظة التنافسية:** يعرفها (Martinet & Ribault, 1989 :33) بأنها "ذلك النشاط الذي تتمكن المؤسسة من خلاله أن تحصر منافستها الحالية أو المحتملة من زاوية اقتصادية ومالية) عدد، علامات، استثمارات، مشاريع جارية، بينما يعرفها (حيرش، 2003، 5) بأنها تلك اليقظة التي تتعلق بالمنافسين الحقيقيين والمحتملين، فهي تسمح بتقييم المنافسة (نقاط القوة والضعف) وتقود المؤسسة إلى وضع الاستراتيجيات التجارية الأكثر فعالية.

وعليه يمكن تعريف اليقظة التنافسية بأنها عملية البحث، المعالجة و النشر للمعلومة المتعلقة بمنافس المؤسسة، أي تتعلق بمراقبة المنافسين المباشرين وغير المباشرين، الحاليين والمحتملين فيما يتعلق بـ (إستراتيجياتهم، سياساتهم التسعيرية، منتجاتهم وخدماتهم الجديدة، نتائجهم المالية، زبائنها الجدد، موظفيهم، اتفاقياتهم وتحالفاتهم...الخ).

3- **اليقظة التجارية:** يعرفها (Porter, 1985 :44) بأنها ذلك النشاط الذي تتمكن المؤسسة من خلاله من دراسة العلاقات بين الموردين والزبائن، والمهارات الجديدة التي تظهر في السوق ومعدل نمو السزق؛ فاليقظة التجارية تخص النظام التسويقي، أي تهتم بالعلاقات التجارية وبالطرق والكيفيات التسويقية الحديثة، كما أنها تهتم بالمعطيات المؤثرة على سلوك المستهلكين، في حين يعرفها (حسن، 2000: 29) بأنها تخص جمع المعلومات في ميدان المنتجات الجديدة، اكتشاف العمليات المستقبلية، سياسة أسعار المنافسين، تنظيم قوة البيع بالإضافة إلى تطور العلاقة بين الموردين والمؤسسة، وإمكانية المورد على توفير الاحتياجات التي تطلبها المؤسسة بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب.

وعليه يمكن تعريف اليقظة التجارية بأنها عملية البحث، المعالجة والنشر والمعلومات المتعلقة بسوق المؤسسة من خلال معرفة حاجات ورغبات وسلوكات المستهلكين الحاليين والمستقبليين قصد كسب رضاهم، بالإضافة إلى معرفة أحوال الموردين ووضعيتهم المالية وتقييم قدراتهم التفاوضية عند اختيار المورد الذي يعطي ميزة تنافسية للمؤسسة.

ثالثا: الميزة التنافسية المستدامة

في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من تحولات وتغيرات سريعة، تسعى منظمات الأعمال إلى كسب مزايا تنافسية.

ولكنها تصطدم وفي سبيل تحقيق هذا المسعى بعدة مخاطر وتهديدات، ولعل حتمية تلاشي وتضاؤل وصعوبة المحافظة على الميزة التنافسية يؤدي بمنظمات الأعمال إلى ضرورة تنمية وتطوير الميزة التنافسية بغية الوصول إلى ميزة تنافسية مستدامة ويصعب تقليدها ومحاكاتها.

ويعرف (Donald & Sanderson, 2001 :28) الميزة التنافسية المستدامة بأنها مجموعة الجهود التي تقوم بها المنظمة لأجل تحقيق غاياتها الإستراتيجية والمتمثلة في تأسيس ربحية متفوقة دائمة وكسب رضا الأطراف الداخلية والخارجية، بينما يعرفها كل من (نصيب والشايب، 2007، 133) بأنها الربحية طويلة الأجل؛ وحسب هذا التعريف نجد أن مفهوم الاستدامة إرتبط بالزمن الطويل، حيث يؤكد (Barney, 1991 :103) على عنصر الزمن في تحديد مفهوم الميزة التنافسية المستدامة ويعرفها بأنها القدرة على الاحتفاظ بالميزة التنافسية لأطول فترة ممكنة، ويعرف (Alderson, 1995 :193) الميزة التنافسية المستديمة بأنها الخصائص الفريدة التي تميز منظمة الأعمال عن منافسيها الحاليين والمحتملين، ويرى (Dickson, 1992 :69) بأن الميزة التنافسية المستدامة يقصد بها الميزات الجديدة التي تحصل عليها منظمة الأعمال مما يجعلها في مركز متقدم باستمرار بالعلاقة مع منافسيها، كما تم وصف الميزة التنافسية المستديمة بأنها المنافع أو الفوائد التي تحصل عليها المنظمة لأبعد مدى ممكن والتي لا يمكن تقليدها أو استنساخها من قبل المنظمات الأخرى (Hitt, et.al, 2001 :5)، بل أن بعض الباحثين قد ربط بين الميزة التنافسية المستديمة وبين تحقيق أعلى العوائد أي قدرة المنظمة على تحقيق أعلى العوائد في الاستثمار وفي الصناعة والاستمرار في المحافظة على هذا التقدم (Adams&Lamant, 2003 :149).

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف الميزة التنافسية المستدامة بأنها مجموعة العمليات التي تقوم بها المنظمة لأجل إنشاء القيمة المستمرة التي لا يمكن استنساخها أو تقليدها من قبل منظمات أخرى مما يقود إلى تحقيق ربح أعلى من المنافسين.

وتلخص العوامل المؤثرة في استمرار الميزة التنافسية فيما يلي: (شارلز وجونز، 2001: 218)

1- **عوائق التقليد:** حيث أن المنظمات التي تستحوذ على المزايا التنافسية؛ سوف تحقق أرباحا أعلى من المعدل المتوسط، وهو ما يبعث بإشارات إلى المنافسين على امتلاك المنظمة لكفاءات متميزة ذات قيمة عالية، ومن الطبيعي أن يحاول منافسوها التعرف على هذه الكفاءات ومحاولة تقليدها، لذا فإن على المنظمة الباحثة تحقيق مزايا تنافسية مستدامة بناء حواجز وعوائق للتقليد من خلال الإعتماد على الموارد غير الملموسة (intangible ressource) والتي يصعب محاكاتها وتقليدها، بالإضافة إلى الإبداع المستمر والذي يقضي على قواعد اللعبة التنافسية ويخلط أوراق المنظمات المقلدة.

2- **الإلتزام الإستراتيجي:** لكي تستمر المنظمة في تحقيق المزايا التنافسية لابد لها من أن تكون ملتزمة بأهدافها وغاياتها الإستراتيجية وأن تتفانى في تحقيق هذه الأهداف، وذلك عن طريق التمسك بثقافتها التنظيمية ومختلف الممارسات الإدارية، والسعي نحو التكيف مع التغيرات البيئية دون الاغترار بالكفاءات التي تمتلكها والوقوع في فخ "نفس الإمكانيات تؤدي إلى نفس النتائج في المستقبل".

II. الإطار العملي

1- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لأبعاد اليقظة الإستراتيجية

جدول (2) استجابات أفراد الدراسة لعبارات اليقظة الإستراتيجية

رقم الفقرة	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تعمل الشركة على متابعة التكنولوجيات الجديدة.	4.19	0.80
02	تتابع الشركة البحوث الأساسية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد.	4.05	0.83
0	تتابع الشركة الأساليب الجديدة في تقديم الخدمات.	3.58	0.93
04	الشركة على اطلاع بالشركات المتطورة تكنولوجيا في قطاع الإتصال.	3.60	0.92
05	تتابع الشركة المعايير المعمول بها في المجال التكنولوجي.	3.72	0.88
#	**اليقظة التكنولوجية**	3.83	-
06	الشركة على اطلاع بمجالات البحث والتطوير الخاصة بالمنافسين.	2.61	1.07
07	تتابع الشركة الخدمات الجديدة للمنافسين	2.12	1.19
08	تتابع الشركة السياسات التسعيرية للمنافسين.	3.35	1.07

09	تتابع الشركة النتائج المالية للمنافسين.	3.27	1.09
10	تتابع الشركة نوعية ودرجة تهديدات المنافسين.	3.08	1.05
11	تتابع الشركة الزبائن الحاليين والمحتملين للمنافسين.	2.74	1.22
#	**اليقظة التنافسية**	2.86	-
12	تتابع الشركة سلوكات وحاجات الزبائن.	2.09	1.44
13	تتابع الشركة معدل نمو الأسواق الجديدة.	2.25	1.23
14	تتابع الشركة مكانتها وسمعتها التجارية.	2.13	1.34
15	تتابع وتقيم الشركة القدرة التفاوضية للموردين.	3.24	1.08
16	تتابع الشركة الطرق والممارسات التسويقية الحديثة.	2.32	1.27
#	**اليقظة التجارية**	2.45	-

2- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لبعد الميزة التنافسية المستدامة

الجدول (3)

استجابات أفراد الدراسة لعبارات الميزة التنافسية المستدامة

رقم الفقرة	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تحقق شركتنا أعلى العوائد على الاستثمار وتستمر في تحقيق هذا التقدم.	3.73	0.94
02	تتوفر شركتنا على ميزات خاصة تجعلها في مركز متقدم باستمرار عن منافسيها.	3.70	0.92
03	تتوفر شركتنا على مزايا يصعب تقليدها واستنساخها من الشركات الأخرى.	3.37	0.99
04	تقدم شركتنا خدمات تستجيب لحاجات الزبائن وتوقعاتهم.	3.47	1.00
05	تهتم شركتنا بتنمية الاعتماد على الموارد غير الملموسة.	3.40	0.98

06	تمتلك شركتنا مجموعة من الموارد النادرة.	3.56	0.97
07	تتوفر شركتنا على نظام فعال لليقظة التكنولوجية.	3.55	0.97
#	**الميزة التنافسية المستدامة**	3.54	-

3- إختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

الجدول رقم (4)

معامل الارتباط بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية المستدامة

الفرضية	معامل إرتباط كاندل	القيمة الإحتمالية (sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.	**.640**	**.000***

***الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\infty \leq 0.05$**

يبين الجدول رقم (4) أن معامل الإرتباط بين متغير اليقظة التكنولوجية ومتغير الميزة التنافسية المستدامة يساوي 0.640، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 000. وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد $\infty = 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية المستدامة عند مستوى دلالة $\infty = 0.05$ مما يقتضي قبول الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لليقظة التنافسية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

الجدول رقم (5)

معامل الإرتباط بين اليقظة التنافسية والميزة التنافسية المستدامة

الفرضية	معامل إرتباط كاندل	القيمة الإحتمالية (sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التنافسية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.	**.112**	**.361**

***الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\infty \leq 0.05$**

يبين الجدول رقم (5) أن معامل الارتباط بين متغير اليقظة التنافسية ومتغير الميزة التنافسية المستدامة يساوي 0.112، وأن القيمة الإحتمالية (sig) تساوي 361. وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد **0.05** = ∞ وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التنافسية والميزة التنافسية المستدامة عند مستوى دلالة **0.05** = ∞ مما يقتضي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

الجدول رقم (6)

معامل الإرتباط بين اليقظة التجارية والميزة التنافسية المستدامة

الفرضية	معامل إرتباط كاندل	القيمة الإحتمالية (sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.	**.072**	**.464**

يبين الجدول رقم (6) أن معامل الارتباط بين متغير اليقظة التجارية ومتغير الميزة التنافسية المستدامة يساوي 0.072، وأن القيمة الإحتمالية (sig) تساوي 464. وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد **0.05** = ∞ وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية والميزة التنافسية المستدامة عند مستوى دلالة **0.05** = ∞ مما يقتضي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة الإستراتيجية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.

الجدول رقم (7)

معامل الإرتباط بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية المستدامة

الفرضية	معامل إرتباط كاندل	القيمة الإحتمالية (sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة.	**.120**	**.381**

يبين الجدول رقم (7) أن معامل الارتباط بين متغير اليقظة الإستراتيجية ومتغير الميزة التنافسية المستدامة يساوي 0.120، وأن القيمة الإحتمالية (sig) تساوي 381. وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد **0.05** = ∞ وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية المستدامة عند مستوى دلالة **0.05** = ∞ مما يقتضي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الإستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات Conclusions

جاءت هذه الدراسة لتحديد علاقة اليقظة الإستراتيجية كأحد مداخل الذكاء الإستراتيجي بالميزة التنافسية المستدامة، وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى عدة نتائج نذكر منها:

1- كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة الإستراتيجية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة، ويعزو الباحثين هذه النتيجة لكون نظام اليقظة الإستراتيجية في الشركة المبحوثة يبنى على المعلومات الروتينية المتكررة، دون المعلومات الإستراتيجية التي تصنع الفارق وتمكن الشركة من الوصول إلى الميزة التنافسية المستدامة.

2- تبين من نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة، ويعزو الباحثين هذه النتيجة إلى أن الشركة تتابع وتتحكم في محيطها التكنولوجي ومختلف التطورات الحاصلة في بيئة الاتصالات الجزائرية، والتي تتميز بالثبات النسبي وهذا ما جعل الشركة تتحصل على مزايا المبادر التكنولوجي الأول The First mover في بعض تقنيات الاتصال.

3- يتضح من نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التنافسية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة، ويعزو الباحثين هذه النتيجة إلى ضعف توجه الشركة نحو حصر التحركات الإستراتيجية للمنافسين المباشرين، وهذا يرجع إلى ضعف المنافسة في هذا القطاع مما يحول دون تركيز الشركة على عنصر تقييم المنافسة (نقاط القوة والضعف / الفرص والتهديدات).

4- تبين من نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لشركة نجمة، ويعزو الباحثين هذه النتيجة لعدم تحكم الشركة في معدل نمو السوق، ووجود نوع من الاتفاق حول سياسة الأسعار بين شركات الاتصال في الجزائر، بالإضافة إلى أن الشركة لا تربط ميزتها التنافسية بتلميع علامتها التجارية والذي يعد مصدر مهم للميزة التنافسية المستدامة.

ثانيا: التوصيات Recommendations

في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة تشكيل الشركة لوحدة اليقظة الإستراتيجية تزودها بالمعلومات المهمة وتساعدها على إجراء تقييمات للفرص والتهديدات البيئية، لتحقيق الربحية المتفوقة والوصول إلى الميزة التنافسية المستدامة.

2- ضرورة تعزيز ثقافة اليقظة الإستراتيجية ومختلف أبعادها لدى الموظفين بالشركة المبحوثة وتدريبهم على كيفية استخدامها.

3- ضرورة توسيع الاهتمام ببعدي اليقظة (التنافسية والتجارية) خصوصا وأن الدراسة قد بينت عدم وجود علاقة لهما بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: باللغة العربية

1- الطائي، محمد عبد الحسين والخفاجي، نعمة عباس،" **نظم المعلومات الإستراتيجية منظور الميزة الإستراتيجية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

2- صالح فاتن على، " **أثر تطبيق الذكاء الصناعي والذكاء العاطفي على جودة إتخاذ القرارات**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

3- رجم نصيب، فاطمة الزهراء شايب، " **إشكالية التنافس في ظل الأوضاع الراهنة**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 20 ديسمبر 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية

4- Adams& Lamant".**Corporate social responsibility: three key approaches** ", Journal of management studies; January p-93-114, 2003.

5- Alderson, Wore.. "**Dynamic Marketing Bdhavior: AFunctionalist Theory of Marketing**". Homewood, IL: Richard D. Irwin, Inc. 1965.

6- Barney, Jay.. "**Firm Resources and Sustained Competitive Advantage."** Journal of Management 17 (1): 99-120. 1991.

7- B.Martinet & J.M Ribault, **La veille technologique, concurrentielle et technologique** (source, méthodologie, organisation), Les éditions d'Organisation, Paris. 1989.

8- Dickson. s,E, denisi A, Hill , « **Managing knowledge for swtrind competitive Advantage** » , Jassey , Bass , 1992.

9- F.Jakobiak, **Exemples commentés de veille technologique**, les editions d'Organisation, Paris, 1992.

10- Gérard Verna, « la veille technologique » : une ‘’ardente nécessite ‘’, Département de management,Université Laval, 2004,
11- Hitt, M. A. Ireland, R. D & Hoskisson , R.E, ‘’ **Stratégic Management Competitiveness and globalization** ‘’ South – Wester college publishing , Ohio . 2001
12- Humbert Lesca, ‘’ **Système d’information pour le management stratégique de l’entreprise** ‘’, Mc Graw-Hill, Paris, 1986.
13- Janissek-Muniz, Humbert Lesca, ‘’ **Veille stratégique : Application d’internet et sites web pour ‘provoquer’ des informations à caractère anticipatif**’’, article publié à CERAC Grenoble, 2003.
14- Jean Michel Ribault, séminaire, ‘**’ Veille stratégique** ‘’, EN PSTT, 1992, cité in Laurent Hermel, ‘’Maîtriser et pratiquer la veille stratégique’’, Ed : AFNOR, 2001.
15- J.F. Dhenin et B. Fournie, ‘**’ 50 thèmes d’intiation à l’économie d’entreprise**’’ ,1998.
16- Kuhlmann, S., ‘’ **Strategic Intelligence For Reaserch Policy** ‘’, Firsi Prime Network of Excellence Annual Conference, Manchester businesses School, 2005.
17- Michel Porter. **L’avantage concurrentiel**. Inter edition Paris 1986.
18- Mustapha Bouroubi, ‘**’ De la veille technologique à la veille stratégique : Etude conceptuelle et méthodologie de mise en œuvre** ‘’, Mémoire de magister , Alger , 1999-2000, P 47 Cité in Y. Abdellaoui ,La veille stratégique dans les PME – PMI,revue GESTION & ENTREPRISE, Mars 2005, Nº 27.
19- M.BOUDJEMIA, ‘’Intelligence économique : Concept, définitions et mode opératoire ‘’, Séminaire de sensibilisation à l’intélligence économique et à la veille stratégique, Allger - Hôtel El AURASSI, le 23 Décembre 2008, p : 07.
20- Pauker,Benjamin et al,’’ **Stratégie Intelligence,Providing Critical Information For Strategic Decisions**’’, Corporate Executive Inquiry, August,2000.
21- P.Baumard, **Stratégie et surveillance des environnements concurrentielles**, Masson. Paris, 1991.
22- Salah Rabhi, ‘’ **La veille stratégique au service de l’intélligence d’entreprise**’’ présentation préparée dans le cadre du séminaire sur l’intelligence économique, Alger - Hôtel El AURASSI, le 23 Décembre 2008.
23- Tham,K & Kim, M.,’’ **Towards Strategic Intelligence With Anthology Based Entreprise Modeling & ABS**’’, Proceedings of The International Business & Economics Research Conference,Las Vegas, NV,Octobre.7-11.,200.

AFAQ® researches and studies

Academic journal published by the ILLIZI University center
Its interested mainly studies, theoretical and practical researches in economics , socials and humans sciences

Number 02vol 2 June/2018